

العدد (١٠-١١) السنة الثالثة تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أيـــار ٢٠٠٥

٥٧ عاماً على النكبة

الإفتتاحية

سيكون لهذا الليل آخر

بقلم: يحيى يخلف
وزير الثقافة

حق عودة أبناء الشعب الفلسطيني الى ديارهم المغتصبة هو حق تاريخي جماعي وفردي، وعلى جميع أنصار الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان العمل بإرادة واحدة مخلصة من اجل إعادة هذا الحق إلى اصحابه دون شرط أو قيد.

إن حقوق الشعب الفلسطيني العادلة المتمثلة في حق الوجود والبقاء والعودة وفي تقريره لمصيره واقامته لدولته وشكل الحكم الذي يرتضيه لنفسه هي الاركان التي يقوم عليها أي حل مستقبلي عادل ودائم للمسألة الفلسطينية.

ولن يجدي انكار اسرائيل الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني، ولن يجرّ سوى الويلات والمزيد من المعاناة والنكبات لشعوب المنطقة، فالشعب الفلسطيني مصمم على تحقيق طموحاته الوجودية والوطنية والسياسية، وقد أثبت على مدى عقود من الزمان إصراره على تحقيق هذه الطموحات رغم كل التشريد والتبديد والعسف والجور الذي مارسته اسرائيل والقوى المساندة لها ضد ابناء الشعب الفلسطيني ومقدراته ومقومات وجوده.

لقد عانى الفلسطينيون افظع درجات الإرهاب وويلات الحرب وتعرضوا لأفظع واوسع وأطول جريمة "تنظيف عرقي" في التاريخ الحديث، وقد حاول المجتمع الدولي تخفيف بعض آثار هذه الكارثة فكان قرار رقم ١٩٤ الشهير في ١١ كانون الأول ١٩٤٨. وقد أكدت الأمم المتحدة هذا القرار اكثر من ١٣٠ مرة منذ ذلك التاريخ، ولكن الإنكار والتنكر والتعنت كانت هي الردود والممارسات الإسرائيلية، بل والإمعان المغرق فيها.

وتتسلح اسرائيل بمعاداة السامية لتفرض صوتها على دول العالم ومؤسساته وبالتالي سيادة مقولاتها في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وإخراس الأصوات التي تجرؤ على الجهر، وتتسلح أمريكا بمحاربة الإرهاب لتضرب كل اشكال التحرر الوطني والتضامن، وللعدوان على الشعوب وخصوصاً شعوبنا العربية.

ويلتقي التحالف غير المقدس (أمريكا واسرائيل- ويجوز العكس) في العمل الدائب والممنهج لتصفية الشعب الفلسطيني بحرمانه من كل مقومات الجماعة، وإبطال حقوقه واهدار مكاسبه. فما العمل، و(قوى الشر) هي المهيمنة، وحقوق الشعوب على موائدة اللئام؟ انسلم أمرنا لأصحاب الأمر في الساحة الدولية، ونقول ليس في الإمكان إلا ما يأتي به الأمريكان!؟

رغم كل ما ينتاب العالم من تردٍي، ورغم كل ما يلحق بنا من معاناة، فإن تحت الرماد جمراً سيكون له ضرام، هو إرادة الشعوب التي تلملم اليوم غرادتها المبعثرة، وتداوي جاحها المتفاوتة. وقريباً سيكون لهذا الليل آخر، ولعل اشد ساعات الليل حلكة هي ساعات ما قبل الفجر.

وإننا لعائدون

ساهم في هذا العدد

- يحيى يخلف، وزير الثقافة (رام الله).
- د. زكريا الآغا، رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية (غزة).
- جميلة صيدم، رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي (رام الله).
- فضيلة الشيخ د. عكرمة صبري، مفتي القدس والديار الفلسطينية (القدس).
- النائب الأسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين (مخيم بلاطة-سجن هداريم).
- د. عبد الله الحوراني، رئيس الدائرة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني (غزة).
- وليد العوض، امين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني، (نابلس).
- الأب د. عطا الله حنا، الناطق بلسان الكنيسة الأورثودكسية (القدس.
- الشيخ حسن يوسف، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية-حماس (رام الله).
- عيسى العزة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني (بيت لحم).
- د. واصف منصور، وزير مفوض في سفارة دولة فلسطين (الرباط).
- خالد منصور، عضو المكتب السياسي في حزب الشعب الفلسطيني (طوباس).
- د. نور مصالحة، جامعة سوري (لندن).
- د. شريف كناعنة، جامعة بير زيت (بير زيت).
- د. روزماري صايغ، باحثة (بيروت).
- عبد الكريم أبو الهيجاء، مدير عام الدار الشرقية لدراسات الهجرة القسرية (عمان).
- شوقي العيسة، خبير قانوني (بيت لحم).
- إيزابيل همفريز، جامعة سوري في لندن (الناصرة).
- د. عبد الفتاح أبو سرور، مدير مسرح الرواد (مخيم عايدة، بيت لحم).
- جميل عرفات، باحث في شؤون المهجرين (الناصرة).
- الكاتب سلمان ناطور، مدير عام معهد إميل توما للدراسات الإسرائيلية والفلسطينية (حيفا).
- الكاتب عيسى قراقع، رئيس نادي الأسير الفلسطيني (بيت لحم).
- الكاتب والناقد أنطوان شلحت (عكا).
- الكاتب سليمان شفيق (القاهرة).
- الكاتب جميل النمري، جريدة "العرب اليوم" (عمان) .
- الشاعر طه محمد علي (الناصرة) .
- أمية جحا، رسامة الكاريكاتير في جريدة "الحياة الجديدة" (غزة).
- ناصر الجعفري، رسام الكاريكاتير في جريدة "القدس" (عمان).
- رجا زعاترة، جريدة "الاتحاد" (حيفا).
- الشاعر أبو الحسن الراضي (بيت لحم).

لو يعرف الزيتون غارسه...
لصار الزيت دمعاً

محمود درويش

في الذكرى السابعة والخمسين لنكبة فلسطين

سيبقى الشعب الفلسطيني صامداً على أرضه متشبثاً بحقه في العودة إلى دياره

بقلم: د. زكريا الأغا *

"الشيء العجيب في القضية الفلسطينية هو أن العالم قد أعطى أذناً للجانب الذي ارتكب الإساءة وأدار الأخرى للضحية" هذا ما يقوله المؤرخ آرنولد توبيني حول المؤامرات الدولية التي تكالبت على القضية الفلسطينية، حيث كان الموقف العالمي يتمثل بالتعاطف الشديد مع اليهود وعدم إيلاء أي اعتبار لشعب فلسطين الأمر الذي أعطى لليهود الشرعية الزائفة لإقامة المستوطنات ونهب الأرض الفلسطينية باعتبار أن الأرض هي الركن الأساسي لتنفيذ المخطط الدولي في إقامة وطن قومي لليهود وإحداث انقلاب ديموغرافي من خلال طرد الفلسطينيين وتوطين اليهود على أراضيهم. واستمرت هذه السياسة التآمرية إلى ما بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨ التي كان أحد نتائجها قيام دولة إسرائيل على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية التي دمرتها العصابات الصهيونية وتهجير للغالبية العظمى من ساكنيها إلى خارج أرض فلسطين التاريخية والتي كانت بالنسبة للفلسطينيين بمثابة النكبة والكارثة التي حلت عليهم وبداية مأساة شاقة لا تعرف متى تنتهي.

فالنكبة الفلسطينية تعكس الواقع المرير الذي حل بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ و تمثل شاهداً حياً على الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق شعبنا الفلسطيني الصامد وعنواناً للألم والمأساة واللجوء التي حلت عليه، ورمزاً لصموده ونضاله من أجل إثبات هويته وكيانه الذي سعى ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي على محوها، فالنكبة ليس مجرد ذكرى يحييها شعبنا الفلسطيني أو حدثاً عابراً بل تشكل حدثاً تاريخياً لقضية وطن مسلوب وشعب مشرد يخوض نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه التي اغتصبت منه عام ١٩٤٨.

كما وتعكس النكبة حجم المؤامرات الاستعمارية والصهيونية المتتالية التي تكالبت على فلسطين وشعبها منذ صدور وعد بلفور ذلك الوعد المشؤوم الذي أعطى لليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين وبعد ذلك صدور قرار تقسيم فلسطين (١٨١) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧، الذي دعا إلى إقامة دولتين واحدة يهودية قائمة الآن وأخرى عربية–فلسطينية لازال شعبها يكافح في سبيل إنجاز قيامها بالرغم من تعرضه لأبشع أنواع القهر والاحتلال منذ ٥٧ عاماً، بعد طرده من أرضه ووطنه منذ عام ١٩٤٨ ليتشتت في منافي بقاع الأرض بحثاً عن بقعة آمنة يعيش فيها بانتظار عودته لأرضه ووطنه، بل عملت العصابات الصهيونية بعد قرار التقسيم على طرد الفلسطينيين من ديارهم بوسائل وسبل عديدة تنفيذاً لمقولتهم الشهيرة "أن فلسطين لا تتسع لشعبين". واستكمالاً لمخطط الطرد عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد إعلان قيام دولتهم على أراضي اللاجئين الفلسطينيين التي تم طردهم منها تحت تهديد السلاح إلى سن طائفة واسعة من القوانين للاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومنها قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ الذي أباح لها الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الغائبين، إلى جانب تحويل الأراضي إلى مناطق أمنية أو مغلقة. وفي عام ١٩٦٠ أصدرت الحكومة الإسرائيلية مجموعة القوانين الأساسية التي تعتبر أراضي الفلسطينيين أراضي تابعة للدولة تتولى إدارتها دائرة أراضي إسرائيل التي مازالت تدير هذه الأراضي حتى الآن.

وهكذا استمرت إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية حتى بلغت ٧٨٪ من فلسطين التاريخية (أي ما يزيد ٢٥٪ من المساحة التي يقررها مشروع التقسيم)، واستمراراً لعدوانها على الشعب الفلسطيني قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الأمر الذي أدى إلى تهجير موجة جديدة من اللاجئين إلى الشتات والذي يصل عددهم اليوم إلى ٤,٩ مليون لاجئ.

> "إن النكبة ليست مجرد ذكرى يحييها شعبنا الفلسطيني أو حدثاً عابراً، بل تشكل حدثاً تاريخياً لقضية وطن مسلوب وشعب مشرد يخوض نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه التي اغتصبت منه عام ١٩٤٨"

لذلك أصبح الخامس عشر من أيار، يوماً يقوم فيه الشعب الفلسطيني إحياء ذكرى نكبته الأليمة عبر تنظيم المسيرات ورفع الرايات السوداء التي تعكس مدى المرارة والألم التي ألمت به في مثل هذا اليوم من العام ١٩٤٨ ورفع الأعلام الفلسطينية التي تحمل في مضمونها رسالة للعالم أجمع أن فلسطين باقية على الخارطة السياسة وأن المؤامرات مهما تكالبت عليها فلن تنزع اسم فلسطين من قلوب أبنائها الذين تحملوا ولا يزالون ويلات ٥٧ عاماً من والتشرد واللجوء والحرمان والألم وبؤس الحياة والظروف الحياتية والمعيشية المتدنية والمجحفة داخل مخيماتهم وليؤكد أيضاً للعالم أنه لن يتخل عن تصميمه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها عام ١٩٤٨.

> النكبة الفلسطينية بمدلولاتها السياسية والإنسانية تحمل في طياتها ودلالاتها قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تشكل قلب وجوهر القضية الفلسطينية والسبب الرئيسي لاستمرار الصراع القائم في الشرق الأوسط هذا الصراع الذي أخذ الطابع الشرعي لدى الفلسطينيين لكونه صراع من اجل استرداد الحقوق التي اغتصبتها العصابات الصهيونية في عام ١٩٤٨.

فالنكبة الفلسطينية بمدلولاتها السياسية والإنسانية تحمل في طياتها ودلالاتها قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تشكل قلب وجوهر القضية الفلسطينية والسبب الرئيسي لاستمرار الصراع القائم في الشرق الأوسط هذا الصراع الذي أخذ الطابع الشرعي لدى الفلسطينيين لكونه صراع من اجل استرداد الحقوق التي اغتصبتها العصابات الصهيونية في عام ٤٨ عندما ارتكبت تلك العصابات وتحت غطاء دولي عشرات المجازر التي راح ضحيتها المئات من الشهداء وآلاف الجرحى، حيث تم ارتكاب ٥٢ مجزرة وتدمير ٥٣٢ قرية وبلدة فلسطينية وطمس معالمها وتشريد أهلها بشكل قسري وكان عددهم حينذاك قرابة ٨٥٠٠٠٠ تحولوا إلى لاجئين في مختلف أصقاع الأرض، والتي استمرت بعمر الذاكرة الفلسطينية لأكثر من ٥٧ عاماً ينتظر اللاجئون الفلسطينيون المشردون على ما تبقى من أرض فلسطين وفي الدول العربية المضيفة – العودة ولا زالوا يحلمون بها، و ينتظرون تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بحق العودة والتعويض وعلى رأسها القرار ١٩٤، وجملة القرارات الدولية التي أكدت عليه، وبقي حينها حلم العودة الأمل الذي يتطلع إليه اللاجئون هذا الحلم الذي رسمه وجسده المعلم والقائد الخالد الشهيد أبو عمار عندما لملم شمل الشعب الفلسطيني في الشتات ووحدهم في إطار منظمة التحرير وحولهم من شعب مشرد إلى مقاتلين وثوار يدافعون عن حقوقهم ويناضلون من أجل استردادها، هذه الحقوق التي أقرتها لهم الشرعية الدولية ودافعت عنها الأمم المتحدة عندما أصدرت القرار ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون اول ١٩٤٨ اعترافا منها بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، الذي تنص فقرته الحادية عشر على أن "الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تؤكد على أن اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى منازلهم للعيش بسلام مع جيرانهم يجب تمكينهم من فعل ذلك في اقرب موعد ممكن، بالإضافة إلى دفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين قد يختارون عدم العودة"، كما تم التأكيد العملي والعلني على هذا القرار كل عام منذ صدوره، وتم الإجماع عليه وتكراره عالمياً لأكثر من ١١٢ مرة، باستثناء إسرائيل وحديثاً الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني ١٩٧٩ بشأن التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بل أصدرت العديد من القرارات التي أعطت اللاجئين حق النضال والكفاح من اجل استرداد حقوقه التي انتزعت منه في حرب عام ١٩٤٨ من مغتصبيه وذلك من خلال القرار ٢٦٤٩ الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين ثاني ١٩٧٠ كما أن حق العودة يستمد قوته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العمومية عام ١٩٤٨.

ورغم إعادة التأكيد عاماً بعد عام على قرارات الجمعية العامة إلا أنه لم يطبق أي منها بسبب الرفض الإسرائيلي، ولم تجبر المجموعة الدولية إسرائيل على تطبيق هذه القرارات كما فعلت في كوسوفو، البوسنة والهرسك وغيرها من المناطق علماً بأنه كان أحد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة هو اعترافها بتطبيق القرارين ١٨١ و ١٩٤ الأول على إقامة دولة فلسطينية والآخر ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم ولم يحدث حتى الآن ولم تطبق كذلك أي من قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ومن أهم القرارات التي ساعدت اللاجئين الفلسطينيين على الصمود والبقاء القرار الدولي ٣٠٢ القاضي بتشكيل هيئة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وذلك بعد أن أضحت قضية اللاجئين مشكلة دولية تستوجب حلاً دولياً وبالتالي جاء قرار تشكيل الأونروا لتقديم خدمات الإغاثة للاجئين إلى حين تطبيق القرار ١٩٤ الذي يعتبر مسؤولية دولية عن حل مأساتهم. ومن هذا المنطلق لن يستطيع أحد في العالم أن ينكر أن ملايين اللاجئين الفلسطينيين المشتتين في أصقاع العالم كانوا ومازالوا ضحية قيام دولة إسرائيل، وهو الأمر الذي اعترفت به ولا تزال تؤكده الأمم المتحدة وتؤكده القيادة الفلسطينية في كل المحافل الدولية لحشد الدعم الدولي لحق اللاجئين في العودة.

وإلى ذلك أصبح حق العودة الهاجس الذي يدك مضاجع الإسرائيليين في كل المحافل الدولية وفي فترات التهدئة وأثناء الجلوس على طاولة المفاوضات نظراً لمواقفهم العنصرية الرافضة لإقرار حق العودة والاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية عن نشوء قضية اللاجئين ونظراً لاستمرارها وتواصلها في مصادرتها للممتلكات اللاجئين في إطار تشريعاتها العنصرية التي تهدف إلى إبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية خالصة تتمتع بممتلكات اللاجئين كما تشاء لتوطين اليهود الجدد عليها، إن هذا الموقف الإسرائيلي الذي يستند على سياستها العنصرية ليس بجديد على تلك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي مارست أبشع المجازر ضد شعبنا العزل مع بدء انتفاضة الأقصى وكان هذا العدوان وفق مخططها الآثم يستهدف المخيمات التي كانت تشكل ولاتزال تشكل عنوان الصمود والمقاومة لدى الشعب الفلسطيني وكانت النوايا الإسرائيلية الخبيثة أيضاً تهدف من وراء ذلك تفريغ المخيمات وطرد اللاجئين منها للقضاء على الوجود المادي للمخيمات، والتي تمثل الرمز السياسي الذي يعكس حجم الجريمة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق شعبنا الفلسطيني، والمأساة التي يعيشها منذ أكثر من ٥٧ عاماً ولكن صمود شعبنا الفلسطيني أفشل هذا المخطط وبقي صامداً شامخاً



تهجير الفلسطينيين من الرملة عام ١٩٤٨ (ارشيف الأونروا)

متشبثاً على أرضه مؤكداً على حقه في العودة إلى دياره وأراضيه التي طرد منها عام ١٩٤٨ متمسكاً بثوابته الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

ومن هذا المنطلق لقد كان اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية عالياً بقضية اللاجئين من حيث الاهتمام السياسي حيث تتصدر قضية اللاجئين وحقهم في العودة سلم الأولويات لدى القيادة الفلسطينية وهذا ساعد على بقاء قضية اللاجئين حية في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية وفي قلوب وعقول اللاجئين الفلسطينيين كما حرصت منظمة لتحرير خلال السنوات الطويلة في الشتات وأثناء عودتها إلى ارض الوطن بقضية اللاجئين والاهتمام بأوضاع اللاجئين في المخيمات عبر توطيد علاقاتها مع الأونروا والسعي لتوفير كافة أشكال الدعم المالي لها حتى تتمكن من الاستمرار بالقيام بدورها ، وفي إطار هذا الاهتمام أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٧ دائرة شؤون العائدين للاهتمام بأوضاع اللاجئين، وبعد العودة إلى ارض الوطن قررت القيادة أوائل عام ١٩٩٧ بإعادة تسميتها إلى دائرة شؤون اللاجئين وقد حرصت الدائرة على عدم الخلط بين ما يمكن أن تقدمه الأونروا باعتبارها هيئة أممية تجسد الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وبين القيام بدورها بتفعيل الملف السياسي عبر تنشيط كافة الجهود لرفع مستوى الاهتمام بقضية اللاجئين عبر العلاقة بينها وبين اللجان الشعبية وكافة الأطر واللجان المهتمة بقضية اللاجئين.

إننا ونحن أمام إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة وأمام المتغيرات الدولية التي عصفت على المنطقة وكان لها التأثير الكبير على قضيتنا خاصة بعد رحيل الشهيد القائد أبو عمار فإن حماية المشروع الوطني الفلسطيني وصيانة حق العودة أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً غير قابل للنقاش مما يتطلب من كافة الفصائل وبدون استثناء الحفاظ على وحدة قضية اللاجئين بكل أبعادها وفي كافة المواقع تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والتمسك الحازم بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها وذلك طبقاً للقرار ١٩٤، والإصرار على عودة النازحين إلى وطنهم طبقاً للقرار ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ ورفض كافة مشاريع التوطين. ورفض الأفكار الأمريكية ورفض أي حلول تنتقص من حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والتأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن قضاياهم السياسية والخدماتية في الوطن والشتات وضرورة تفعيل مؤسساته غير المفعلة.

إننا ونحن أمام إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة وأمام المتغيرات الدولية التي عصفت على المنطقة وكان لها التأثير الكبير على قضيتنا خاصة بعد رحيل الشهيد القائد أبو عمار فإن حماية المشروع الوطني الفلسطيني وصيانة حق العودة أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً غير قابل للنقاش.

كما يتطلب ضرورة القيام بتحرك عربي ودولي لإحياء دور لجنة التوفيق الثلاثية الدولية التي شكلت بموجب القرار ١٩٤ بمهمة ترتيب إعادة اللاجئين إلى ديارهم والعمل على إيجاد الصيغ التنسيقية المناسبة بين الأشقاء العرب خاصة الدول العربية المضيفة للاجئين فيما يتعلق بإيجاد الحلول لقضية اللاجئين والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المعنية بالتفاوض بشأنهم، والعمل على تفعيل وتنشيط الجهد الشعبي خاصة في مجال اللجان الشعبية وكافة الأطر واللجان ولمؤسسات العاملة في مجال اللاجئين وضرورة اتساعه وشموله لكافة تجمعات شعبنا في المدن والقرى والمخيمات داخل الوطن وفي الشتات، والتأكيد على الأهمية الخاصة لتواصل تنظيم فعاليات شعبية من شانها التأكيد والترسيخ لحقيقة الثوابت الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض والرامية إلى رفض التوطين والإمعان في التجاهل والعداء لحقوقه.

كما نتطلع إلى جماهير شعبنا وكافة المؤسسات والفعاليات الوطنية إلى المساهمة الفاعلة لإحياء ذكرى النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني من خلال المشاركة الفاعلة في البرنامج الوطني الداعي إلى تنظيم المسيرات والندوات والتظاهرات الاجتماعية في كافة المدن وقرى ومخيمات الوطن والشتات لإيصال رسالته للعالم لنصرة حقوقه التي أقرتها له الشرعية الدولية وإنهاء مأساته عبر تأمين حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها ١٩٤٨.

إننا نتطلع إلى جماهير شعبنا وكافة المؤسسات والفعاليات الوطنية إلى المساهمة الفاعلة لإحياء ذكرى النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني من خلال المشاركة الفاعلة في البرنامج الوطني الداعي إلى تنظيم المسيرات والندوات والتظاهرات الاجتماعية في كافة المدن وقرى ومخيمات الوطن والشتات لإيصال رسالته للعالم لنصرة حقوقه التي أقرتها له الشرعية الدولية وإنهاء مأساته عبر تأمين حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي طرد منها ١٩٤٨.

---

*د. زكريا الآغا هو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين في المنظمة. د. الآغا هو أيضا عضو اللجنة المركزية في حركة التحرر الوطني الفلسطيني-فتح.



مخيم نهر البارد شمال لبنان، عام ١٩٤٨. (ارشيف الأونروا)

الموجز في نكبة فلسطين

١,٤ مليون فلسطيني أقاموا في فلسطين التاريخية قبل نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨.

٦٠٥،٠٠٠ يهودي أقاموا في نفس الفترة وشكلوا ٣٠ ٪ من مجمل سكان فلسطين.

٩٠ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية تبعت للفلسطينيين مع بداية حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين.

٧ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية، خضعت للصهاينة عند صدور قرار التقسيم في تشرين ثاني ١٩٤٧.

٥٦ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية منحت " للدولة اليهودية" بموجب قرار التقسيم في تشرين ثاني ١٩٤٧.

٥٠ ٪ تقريبا (نحو ٤٩٧،٠٠٠ عربي فلسطيني) من سكان "الدولة اليهودية " المقترحة كانوا من العرب الفلسطينيين.

٩٠ ٪ تقريبا من ملكية الأراضي في "الدولة اليهودية" المقترحة كانت تتبع للفلسطينيين.

٧٢٥٠٠٠ عربي فلسطيني مقابل ١٠٠٠٠ يهودي هم سكان "الدولة العربية " المقترحة بموجب قرار التقسيم.

٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية هجرت خلال نكبة فلسطين وتم تدميرها.

٨٥ ٪ من سكان المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل (أكثر من ٨٤٠٠٠٠ نسمة) هجروا خلال النكبة.

٩٢ ٪ من مجمل مساحة إسرائيل تعود الى اللاجئين الفلسطينيين.

٧٨ ٪ من مجمل مساحة فلسطين التاريخية، قامت عليها اسرائيل في العام ١٩٤٨.

١٧،١٧٨،٠٠٠ دونم صادرتها إسرائيل من الفلسطينيين في العام ١٩٤٨.

١٥٠٠٠٠ فلسطيني فقط بقوا في المناطق التي قامت عليها اسرائيل.

٣٠٠٠٠–٤٠٠٠٠ فلسطيني هجروا داخليا خلال نكبة فلسطين.

٤٠٠،٠٠٠ فلسطيني أو ثلث تعداد الشعب الفلسطيني هجر من دياره حتى ربيع ١٩٤٨.

١٩٩ قرية فلسطينية ممتدة على ٣٣٦٣٩٦٤ دونم هجرت حتى ربيع ١٩٤٨.

١٥٠٠٠ فلسطيني قتل خلال النكبة.

أكثر من ٣٠ مذبحة "موثقة" وقعت بحق الفلسطينيين في العام ١٩٤٨.

٧٠٠،٠٠٠ دونم صادرتها اسرائيل من الفلسطينيين بين أعوام ١٩٤٨–١٩٦٧.

٧٠٪ من الاراضي التابعة للسكان الفلسطينيين تحولت للأيدي الصهيونية بين ١٩٤٨ وأوائل الخمسينيات.

٥٠ ٪ من الأراضي التابعة للفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم داخل إسرائيل تحولت للأيدي الصهيونية بين ألأعوام ١٩٤٨ و ٢٠٠٠.

٧٥ ٪ تقريبا من مجمل الفلسطينيين اليوم هم لاجئون ومهجرون.

٥٠ ٪ تقريبا من مجمل تعداد الفلسطينيين يقيمون قسرا خارج حدود فلسطين التاريخية.

١٠ ٪ تقريبا من مجمل أراضي فلسطين التاريخية تتبع اليوم للفلسطينيين.

اللاجئون الفلسطينيون والشرعية الدولية

بقلم: جميلة صيدم*

اللاجئون هم محور الصراع العربي الإسرائيلي وهم الطريق الصحيح للسلام، وبدون الحل العادل لا امن ولا استقرار ولا سلام. من هنا بدأت القضية... هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية، وصاحب فكرة فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، ولم يكن مدركا ان تلك المقولة تؤكد أن فلسطين التي كان شعبها في نظره قلة سيتنامى ويكبر، وتكبر قضيته. فهو صاحب الأرض وليس هو من جمع شتاته ليوضع في أرض مقدسة اصحابها الأصليون هم الفلسطينيون وامتدادها الإسلامي والديني يشمل العالم كله... وجاء بعد هرتزل وايزمان سنة ١٩١٤ ليؤكد على فكرة من سبقه واصبح في ذات الوقت رئيسا للكونغرس الصهيوني العالمي الأول ورئيسا لدولة اسرائيل في بعد واقنع صديقه زوبن رئيس الدائرة الإستعمارية في الوكالة اليهودية بكيفية الحصول على وعد بلفور سنة ١٩١٧ رغم أن (زوبن) كان قد اكد له بان فلسطين ليست لهم وقد اكد له على ان البريطانيين قالوا ذلك من خلال ما اخبروهم به بقولهم ان بضعة مئات (يعني يمكن) قتلهم وطردهم لتصبح فلسطين دولة يهودية... وجاء بعد ذلك من اكد ان فلسطين لسكانها الأصليين ثم جاء رئيس الإنتداب في اطار الأمم المتحدة ليقول ان السيادة تعود الى السكان الأصليين وخاصة عندما توضع الأرض تحت الإنتداب لأن الإنتداب ينتهي ويزول وتبقى الأرض لأصحابها وقد اكد مجلس الأمن ذلك في حينه.

وجاء قرار الإنتداب بنص واضح قال فيه ان فلسطين توضع بادارة بريطانيا لفترة زمنية محددة حتى نهاية الإنتداب في ١٥ ايار ولكن الحقه بقرار اخر وينتهي الإنتداب وتسلم الأرض لليهود ليقيموا دولتهم تلك حقائق تاريخية تؤكد دون شك على قانونية الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في ارضه ولكن الإتفاق بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى، وتوقيع اتفاقية سايكس بيكو أعطت فلسطين لليهود ليقيموا دولتهم على حساب الشعب الفلسطيني وقد كان للواقع العربي الضعيف أثره في تدعيم المجتمع الدولي الداعم لإسرائيل.

ومن هنا بدأت حدة الصراع تتصاعد، وصدر وعد بلفور سنة ١٩١٧ بقيام أول دولة صهيونية اي بعد الإنتهاء من الحرب العالمية الأولى وبتشكيل عصبة الأمم في حزيران سنة ١٩١٩ وضع عهدا جديدا حيث تضمن الدستور الخاص بالقضية الإعتراف بان المجتمع الفلسطيني اصبحت حقوقه شأن الشعوب العربية المجاورة وذلك بمقتضى القوانين الدولية في حينه التي اكدت حق كل شعب في بلده بما فيها الشعب الفلسطيني واقر الإنتداب المؤقت على فلسطين والشعب الأصلي هوصاحب السيادة. ولكن المؤامرة استمرت بتكاثر الموجات اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى وتزايد التهجير، والترحيل ليهود الشتات الى فلسطين وعمل الصهاينة على مدار نصف قرن بجهود متواصلة وبخطط سرية من اجل تنفيذ المشروع الصهيوني (لإنشاء وطن قومي يهودي) واقامة دولة لهم في فلسطين وخططوا لترحيل الشعب الفلسطيني من ارضه، والخلاص مما سمي بالمشكلة العربية... وكان ذلك بالإبعاد المنظم للسكان الفلسطينيين الى الأرض العربية المجاورة واستخدموا لذلك مصطلح الترحيل من أجل احلال عرق اخر بدلا منه... وكانت قضية الديموغرافيا والأرض هي جوهر تفكيرهم حيث كان معظم السكان حتى سنة ١٩٤٧ هم الفلسطينيون... وكانت الجالية الصهيونية تشكل نحو ثلث مجموع السكان فقط وتعيش على جزء بسيط من الأرض الفلسطينية اي على نسبة ٧ ٪ ولكن بريطانيا صادقت على الترحيل بكل الأشكال ومنها الترحيل الطوعي والاجباري من اجل تحقيق هدفين اساسيين وهما اخلاء الأرض للمستوطنين والمهاجرين اليهود الوافدين من الخارج تمهيدا لإقامة الدولة اليهودية، وقد نجح مخططو ومؤسسو الفكرة الصهيونية وهم ثيودور هرتزل وحاييم وايزمان وديفيد بن غوريون واسرائيل زانفويل واسحق تزيفي وزئيف جابوتنسكي وبيرل كابونلسون الذي وصف بانه ضمير الصهيونية العالمية "وهوصاحب فكرة الترحيل القسري للشعب الفلسطيني وصاحب مقولة العدوالبعيد افضل من العدوالقريب أي الفلسطينيون، وأكمل بن غوريون المشروع بقوله "يجب ان نعمل على استيعاب التدفق المتوقع من المهاجرين اليهود لإقامة الدولة اليهودية وخطط للترحيل السريع والقسري للعرب" وتصاعد ذلك في بداية تموز ١٩٣٧م حيث تقدر بان تكون مناطق الجليل خالية من السكان العرب، معتقدين ان العدد المتبقي من العرب سيضطر للرحيل الى الأردن لاحقا وبعد ذلك مارس الصهاينة الضغط على الإنتداب البريطايني لتنفيذ الترحيل القسري وفق خطة مرسومة.

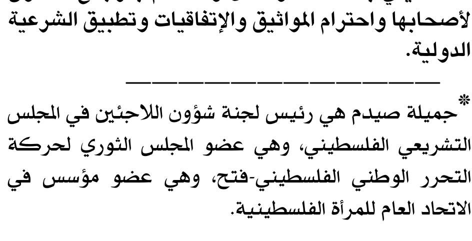
وكانت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية قد لعبت دورا تنفيذيا لما خططه بن غوريون الذي صمم على طرد الفلسطينيين مستندا على ما نتج بعد الحرب العالمية الأولى من خدمة المخطط الصهيوني لشراء الأرض وعملوا من اجل إقامة دولتهم لأن "قيام الدولة يجلب لهم الخير..." وعملوا على السيطرة على نسبة ٧٧ ٪ من الأرض الفلسطينية التاريخية وأحكمت العصابات الصهيونية قبضتها على ٥٣١ مدينة وقرية وصولا الى تشريد الجزء الأكبر من الشعب في اصقاع الأرض وقاراتها وفق ما اقرته دائرة استيطان الأراضي المكلفة من الصندوق القومي اليهودي من اجل تعزيز التحول الديموغرافي ومنع اللاجئين من العودة الى ديارهم بتدمير القرى واجزاء من المدن وعملت على توطين اليهود بفتح الباب لإستيعاب المزيد من القادمين منهم من الشتات على حساب الفلسطينيين الذين هجروا الى دول الجوار فكانت بداية فصول العذاب الفلسطيني وفتح ملف المساومات والبحث عن التسويات الهادفة لتضييع ذلك الحق متمسكة بقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي جاء مرتبطا ارتباطا وثيقا بقرار ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ الذي نص على دولتين فلسطين دولة عربية واخرى يهودية وهذا القرار لم ير النور ولم ينفذ في حينه مما دفع اليهود لاحتلال مساحات اوسع وركزوا على تهجير اكبر عدد من الشعب الفلسطيني مما دفع الجمعية العامة للتاكيد على قرار ١٩٤ الذي نص على عودة اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم.

سيبقى شعبنا ملتزما بمجمل القرارات الدولية بلا تنازل اوخنوع وقد اثبت ذلك على مدار ٥٧ عاما، وما زال نبض المشاعر الوطنية والإنتماء للأرض يتصاعد رغم كل مراحل المعاناة في انتظار تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ولن تجد مبادرات وطروحات التوطين التي حاولت الإلتفاف على الحق والقضية اي منفذ وستبقى الإجتهادات والإقتراحات حول موضوع التوطين مرفوضة.

ومن يقرأ التاريخ يتضح له ان تلك المؤامرة المستمرة بدأت منذ مؤتمر بازل في العام ١٨٩٧ وسايكس بيكو عام ١٩١٦ ووعد بلفور عام ١٩١٧ الى قرار الإنتداب سنة ١٩٢٣ حتى قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. لقد قال وسيط الأمم المتحدة في حينه الكونت برنادوت ان قدوم اليهود لفلسطين هواعتداء على المبادىء الأساسية للعدالة وقدومهم يهدد الوجود العربي مؤكدا بانهم زرعوا على حساب اللاجئين العرب الفلسطينيين وقد اشار لذلك في الوثيقة رقم ٦٤٨ الصادرة عن الأمم المتحدة كما اعتبر رئيس محكمة العدل الدولية قرار التقسيم قرارا جائرا وانه جاء على حساب شعب هجر من أرضه. وذلك مخالف للشرعية القانونية كما كان لصدور قرار انشاء وكالة الغوث للاجئين سنة ١٩٤٩ اثره حيث كلفت بتقديم الخدمات الصحية والإغاثية، والتعليم، والإجتماعية للاجئين الذين انتشروا في الشتات من اجل التخفيف عنهم واغاثتهم الى حين عودتهم كما الحق ذلك بقرار اخر يلزم اسرائيل بالحفاظ على وضمان املاك الغائبين... ولكن حالة البؤس استمرت مرورا بنكسة حزيران سنة ١٩٦٧ لتضيف الى المعاناة معاناة جديدة، وصدرت القرارات التي تتعلق بعودة الأرض التي احتلت سنة ١٩٦٧ حيث احتلت اسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية واجزاء من الدول العربية المجاورة واستمرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عقد جلساتها في الدورة الإستثنائية ثم اصدرت قرارا في تشرين ثاني سنة ١٩٦٧ باحالة موضوع النزاع الى مجلس الأمن الذي اصدر في سنة ١٩٦٧ قرارا جماعيا يتكون من اربعة بنود وعرف بقرار "٢٤٢" الذي اكد على اهمية السلام العادل والمستمر لتحيا في ظله جميع دول شعوب المنطقة في امن كما يبين ان جميع الدول الأعضاء قبلت ميثاق الأمم المتحدة والتزمت بالعمل وفقا لأحكام المادة الثانية من الميثاق واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتطلب تطبيق المبدأين : وهما انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في الصراع الحديث (ويقصد بها سيناء، الجولان، الضفة وغزة) ولكن بما ان قرارات الشرعية الدولية هي كل لا يتجزأ وانه لا يمكن الأخذ بقرار واهمال الآخر وانه بموجب قرارات الشرعية الدولية هناك دولة عربية هي فلسطين التي انشئت بموجب القرار ١٨١ فان القرار ٢٤٢ اشار في البند الأول من الفقرة الثانية على انهاء جميع ادعاءات اوحالات الحرب واحترام السيادة والتسليم بها وبسلامة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في الحياة في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها خالية من كل التهديدات اواعمال القوة.

ان المقصود الحقيقي من تلك الفقرة هوضرورة احترام الإستقلال السياسي لدول المنطقة بما فيها فلسطين المعترف بها ضمن دول المنطقة بموجب القرار ١٨١ الذي انشأ دولة اسرائيل ودولة فلسطين ومضمون قرار ٢٤٢ يعني ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها من الدول العربية التي انشئت بموجب القرار ١٨١ وهنا يوجد ربط بين القرارين، حيث ان قرار ٢٤٢ يكمل القرار ١٨١ وان القرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية هي حزمة واحدة لا يجوز ان تجزأ وقد اكد على ذلك التفسير القرار ٦٧٢ سنة ١٩٩٥ الصادر عن مجلس الأمن الذي دعا الى تطبيق ميثاق جنيف الرابع سنة ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية كما ان القرار ٢٤٢ الحق بمجموعة من القرارات كلها تعترف للشعب الفلسطيني بحق العودة وبحق تقرير المصير.

وقد اكد الشعب الفلسطيني سنة ١٩٨٨ على الإعتراف بكل القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكما اكدت اتفاقية جنيف في مضمونها وكذلك ميثاق حقوق الإنسان على حق العودة حيث اكدت على الحياة الكريمة لبني البشر وتوفير الحياة الكريمة للاجئين الى حين عودتهم الى ديارهم ولهذا يبقى قرار حق العودة رقم ١٩٤ هو الأقوى من بين قرارات الشرعية الدولية لما تضمنه من حقوق فردية وجماعية. وسيبقى شعبنا ملتزما بمجمل القرارات الدولية بلا تنازل اوخنوع وقد اثبت ذلك على مدار ٥٧ عاما، وما زال نبض المشاعر الوطنية والإنتماء للأرض يتصاعد رغم كل مراحل المعاناة ينتظر تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ولن تجد مبادرات وطروحات التوطين التي حاولت الإلتفاف على الحق والقضية اي منفذ وستبقى الإجتهادات والإقتراحات حول موضوع التوطين مرفوضة وظل شعبنا الفلسطيني يرفض كل المبادرات التي لا تشير صراحة الى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استنادا الى قرار ١٩٤. ومن بين هذه المبادرات تلك التي سعى لها بعض الشخوص الفلسطينية ومنها "مبادرة جنيف" وغيرها والإقتراحات الأخيرة باجراء التعديل على المبادرة العربية والمستهدف لحق العودة في الأساس. وكل ذلك يدور في خدمة المشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة وللقفز عن حق العودة، كما تستمر اسرائيل بسياسة الهدم والتدمير والقتل والإغلاق ومواصلة بناء الجدار وتوسيع المستوطنات لفرض صيغة الأمر الواقع بما يخدم الهدف الأساس وهوالقفز عن حق العودة، ويساعدها بذلك الى جانب الضعف العربي والتهاون الدولي والترويج الإعلامي من اصحاب المبادرات التي تخدم مخطط السلام "المسموم"، وسيبقى الشعب الفلسطيني يرفض تلك المواقف وستبقى بوابة الصراع وعدم الأمن مفتوحة الى حين إحداث تغيير على نظرية اسرائيل الكبرى على حساب الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة وسيبقى التمسك بحق العودة والشرعية الدولية هو قرار الشعب الفلسطيني باكمله... والأمن والسلام بارجاع الحقوق لأصحابها واحترام المواثيق والإتفاقيات وتطبيق الشرعية الدولية.



———————————

*جميلة صيدم هي رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي عضو المجلس الثوري لحركة التحرر الوطني الفلسطيني-فتح، وهي عضو مؤسس في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.



فلسطينية تقف على باب منزلها تفصلها عنه خطوط الهدنة، قرية البرج في الضفة الغربية، ١٩٤٩. (ارشيف الأونروا)

لن ننسى ...

كانون الثاني ١٩٤٨

لفتا، قضاء القدس، ٢٩٥٨ نسمة، هجرت في ١ كانون الثاني ١٩٤٨.

بيت عفا، قضاء غزة، ٨١٢ نسمة، هجرت في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

خربة المنصورة، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٨

المر (محمديّة)، قضاء يافا، ١٩٧ نسمة، هجرت في ١ شباط ١٩٤٨.

الحرم (سيدنا علي)، قضاء يافا، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ٣ شباط ١٩٤٨.

خربة البرج، قضاء يافا، هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

قيسارية، قضاء حيفا، ١،١١٤ نسمة، هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

وادي عارة، قضاء حيفا، ٢٦٧ نسمة، هجرت في ٢٧ شباط ١٩٤٨.

آذار ١٩٤٨

المنارة، قضاء طبريا، ٥٦٨ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

وادي قبّاني، قضاء طولكرم، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء طولكرم، ٨١ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة الجدل قضاء طولكرم، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

قيرة وقـامون، قضاء حيفا، ٤٧٦ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة المنارة، قضاء حيفا، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

داليا الروحاء، قضاء حيفا، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء طبريا، هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

العبيدية، قضاء طبريا، ١،٠٠٩ نسمة، هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

دير أيوب، قضاء القدس، ٣٧١ نسمة، هجرت في ٦ آذار ١٩٤٨.

رمل زيتا، قضاء طولكرم، ١٦٢ نسمة، هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

وادي الحوارث، قضاء طولكرم، ٢،٥٥٢ نسمة، هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

خربة الشونا، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الغربي، قضاء يافا، ١،٢٥٣ نسمة، هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الشرقي، قضاء يافا، هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

أم خالد، قضاء طولكرم، ١،١٢٥ نسمة، هجرت في ٢٠ آذار ١٩٤٨.

قوميّة، قضاء بيسان، ٥١٠ نسمة، هجرت في ٢٦ آذار ١٩٤٨.

عرب ابو كشك، قضاء يافا، ٢،٢٠٤ نسمة، هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

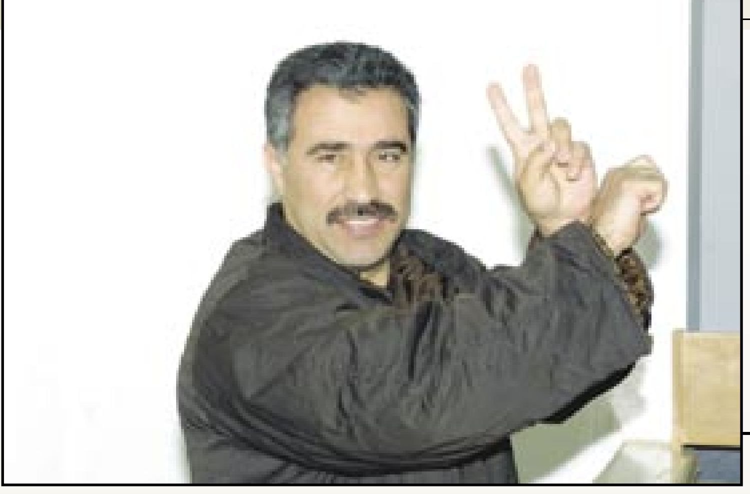
عرب السوالمة، قضاء يافا، ٩٢٨ نسمة، هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

الشيخ مؤنس، قضاء يافا، ٢،٢٣٩ نسمة، هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

بيار حنون، قضاء طولكرم، هجرت في ٣١ آذار ١٩٤٨.

في الذكرى السابعة والخمسين للنكبة

حق العودة الثابت الأكبر في ثوابتنا الوطنية



بقلم: النائب الأسير حسام خضر*
سجن هداريم/ قسم ٣

الأخبار التي تردنا من خارج السجون وعتمة الزنازين تبشّر بكل الخير، فحركة العودة والدفاع عن حقوق اللاجئين، واتساع دائرة العمل داخل أوساط اللاجئين، وتنامي خطاب العودة، وتطوير الفعاليات، والازدياد الرائع لعدد مؤسسات ومراكز وجمعيات اللاجئين، والمحاولات الجادة لبحث نوع من الائتلاف الذي يسعى الى تنظيم وضبط ايقاع حركة العودة، كل ذلك يجعلنا نشعر بالارتياح أن دماء الذين ذهبوا شهداء في معركة العودة لم تذهب سدى، وان الذين ضحوا بحريتهم من أجل العودة كانت تضحياتهم بذوراً وسنابل تنمو وترعرع وبدات تؤتي أكلها.

وفي كل ذكرى جديدة لنكبتنا الفلسطينية عام ١٩٤٨، يتجدد الأمل بأن هناك حراسا لحلم العودة(حلم وليس وهم، فهناك فرق شاسع بين ممكن التحقيق ومستحيل التحقيق)، وبأن حجم العمل يتضاعف ويتطور، والأهم أن حركة العودة بدأت تخرج من حالة رد الفعل الى الفعل المبدع، لم يعد حرّاس العودة يعملون تحت وطأة رد الفعل، والتي عادة ما تكون ردود موسمية وغير مخطط لها ولا تتسم بالابداع، السنوات الأخيرة أخذت منحى جديد ومتطور، هناك استراتيجيات واضحة تصاغ في الأفق، وخطاب العودة أصبح أكثر رصانة ومتانة وتماسك وتم ضبط المفاهيم والمصطلحات ومنهجيات العمل، وبدأ البحث الجدي في البحث عن الاليات التي توصلنا الى الانجاز الحقيقي، ومن هنا بدأنا نلمس تعميقا للبحث العلمي لكافة مستويات خطاب العودة الاجتماعية والنفسية والقانونية والتاريخية والاقتصادية والثقافية، وبدأ يبرز التخصص في كل من هذه المستويات، وهذا هو جزء من حلمنا الذي لم يكن ليتحقق لولا العمل الجاد والمتواصل والواعي، ولكن المطلوب يجب أن يتواصل هذا الجهد، وربما أن المطلوب الأكثر إلحاحاً هو العمل على تجميع كل الانتاج، فوجود قاعدة بيانات أو معلومات شاملة لكل ما كتب أو بحث أو انتج في كل الموضوعات التي تخص اللاجئين يجب أن تجمع، وهذا يتطلب أعلى درجات التنسيق والتشبيك بين مؤسسات اللاجئين، ربما أن الأمر يحتاج الى انشاء مكتبة وطنية خاصة بأبحاث النكبة واللاجئين، وتطويرها لتصبح مكتبة الكترونية أيضا حتى يسهل الوصول لها لكل مهتم على سطح هذه المعمورة.

وهذه دعوة لأن يتم عمل مشروع مشترك بين مركز بديل ومركز العودة وبرنامج الهجرة القسرية ومؤسسات وفعاليات اللاجئين ذات الاهتمام البحثي، ومشاركة الباحثين المتخصصين بقضايا الهجرة واللجوء لعمل قاعدة بيانات ومعلومات.

جزء مهم من أدوات ادارة الصراع في هذا العصر الذي نعيشه مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعلومة، والمعلومة وانتشارها خطوات أساسية على طريق الانجاز.

> **إن التمسك بخطاب العودة وادراجه في أدبياتنا الثقافية والمنهجية هو أمر ضروري لتقصير عمر النكبة، وأنّ الذي يعتقد بأن أي حل ممكن أن يتم تمريره على شعبنا فهو واهم أو جاهل في التركيبة النضالية لشعبنا.**

وقد أدركت مجموعة من مؤسسات اللاجئين هذه الفكرة ولكن بعض مؤسسات اللاجئين لا تزال بحاجة الى أن يتم احداث ثورة داخل بنية تفكيرها، وهذا الامر لا يمكن انجازة الا عبر شراكة حقيقية مع المؤسسات الفاعلة.

تأتي النكبة كحدث تاريخي مس الوجود الفلسطيني برمته على أرض فلسطين، وما نتج عنها من انقلابات سياسية وديمغرافية واجتماعية وحالة صراع دامي وتناقضات لن يكتب لها التوقيف على المستوى التاريخي إلا بازالة النكبة وما نتج عنها من آثار. وغنيّ عن القول أنّ التمسك بخطاب العودة وإدراجه في أدبياتنا الثقافية والمنهجية هو أمر ضروري لتقصير عمر النكبة، وأنّ الذي يعتقد بأن أي حل ممكن أن يتم تمريره على شعبنا فهو واهم أو جاهل في التركيبة النضالية لشعبنا، لأن شعبنا الذي حمى حقوقه الوطنية عبر مختلف المراحل الصعبة سيحمي حقه الثابت في العودة، فحق العودة هو الثابت الأكبر من بين ثوابتنا الوطنية والتي لا تقبل التقادم أو التنازل أو التجزئة.

---

*حسام خضر هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. أعتقل على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي من منزله في مخيم بلاطة نابلس بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٠٣، ولا يزال في الأسر لغاية اليوم.



من نشاطات ائتلاف العودة في لندن، (تصوير: ائتلاف العودة -لندن)



سبعـة وخمسـون عـامـا علـى النكبـة

ومـا زال الجـرح يقطـر دمـا

بقلـم: وليـد العـوض*

في الخامس عشر من أيار تحل الذكرى السابعة والخمسين ليوم النكبة الكبرى التي حلت بشعبنا الفلسطيني، ففي هذه الأيام من شهر أيار تنفتح ذاكرة شعبنا على الجرح الدامي المتمثل بيوم النكبة التي لها في أذهان اللاجئين وقع خاص، فهي تعني البيت والبيارة وشجرة التين واللوز وجداول المياه وخبز الطابون والمرعى ومواسم الحصاد وكل شيء يرتبط بالأرض التي هجروا منها تحت وطأة المجازر والعدوان الصهيوني. كما تعني كذلك رحلة التشرد واللجوء والخيام وألواح الصفيح والاصطفاف مكسوري الجناح في الطوابير لتلقي المعونات الدولية. وفي نفس الوقت فإن الذاكرة تنفتح على بطولات شعبنا وشهداءه وأسراه وجرحاه، على صموده وتضحياته وكبريائه وإصراره على التمسك بحقوقه العادلة وفي القلب منها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

في هذا التاريخ المؤلم قبل سبعة وخمسين عاما كانت فصول المؤامرة التي تعرض لها شعبنا الفلسطيني قد بلغت منعطف مصيري ترك آثاره على مجمل حياة الشعب الفلسطيني وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونظرا لعمق تأثيرها هذا فقد اصطلح على إطلاق وصف ما حدث بالنكبة الكبرى، كيف لا وقد تعرض شعبنا فيها لأبشع مجزرة عرفها التاريخ الإنساني الحديث وما زالت فصولها المؤلمة متواصلة حتى يومنا منذ أن نجحت العصابات الصهيونية بالاستناد إلى الدعم المباشر من الإمبريالية العالمية وعلى رأسها بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين آنذاك بتحقيق مشروعها الهادف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريده وإحلال اليهود القادمين من كل حدب وصوب على أنقاضه في كافة المدنٍ والقرى الفلسطينية التي طرد أصحابها الأصليين عملاً بالنظرية الصهيونية الشهيرة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) تلك المقولة العنصرية البائسة التي تتعارض مع ابسط حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، وتؤكد زيفها كافة الوثائق والخرائط التي ما مازالت حبيسة صناديق الأرشيف في بريطانيا وتركيا اللتان كانت فلسطين خاضعة لسيطرتهما لحقبة طويلة من الزمن و وتؤكد تلك الوثائق بما لا يدع أي مجالاً للشك أن فلسطين لم تكن يوما كما يدعون صحراء قاحلة بل كان يعيش بها أهلها يفلحونها ويزرعونها على مدار قرون وسنوات طويلة، ولم يخرجهم منها سوى المجازر الرهيبة واعمال القتل والتدمير التي نفذتها العصابات الصهيونية المتمثلة بالهاغانا والارغون وشتيرن وأسفرت عن تدمير ٥٣٢ قرية ومدينة وارتكاب أكثر من اثنتين وخمسين مجزرة بحق أصحابها الآمنين حيث أحرقت البيوت والمزارع بل والمدنين الأبرياء وهم إحياء كما حصل مع أهالي طيرة حيفا ولم تتورع العصابات الصهيونية عن ارتكاب أفظع الجرائم من بقر لبطون الحوامل وقتل النساء والشيوخ والأطفال وصولا لإنتهاك الحرمات والاعتداء على الأعراض ضاربة بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية، وتحت وطأة هذه الجرائم البشعة أقدمت على طرد ما يزيد عن ٨٥٠ ألف فلسطيني تحولوا إلى لاجئين يصل عددهم هذه الأيام لما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ منتشرون في كافة بقاع الأرض يعيش غالبيتهم في المخيمات التي أقامتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا.

إن هذه الجريمة التي كان وما يزال ضحيتها شعبنا الفلسطيني لم تنحصر أثارها بتلك الفترة الحقبة من الزمن بل امتدت فصولها المؤلمة حتى يومنا هذا فما زال اللاجئون يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بعد أن تشتتوا بعيدا عن ممتلكاتهم وديارهم التي شردوا منها قبل ما يزيد عن نصف قرن ونيف من الزمن، وبالرغم من ذلك والكثير غيره فإن عزيمتهم لم تلن وتمسكهم الحازم بحق العودة لم يهتز وبفعل نضالات شعبنا وتضحياته بقيت قضية اللاجئين وحقهم في العودة متوهجة تحرق بنيران عدالتها كل من يحاول الاقتراب منها بسوء، وقد بينت السنوات الطويلة أن كافة المؤامرات التي استهدفت قضية اللاجئين كان مصيرها الفشل المحتوم وغدت هذه القضية بمثابة ركيزة أساسية من ركائز السلام والاستقرار في المنطقة، وقد بات معلوما لكل من يهمه الأمر إن أي تسوية لاتستجيب لحل قضية اللاجئين حلا عادلا طبقا للقرار ١٩٤ سيكون مصيرها الفشل المحتوم.

إن قول ذلك ليس من قبيل الترف السياسي أو الرغبة في التطرف كما يحلو للبعض الوصف بل لان الجريمة كانت وما تزال واضحة المعالم والمجرم معلوم وكذلك الضحايا وإن أي حل عادل لابد من أن ينصف الضحايا ويلحق العقاب بالمجرم بالحد الأدنى إن استطاع، وهذا يقودني للحديث عن الحل العادل الذي ارتأته الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك انطلاقا من دورها في البحث عن حلٍ يمكن أن ينصف به الضحايا فأوفدت حينها مبعوثاً سويدي الجنسية هو الكونت فولك برنادوت ليقدم تصوره عن حل للصراع في فلسطين، فقدم تقريره بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٨ الذي أوصى فيه قائلا: "انه ليس هناك من حل عادل وشامل للصراع إذا لم يراعى حق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستطرد السيد برنا دوت في توصيته قائلا انه من التطاول والاستهانة بجميع مبادئ العدالة الإنسانية حرمان هؤلاء اللاجئين الأبرياء الذين هم ضحايا الصراع من حقهم في العودة إلى بيوتهم بينما يواصل اليهود من مختلف أنحاء العالم هجرتهم إلى فلسطين". ومن المعروف أن الكونت برنا دوت دفع حياته ثمنا لموقفه هذا بعد اقل من شهور ثلاث حيث اغتالته العصابات الصهيونية في القدس.

وعلى ضوء هذه التوصية المكتوبة بدماء المبعوث الدولي برنادوت سعت الجمعية العامة لإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين عملا بتوصية مبعوثها الراحل فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ كانون أول ١٩٤٨ قرارها الذي يحمل الرقم ١٩٤ ونصت فقرته الحادية على: "إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح، في أقرب ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررن عدم العودة وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي، والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة". كما و تضمن البند الثالث من القرار فقرة خاصة أنشئت بموجبها لجنة التوفيق الدولية وأناطت بها مهمة تسهيل إعادة اللاجئين إلى ديارهم، الأمر الذي رفضته الحكومة الإسرائيلية وما تزال و حتى يومنا هذا، وفي مواجهة الرفض والتعنت الإسرائيلي هذا تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد على موقفها بالتصويت بالموافقة السنوية على القرار المذكور باعتباره يمثل الحل العادل لقضية اللاجئين والأكثر انسجاما مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي والأقرب إلى تجسيد الشرعية الدولية وإلى جانب ذلك تتابعت القرارات الدولية المؤيدة لحق اللاجئين في العودة حيث أصدرت الجمعية العامة قرارها ٣٩٤ بتاريخ ١٤ كانون اول ١٩٥٠ المؤيد لحق العودة، كما وأيدته كذلك اتفاقية جنيف حول حقوق اللاجئين عام ١٩٥١ وجرى التأكيد عليه في القرار ١١٩١ الصادر بتاريخ ١٣ كانون اول ١٩٥٧ والقرار ٥٣٥ عام ١٩٦٥ وكذلك في القرارين ٣٦٢٨ و٢٦٧٢ عام ١٩٧٠، كما أكد القرار٣٢٣٦ في فقرته الثانية على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم التي اقتلعوا وهجروا منها واعتبرت الجمعية العامة ذلك ركيزة من ركائز الأمن والسلام في المنطقة.

إن المطلوب فلسطينيا، الحذر الشديد والحرص من الوقوع في شباك استهداف حق العودة و استبدال حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم بالعودة المجزوءة إلى الدولة المستقلة التي من المشكوك أصلا بقيامها بموافقة إسرائيل وأمريكا على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وبإيجاز شديد فان الحل العادل لقضية اللاجئين يتمثل في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم فهو حق تكفله وتقره كافة القرارات والأعراف والمواثيق الدولية وخاصة القرار ١٩٤ الذي يعتبر من أكثر قرارات الشرعية الدولية الداعمة لشرعية المطالبة بحق العودة ولذلك لابد من التمسك الحازم به والابتعاد عن أي تفسيرات يمكن أن تضعفه وتنسف جوهره المتمثل بشرعية وقانونية وإمكانية تطبيق حق العودة وتأتي أهمية ذلك في هذه الأوقات حيث تبرز من حين لآخر العديد من المواقف وا لمبادرات المتعلقة بالبحث عن حل لقضية اللاجئين بما يتجاوز القرار المذكور والالتفاف عليه وإفراغه من مضمونه في أفضل الحالات، ويذهب البعض لأكثر من ذلك بالمجاهرة في استحالة تحقيق هذا الحق بل وطرحه حق العودة للمقايضة في بازار المبادرات التي ينخفض سقفها بشكل مستمر دون حسيب أو رقيب، الأمر الذي يثير الريبة والقلق بل ويثير الشكوك كونه يأتي فيه وقت يتصاعد فيه الإصرار الإسرائيلي على الرفض المطلق لحق العودة ويتناغم مع الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش بالضمانات الأمريكية التي قدمها لرئيس الحكومة الإسرائيلية شارون خلال زيارته للبيت الأبيض عام٢٠٠٤ ثم أعاد التأكيد عليها خلال استقباله له في مزرعته الخاصة بولاية تكساس الشهر الماضي.

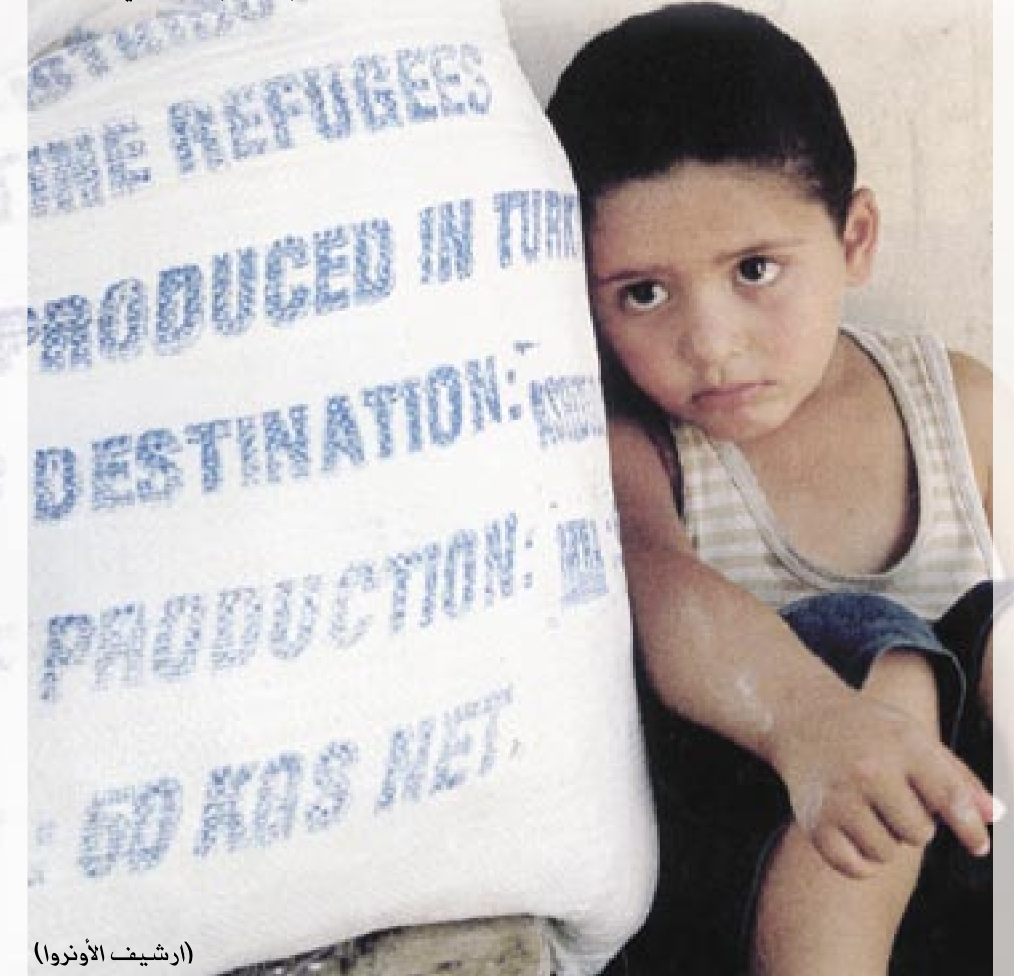
وعلى هذا الأساس فإن المطلوب فلسطينيا الحذر الشديد والحرص من الوقوع في شباك استهداف حق العودة و استبدال حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم بالعودة المجزوءة إلى الدولة المستقلة التي من المشكوك أصلا بقيامها بموافقة إسرائيل وأمريكا على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، و ما نشهده من مماطلة وتسويف إسرائيلي وتهرب من تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ في ظل دعم أمريكي واضح لبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة وعدم العودة لحدود ١٩٦٧ يؤكد المنحى الاسرائيلي الذي تتمسك به حكومة شارون، انه منحى الاستمرار في العدوان والتنكر لحقوق شعبنا العادلة ولا يغرن أحد ما تروجه حكومة الاحتلال من اقتراب موعد الانسحاب المزعوم من قطاع غزة لان الانسحاب المزعوم وفقا لما تخطط له هذه الحكومة إذا ما تم وفقا لرؤيتها سيحول قطاع غزة إلى سجن كبير يغرق به سكانه اقتصاديا واجتماعيا في وقت تواصل هي إحكام الحصار عليه وفي نفس الوقت تستمر في ابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة حيث تواصل توسيع المستوطنات وتستمر في بناء جدار الفصل العنصري وإجراءات عزل القدس وحملات الاعتقال ورفض الإفراج عن الأسرى، ويحدث كل ذلك بموافقة ورعاية أمريكية وفي ظل صمت مطبق من اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي وتقاعس مخجل من الدول العربية.

إن ذكرى النكبة الدامية وما تركته من آثار قاسية تعلم منها شعبنا دروس وعبر قاسية تتطلب بوضوح التأكيد على أن شعبنا الفلسطيني الذي رفض كافة مشاريع تصفية قضية اللاجئين وأصر على التمسك بحقوقه المشروعة وقدم في سبيل الدفاع عنها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين وعاش لاجئا في ظل أقسى الظروف سوف يبقى متمسكا بها ومصراً على تمسكه الحازم بحق العودة طبقاً لما جاء في القرار ١٩٤ الذي يؤكد بكل دقة بأن العودة يجب أن تكون بناءا على الخيار الشخصي لكل لاجئ. أي أن حق العودة هو حق شخصي للاجئ نفسه لا يملك أحدا التنازل أو المساومة عليه.

وانطلاقا مما تقدم وفي الذكرى السابعة والخمسين للنكبة لابد من تجديد التمسك بحق العودة وحشد الطاقات الشعبية الفلسطينية والقيام بأوسع حملة شعبية تتخللها المسيرات والمهرجانات وعقد المؤتمرات الشعبية تعبيرا عن ذلك، والعمل على تفعيل دور دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية وتوفير كافة المتطلبات والموارد اللازمة لها والإقلاع عن منهجية التعامل البيروقراطي معها ومع واللجان الشعبية للاجئين وضرورة الإسراع في صرف مستحقاتها المالية المتراكمة بكل أسف منذ أحياء أنشطة الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، وفي نفس الوقت تفعيل كافة اللجان والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال اللاجئين والمبادرة إلى تشكيل لجان الدفاع عن حق العودة في كافة المدن والقرى والمخيمات داخل الوطن وفي الشتات علاوة على أهمية التحركات الرسمية على الصعيدين العربي والدولي لتفعيل قضية اللاجئين وحق العودة وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومطالبتها بتنفيذ قراراتها والتأكيد على أهمية إحياء لجنة التوفيق الدولية ومطالبتها بتنفيذ واجباتها المطلوبة منها منذ ٥٧ عاما، والتمسك في نفس الوقت بالقرار ١٩٤ والتأكيد على شرعيته وقوته القانونية التي ما تزال نافذة بالرغم من عدم التزام إسرائيل بما ورد فيه علاوة على رفضها للعديد من القرارات الدولية الأخرى، إن ذلك لا يضعف من القوة القانونية والشرعية لهذه القرارات بل على العكس من ذلك فانه يضعف من مكانة ومصداقية إسرائيل على الصعيد العالمي ويزيد من عزلتها على هذا الصعيد.

---

*وليد العوض هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأمين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني ومستشاره السياسي. عاد الى أرض الوطن من لبنان في العام ١٩٩٦.



(ارشيف الأونروا)

اللاجئـون الفلسطينيـون

حـل على أسـاس الحـق والعـدل والقانـون أم حـل على أساس عنصري



(ارشيف بديل)

بقلـم: شوقـي العيسـه*

يحاول العالم الذي يسمي نفسه متحضرا، في هذه المرحلة التاريخية أن يظهر أنه يحارب العنصرية بكل قوة، ويركز بالاساس على محاربة اللاسامية، وفي نفس الوقت يقدم الدعم بكل اشكاله لحكومة اسرائيل التي لا تخفي عنصريتها المفرطة، سواء في داخل اسرائيل ضد كل من هو غير يهودي وحتى ضد اليهود الشرقيين، او في الخارج ضد الشعب الفلسطيني وخاصة اللاجئين. وفي الواقع، فإن تأثير جريمة الهولوكوست على الاوروبيين، من جهة، ونفوذ وتأثير الحركة الصهيونية من جهة اخرى هو ما يؤدي الى هذا التناقض الغريب في موقف الاوروبيين من العنصرية، أما في الولايات المتحدة الامريكية فالوضع مختلف حيث أن الإدارة الأمريكية لا تأبه بالقانون الدولي ولا بالاخلاق او القيم ولا تؤثر عليها مواقف عنصرية او غير عنصرية، حيث تتصرف كشركة احتكارية وفق مصالحها دون أي وازع اخلاقي او قانوني، وخاصة في ظل الادارة الحالية، أما تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على الحكومة فسقفه دائما مدى تلائم مصالح هذه الحكومة مع المصالح الصهيونية .

ويجب النظر الى قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن هذه المعطيات، كون الولايات المتحدة واوروبا هما القوتان المقررتان الى حد بعيد في مجمل قضايا الشرق الاوسط. وتبقى كل العوامل الاخرى عبارة عن عوامل تمنع او تعرقل ضمن موازين قوى معينة الحل الامريكي الاوروبي الاسرائيلي لقضايا الشرق الاوسط بما في ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين. والحركة الصهيونية منذ بدأت العمل على تأسيس دولة لليهود في فلسطين بعد مؤتمرها في عام ١٩٠٣ الذي حسم خياره نحو فلسطين وليس أوغندا أو غيرها، وهي تخطط لتفريغ فلسطين من الفلسطينيين، والوثائق الصهيونية والاسرائيلية نفسها تثبت كيف خططوا وعملوا على تحقيق هذا الهدف طوال الوقت وخاصة في فترة النكبة، وجاءت كتابات من اصطلح على تسميتهم "المؤرخون الجدد" في اسرائيل لتثبت من جديد هذه المخططات وتزيح جانبا الموقف الاسرائيلي الرسمي الدائم بأن اسرائيل غير مسؤولة عن قضية اللاجئين وانها لم تكن سببا في رحيلهم، وبالتالي فهي ترفض عودتهم الى ديارهم، وهذا الموقف الاسرائيلي يلقى دعما امريكيا واوروبيا دون خجل كونه موقفا عنصريا لا يوجد اي تبرير اخر له، فحتى لو افترضنا جدلا انها غير مسؤولة عن رحيلهم فلماذا ترفض عودتهم كونها تدعي انها لم ترد اخراجهم.

يرتكز الحل المطروح اسرائيليا لقضية اللاجئين على المحافظة على الطابع الديموغرافي اليهودي للدولة وعلى النقاء العرقي او الديني، وهذا الحل الذي يلقى دعما امريكيا واوروبيا، بل وحتى من يرفضه على الصعيد الاقليمي والمحلي يطرح موقفه بخجل (بأستثناء اللاجئين ومن يدعمهم) ، انما يدلل على ان اسرائيل تسير خارج نسق التطور السياسي الاجتماعي الاقتصادي الحتمي في العالم، لان هذا الحل على المدى البعيد شبه مستحيل، واسرائيل عليها ان تعي جيدا انها لن تعيش الا اذا كانت جزءا من الشرق الاوسط مقبولا من باقي دول الشرق الاوسط، وهذه لا تستطيع التعامل مع اسرائيل بشكل طبيعي الا اذا وافق الفلسطينيون على ذلك، وما يعزز هذا اكثر فاكثر تلك التفاعلات الديموقراطية في دول المنطقة والتي بالتأكيد ان عاجلا او اجلا ستمكن شعوب المنطقة من التخلص من الانظمة الديكتاتورية، مما سيقضي على التبعية والخنوع للولايات المتحدة وبالتالي على حلولها المطروحة لقضايا الشرق الاوسط بما فيها قضية اللاجئين، ويفترض ان امريكا تعرف ذلك مما يجعلنا نشعر بالاسف على اولئك الذين يعتقدون ان الولايات المتحدة تعمل على تحقيق الديموقراطية في الدول العربية لانها ببساطة لا يمكن ان تعمل ضد نفسها وضد مصالحها.

اسرائيل بطبيعتها الحالية لا يمكن ان تعمل للوصول الى حل مع الفلسطينيين لان اي حل مهما كان سيئا علينا يعني بالضرورة بعض التنازلات من اسرائيل تتناقض مع طبيعتها العنصرية والتوسعية، ولانها تعرف ان اي حل يفرض علينا ولا يحقق على الاقل الحد الادنى من حقوق الفلسطينيين لن يصمد ولن يكون حلا نهائيا. اما الحل الذي بامكانه انهاء الصراع والوصول الى سلام حقيقي فانه بالضرورة يشترط قبل اي شيء اخر القضاء على العنصرية في اسرائيل، مما يتيح المجال لحل كل القضايا بما فيها قضية اللاجئين، وقد اثبت الدكتور سلمان ابو ستة من خلال دراساته العلمية ان حل قضية اللاجئين بعودتهم هو حل واقعي وممكن وقانوني وعادل.

أمام هذا الواقع الذي يدلل على انه لا مجال لحل قضية اللاجئين في المستقبل المنظور حلا عادلا، فان المهمة الآنية على اللاجئين الفلسطينيين العمل على عرقلة وافشال الحل الاسرائيلي المطروح، والقيام بطرح برنامج عمل استراتيجي واضح المهام والخطوات والاهداف وامكانية تحقيقها، وبناء التحالفات وخاصة مع الشعوب العربية الطامحة للتغيير الديموقراطي والقوى المناصرة للعدالة والعاملة ضد الكولونيالية الجديدة في العالم، وكذلك مع القوى الاسرائيلية غير العنصرية وان كانت صغيرة الحجم. كذلك اعتقد، امام هذا الضغط الكبير من امريكا واوروبا لفرض حل غير عادل، انه اصبح من الضروري على اللاجئين حسم بعض المواقف التي من شأنها الابقاء على قضية اللاجئين قضية حية يجب حلها، مثل، وضعهم في داخل مناطق السلطة الوطنية بهدف الحفاظ عليه كلاجئين وليس كمواطنين وهذا يعني موقفا من المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي وموقفا حاسما ضد محاولات النيل من مكانة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين السياسية وابقائها حتى لو لم تعد قادرة ماليا على تقديم خدماتها، هكذا مواقف ستساعد ايضا في افشال مخططات اعادة اللاجئين من الخارج الى مناطق السلطة الوطنية وليس الى مدنهم وقراهم الاصلية.

> **إن الحل الذي بامكانه انهاء الصراع والوصول الى سلام حقيقي، فإنه بالضرورة يشترط قبل اي شيء آخر القضاء على العنصرية في اسرائيل، مما يتيح المجال لحل كل القضايا بما فيها قضية اللاجئين.**

ان العمل المبرمج الهادف والمخطط جيدا سيجعل حتى الاسرائيليين ومن يدعم طرحهم في امريكا واوروبا يقف ويفكر بان حلولهم المطروحة لن تنجح في انهاء الصراع ولن تحقق السلام العادل والحقيقي، ومن جهة اخرى سيدعم القوى غير الفلسطينية التي تطالب بحل بعيد عن العنصرية يحقق الامن والسلام للشعبين سواء من خلال دولتين متجاورتين ومتعاونتين او من خلال دولة واحدة تحافظ على امن وسلام الجميع، كما ان العمل من اجل حل عادل سيسخف امام الجميع المعادلة المهينة للشعب الفلسطيني "الارض مقابل السلام" وكأن الشعب الفلسطيني مجموعة من العصابات اذا تكرمت عليها اسرائيل واعطتها جزءأ من الارض فأنها ستتوقف عن العمل ضدها، في حين ان الحقيقة الساطعة هي أن اسرائيل دولة اقيمت على انقاض الشعب الفلسطيني واحتلت ارضه وضربت بعرض الحائط القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، وان الشعب الفلسطيني في كل الحلول المطروحة هو الذي يقوم بالتنازل واعطاء اراضي لاسرائيل مقابل السلام، وتصبح تلك المعادلة صحيحة في حال انها تعني ان الشعب الفلسطيني هو الذي يعطي ارضا مقابل السلام.

---

* شوقي العيسه هو محام وخبير قانوني متخصص في مجال القانون الدولي، ويعمل في مجال الدفاع عن حقوق الانسان .



نيسان ١٩٤٨

فرديسيا، قضاء طولكرم، ٢٣ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

يردا، قضاء صفد، ٢٣ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

العريفية، قضاء صفد،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت نقّوبا، قضاء القدس، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت ثول، قضاء القدس، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

والدهيم (أم العماد)، قضاء حيفا، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

خربة راس علي، قضاء حيفا،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت لحم، قضاء حيفا، ٤٢٩ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

تبصر (خربة عزّون)، قضاء طولكرم،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

قالونيا، قضاء القدس، ١،٠٥٦ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

القسطل، قضاء القدس، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل القبلية، قضاء يافا، ٥٤٥ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل الشمالية، قضاء يافا، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت ليد، قضاء طولكرم، ٥٣٤ نسمة،
هجرت في ٥ نيسان ١٩٤٨.

سيرين، قضاء بيسان، ٩٤٠ نسمة،
هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

صيدون، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة،
هجرت ٦ نيسان ١٩٤٨.

خلدا، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة،
هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

دير محيسن، قضاء الرملة، ٥٣٤ نسمة،
هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

أم كلخا، قضاء الرملة، ٧٠ نسمة،
هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت فار، قضاء الرملة، ٣٤٨ نسمة،
هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

الغبية الفوقا، قضاء حيفا،
هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

الغبية التحتا، قضاء حيفا،
هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

دير ياسين، قضاء القدس، ٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء حيفا، ٨٣٥ نسمة،
هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

خربة لد (لد العوادين)، قضاء حيفا، ٧٤٢ نسمة،
هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

عرب الفقراء، قضاء حيفا، ٣٦٠ نسمة،
هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا،
هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب النفيعات، قضاء حيفا، ٩٥١ نسمة،
هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة ناصر الدين، قضاء طبريا، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

عين المنسي، قضاء جنين، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.





"الترانسفير" في العقيدة الصهيونية وولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: د. نور مصالحة*

يتحدث سفير الولايات المتحدة الأول في إسرائيل جيمس مكدونالد (١٩٤٨-١٩٥١) في كتابه الذي حمل عنوان "مهمتي في إسرائيل" (لندن،١٩٥١، صفحة ١٦٠-١٦١) عن حوار دار بينه وبين الرئيس الأول لدولة إسرائيل حاييم وايزمن، حيث تحدث وايزمن بشكل "انفعالي" مستخدما مصطلحات دينية تنبؤية حول "خروج" الفلسطينيين عام ١٩٤٨ "تبسيطا اعجازيا لمهمة إسرائيل" وأضاف مكدونالد أنه لا أحد من "الثلاثة العظام" أي وايزمن ورئيس وزراء إسرائيل الأول دافيد بنغوريون ووزير الخارجية موشيه شاريت ولا أي قائد صهيوني مسؤول قد توقع مثل هذا "الإخلاء الإعجازي للأرض".

وفي الحقيقة كان "خروج" عام ١٩٤٨، أقل "إعجازا" من نتائج أكثر من نصف قرن من الجهود، خطط سريّة قد آلت الى قوة متوحشة. فمنذ بداية المشروع الصهيوني القاضي بإيجاد وطن قوميّ أو دولة في فلسطين واجه الصهاينة بشكل دائم ما اصطلحوا عليه "المشكلة العربية"، وهي حقيقة أن فلسطين كانت مأهولة أصلا. وكان أحد الحلول المقترحة لهذه المشكلة هو حل "الترانسفير" وهو عبارة لطيفة تشير الى الإزالة المنظمة لسكان فلسطين ونقلهم الى أراض عربية مجاورة. "ترانسفير" مصطلح كثيرا ما يستعمل من قبل "الييشوف" الصهيوني في فلسطين (أي المستوطنات الصهيونية في فلسطين ما قبل ١٩٤٨)، وكذلك في إسرائيل للإشارة الى ما يعرف هذه الأيام بالتطهير العرقي. في مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨، تبنت أعلى المستويات القيادية مصطلح "ترانسفير" ومن ضمنهم كافة الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل وممثلي كافة الأطياف السياسية.

لقد كان هنالك مصادقة عامة على التبرير الأخلاقي لمفهوم الترانسفير بينما تركزت الخلافات في مسألة الطرد القسري إذا ما كانت تلك الخطة قابلة للتطبيق.

لقد أيد كافة الآباء المؤسسين تقريبا الترانسفير بصيغة أو بأخرى ومن ضمنهم ثيودور هيرتسل وليون موتسكين ونحمان سيركن ومناحيم أوسيشكن وحاييم وايزمن ودافيد بن غوريون، يتسحاق تيبنكين، أبراهام غرانوفيسكي، إسرائيل زينغوين، يتسحاك بن تسفي، انحاس روتنبيرغ، آرون آرونسون، زئيف جابوتنسكي، وكذلك بيريل كاتس نيلسون. وقد وصف كاتس نيلسون الذي كان أحد أكثر القادة شعبية وتأثيرا وينتمي الى حزب ماباي (حزب العمل فيما بعد) وصف كثيرا بانه "إسرائيلي ليبرالي" يمثل ضمير الصهيونية العماليّة. وفي إحدى المناظرات التي دارت في المؤتمر الدولي لوحدة عمال صهيون (إيحود بوعالي تسيون) وهو أعلى المنتديات شأنا في أوساط الحركة العمالية العالمية الصهيونية السائدة، والذي انعقد في آب ١٩٣٧ قال كاتس نيلسون: "لقد أثارت مسألة طرد السكان جدلا بيننا: هل هو مسموح أم ممنوع؟ أما ضميري فهو مرتاح تماما من هذا الجانب. فالجار البعيد خير من العدو القريب. فهم (الفلسطينيون) لن يخسروا جراء ذلك. وفي التحليل النهائي فهذا إصلاح سياسي واستيطاني لخدمة مصلحة الطرفين وقد كنت دائما من أنصار الرأي القائل بأن هذا هو الحل الأمثل.. لقد آمنت دوما وما زلت أؤمن بأنه قدّر عليهم أن يطردوا الى سوريا او العراق". وبعد مرور عام على ذلك النقاش الذي دار في الأوساط القيادية للوكالة اليهودية في حزيران من عام ١٩٣٨، أعلن كاتس نيلسون بأنه يؤيّد مبدأ "الطرد القسري والاستيلاء على أوسع منطقة ممكنة".

كان أحد الحلول المقترحة للمشكلة هو حل "الترانسفير" وهو عبارة لطيفة تشير الى الإزالة المنظمة لسكان فلسطين ونقلهم الى أراض عربية مجاورة. "ترانسفير" مصطلح كثيرا ما يستعمل من قبل "الييشوف" الصهيوني في فلسطين، وكذلك في إسرائيل للإشارة الى ما يعرف هذه الأيام بالتطهير العرقي.

وشمل أنصار الانتقال الطوعي آرثر روبن أحد مؤسسي بريت شالوم وهي حركة تؤيّد الدولة ثنائية القومية والحقوق المشتركة للعرب واليهود وكذلك قادة ماباي المعتدلين مثل موشيه شيرتوك (شاريت فيما بعد) وإيلي عيزر كابلان أول وزير مالية إسرائيلي وقادة نقابة الهستدروت مثل غولدا مئير ودافيد ريميز. ولكن لعل أكثر المتطرفين ثباتا والمؤيد المفرط للطرد القسري كان يوسف فايتس مدير قسم الاستيطان التابع للصندوق القومي اليهودي ورئيس لجنة الترانسفير الحكومية الرسمية عام ١٩٤٨. كان فايتس في قلب نشاطات شراء الأراضي الصهيونية لعشرات السنين، فمعرفته وانخراطه المميز في عمليات شراء الأراضي جعله يعي وبشكل دقيق محدودية قدرتها. فحتى عام ١٩٤٧ وبعد نصف قرن من المحاولات التي لم تعرف الكلل بلغ مجموع ممتلكات الصندوق القومي اليهودي والذي ضم حوالي نصف مجموع المستوطنات ("الييشوف") بلغ بالكاد ٣,٥٪ من مساحة أراضي فلسطين.

لقد تضمنت الصفحة الخاصة بيوم ٢٠ كانون الأول لعام ١٩٤٠، من يوميات فايتس ملخصا لمعتقداته السياسية: "فيما بيننا، يجب أن يكون واضحا أنه لا يوجد متسعا لكلا الشعبين في هذا البلد. ولن تتمكن أي تطورات من تقريبنا الى هدفنا في أن نكون شعبا مستقلا في دولة صغيرة. فبعد طرد العرب ستكون البلاد مفتوحة لنا على مصراعيها، وببقاء العرب في هذا البلد سيكون ضيقا ومحدودا .... ليس هنالك متسعا للوصول الى تسوية حول هذه النقطة ..... شراء الأراضي.... لن يقيم لنا دولة،.... فالطريقة الوحيدة طرد العرب من هنا الى الدول المجاورة، جميع العرب ما عدا ربما بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب أن لا تترك حتى قرية واحدة أو قبيلة واحدة. يجب أن يتم الطرد عن طريق استيعابهم في العراق وسوريا وحتى فيما وراء نهر الأردن. ولإنجاز هذا الهدف لا بد من البحث عن الأموال أعني الكثير من الأموال. وعند ذلك فقط ستتمكن البلاد من استيعاب ملايين اليهود .... ليس هنالك أي حل آخر".

في عام ١٩٣٠ وعلى خلفية أحداث ١٩٢٩ في فلسطين بدأ وايزمن الذي كان في حينه رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ومدير الوكالة اليهودية بالترويج النشط لفكرة طرد العرب في حوارات خاصة "سريّة" مع وزراء ومسؤولين بريطانيين. وفي نفس السنة قام وايزمن وبنحاس روتنبرغ الذين كانا رئيسا مجلس الاستيطان اليهودي وعضوين تنفيذيين في الوكالة اليهودية وكذلك اللورد باسفيلد الوزير البريطاني بإعداد مشروع اقتراح رسمي وسري يهدف لطرد الفلاحين الفلسطينيين الى ما وراء نهر الأردن. واقترح هذا المشروع أن تجمع مصادر مالية يهودية قرضا قيمته مليون جنيه فلسطيني لتمويل عمليات إعادة التوطين. وقد رفض اللورد باسفيلد هذا المشروع المقترح. ومع ذلك فقد استخدم تبرير وايزمن في دفاعه عن الاقتراح كحجر زاوية للدفاع الصهيوني لاحقا عن فكرة الترانسفير. أكد وايزمن أنه لا وجود لأي منحى "غير أخلاقي" حول مفهوم الترانسفير، وأن "الترانسفير" للسكان اليونانيين والأتراك في بداية العشرينات من القرن الماضي قد شكلت سابقة لإجراءات مماثلة بحق الفلسطينيين، وأن اجتثاث الفلسطينيين ونقلهم الى ما وراء نهر الأردن أو العراق أو سوريا أو أي بقعة أخرى من العالم العربي الواسع لا تكاد تشكل عملية نقل من منطقة عربية الى أخرى. ومع ذلك فبالنسبة لوايزمن وقادة آخرين من الوكالة اليهودية فقد كان الترانسفير إجراءا منظما ويتطلب التحضيرات والأموال وقدرا هائلا من التنظيم الذي كان لا بد من انجازه على أيدي مفكرين استراتيجيين وخبراء فنيين.

كانت التوصية الأساسية للجنة بيل البريطانية في العام ١٩٣٧ هي تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وقد أضاف تقرير لجنة بيل توصيات محددة بما دعي بهدف التضليل "تبادل سكاني" - مبادلة ٢٢٥ الف عربي يسكنون في منطقة اقتطعت للدولة اليهودية مقابل ١٢٥٠ يهودي يعيشون في منطقة قدر أنها ستلحق بالدولة العربية.

وبينما بقيت الرغبة في حل "المشكلة السكانية العربية" قائمة في أوساط القيادات الصهيونية حتى "خلو الأرض الإعجازي" في عام ١٩٤٨، تغير مدى الانشغال الذهني والتصورات الخاصة بالترانسفير عبر السنوات وذلك حسب تغير الظروف. ومع ذلك تداعت الأمنيات والأفكار الصهيونية السطحية التي رافقت السنوات الأولى للصهيونية المتمثلة في امكانية "دفع الفلسطينيين عبر الحدود حسب كلمات ثيودور هيرتسل. أو انهم ببساطة "سيهدمون خيامهم ويرحلون". تداعت لصالح تقديرات أكثر واقعية. ومنذ منتصف الثلاثينات أصبح حل الترانسفير مركزيا بالنسبة لتقديرات الوكالة اليهودية (وبشكل خاص حكومة "الييشوف"). اضافة الى ذلك فقد تطلبت تلك التقديرات تخطيطا استراتيجيا لسلسلة الإجراءات المتعلقة بالخطط المحددة التي تضمنت بشكلها العام ما وراء نهر الأردن وسوريا والعراق. وقد تولى وضع هذه الخطط ثلاث لجان للترانسفير، أقام اللجنتين الأولى والثانية قيادة "الييشوف" والتي نشطت بين ١٩٣٧ - ١٩٤٤. أما اللجنة الثالثة قد عينتها رسميا الحكومة الاسرائيلية في آب سنة ١٩٤٨. منذ أواخر الثلاثينات تضمنت مشاريع اقتراحات الترانسفير تشريعات تتعلق بملكية الأراضي وقيود على حقوق المواطنة ومجموعة من الضرائب المختلفة التي صممت بهدف تشجيع الفلسطينيين على "الترانسفير الطوعي".

في الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن التاسع عشر بقيت مشاريع الاقتراحات الصهيونية المتعلقة بالترانسفير محدودة في إطار محادثات سرية وخاصة مع كبار المسؤولين البريطانيين (وأحيانا الأمريكيين). امتنعت القيادات الصهيونية من نشر هذه المقترحات شديدة الحساسية على العلن. وفي إحدى المناسبات اقترح حاييم وايزمن في اجتماع سري له مع السفير السوفييتي في لندن إيفان ميسكي في شباط ١٩٤١، نقل مليون فلسطيني الى العراق وذلك لتوطين يهود بولنديين مكانهم. الأمر الأكثر أهمية أن الصهاينة أثناء مرحلة الانتداب البريطاني ولأسباب المنفعة السياسية اعتقدوا أن هذه الاقتراحات لا يمكن أن تطبّق بدون مساندة البريطانيين أو حتى تطبيقهم لها بشكل مباشر. بذلت القيادة الصهيونية محاولات حثيثة لتقديم اقتراحات للجنة بيل الملكية سنة ١٩٣٧. وبشكل عام لم ينتبه المؤرخون الى أن اقتراحا مهما للترانسفير قد قدم للجنة وهو الاقتراح الذي قدر له أن يشكل استنتاجاتها. لقد قدم هذا الاقتراح من قبل الوكالة اليهودية في سنة ١٩٣٧، في مذكرة سريّة تضمنت إحدى الفقرات الخاصة بطرد العرب الى ما وراء نهر الأردن. كانت التوصية الأساسية للجنة هي تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وقد أضاف تقرير لجنة بيل توصيات محددة بما دعي بهدف التضليل "تبادل سكاني" - مبادلة ٢٢٥ الف عربي يسكنون في منطقة اقتطعت للدولة اليهودية في مقابل ١٢٥٠ يهودي يعيشون في منطقة قدر أنها ستلحق بالدولة العربية.

لم يكن مفاجئا أن رفضت كافة الآراء السياسية الفلسطينية اقتراحات لجنة بيل بشدة. وقد أثارت هذه التوصيات انفجارا للمقاومة المسلحة في أوساط الفلاحين الفلسطينيين. تصاعدت وتائر الثورة الفلسطينية والتي كانت تشهد حالة من الهدوء. وفي المقابل قدمت لجنة بيل للصهاينة مشروعية لمفهومين أساسيين: الأول - صادقت على التفسير الصهيوني لوعد بلفور القاضي بأن "الوطن القومي اليهودي" يعني الدولة اليهودية. والأمر الثاني - هو إباحة حلم طالما طارده الصهاينة بترحيل العرب من تلك الدولة. وصادق "الثلاثة العظام"، وايزمن و شيرتوك وبن غوريون بحماس على مشروع اقتراح الترانسفير الخاص بلجنة بيل. الأمر الهام الذي أضافه بن غوريون تحديدا هو ليس الترحيل فقط بل أضاف الإكراه على الترحيل الأمر

الذي نشاهده في مذكراته الخاصة بيوم ١٢ تموز ١٩٣٧: "طرد العرب الإجباري من الأودية التي اقترحت لاقامة الدولة اليهودية قد يعطينا شيئا لم نمتلكه من قبل حتى عندما كنا واقفين على أرجلنا في أيام الهيكلين الأول والثاني (جليل خال من السكان العرب)."

لقد كان مقتنعا ان حفنة من الفلسطينيين إن وجدوا سيتطوعون بترحيل انفسهم الى شرقي نهر الأردن. وكان واثقا من انه اذا صمم الصهاينة على مواصلة مساعيهم للضغط على سلطات الانتداب البريطاني لتنفيذ "الطرد القسري" لكانت الخطة ستطبق: "لا بد لنا من الالتزام بهذا الاستنتاج بنفس الطريقة التي تعلقنا بها بوعد بلفور، بل أكثر من ذلك وبنفس الطريقة التي تمسكنا بها بالصهيونية نفسها. يجب علينا أن نؤكد على هذا الاستنتاج (والدفع به الى الأمام) وبتصميمنا الكامل بالقوة وبالإيمان... يجب أن نقتلع من قلوبنا فرضية أن هذا غير ممكن. يمكننا تحقيق ذلك". وقد ذهب بن غوريون الى أبعد من ذلك فكتب: "يجب علينا أن نستعد لتنفيذ" الطرد (التأكيد في النص الأصلي).

ومنذ عام ١٩٣٧ دارت نقاشات تتعلق بترحيل العرب في أعلى هيئات الحركة الصهيونية: اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العشرين والمؤتمر العالمي لإيحود بوعالي تسيون بالإضافة الى حوارات مكثفة عقدت في لجان ترانسفير رسمية وغير رسمية وقد قام العديد من الشخصيات القيادية بتبرير إزالة العرب سياسيا وأخلاقيا وعرقيا باعتباره استكمالا منطقيا وطبيعيا للاستعمار الصهيوني في فلسطين.

لقد كان هنالك مصادقة عامة على التبرير الأخلاقي لمفهوم الترانسفير بينما تركزت الخلافات في مسألة الطرد القسري وإذا ما كانت تلك الخطة قابلة للتطبيق (في أواخر الثلاثينات أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر) دون تأييد البريطانيين. النقاد القلائل لمشروع الترانسفير في فترة الييشوف بشكل ملحوظ كانوا من قادة حركة هاشومير هتساعير (الحارس الشاب) ومجموعة أيحود (الإتحاد) وعلى رأسهم موشيه سميلانسكي حيث أيد الطرفان دولة عربية يهودية ثنائية القومية. وأسقطا مفهوم الترانسفير باعتباره "معاد للاشتراكية" و"خطر". ومع أن التأييد الذي لاقته هذه المشاريع بشكل عام ومحاولات ترويجها بشكل سري عن طريق قيادات الاتجاه العمالي السائد: بن غوريون ووايزمن وشيرتوك وكاتس نيلسون الذي توفي عام ١٩٤٤، وفايتس وكذلك غولدا مئير (حيث لعب بعض هؤلاء دورا حاسما في حرب عام ١٩٤٨) يؤكد ذلك على النوايا المؤدلجة التي جعلت من "خروج" الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ أمرا ممكنا.

وبنهاية حرب ١٩٤٨ نجح الصهاينة في تحقيق الكثير من أهدافهم وعلى كل الأحوال فقد أقاموا دولة يهودية موسعة بشكل هائل (على ٧٧٪ من فلسطين التاريخية) حيث قلل عدد الفلسطينيين بالقوة الى أقلية يسهل السيطرة عليها. ومنذ عام ١٩٤٨ والأكاديميون الاسرائيليون ينكرون بشدة مفهوم "الترانسفير" أي الطرد وعلاقته بـ "خروج" ١٩٤٨، ربما باستثناء حفنة من المؤرخين الإصلاحيين/الجدد (مثل بيني موريس وإيلان بابيه وشيما فلابان وآفي شلايم) والذين برزت أعمالهم عبر العقود الماضية. أما إخلاء ما يقارب الثلاثة أرباع مليون فلسطيني فما زال يرجع ليس الى السياسة الصهيونية ولكن الى أوامر "خيالية وهمية" أصدرتها الجيوش العربية.

إن وثيقة "داليت" (دال) وهي خطة الهاجانا في أوائل آذار ١٩٤٨ هي دليل مباشر وخطة رئيسة من جوانب عدة لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. لم تكن عمليات الطرد سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نتيجة لأوامر عسكرية أصدرت من قبل القادة اليهود المحليين لاعتبارات عسكرية أو استراتيجية ولكنها كانت أيضا حصيلة للتحضيرات الجادة واستجابة للرؤيا التي دونت وعبّر عنها مرارا وتكرارا في القرارات الداخلية للحركة الصهيونية بين عام ١٩٣٧-١٩٤٨.

لم تكن القضية الأساسية أثناء الجدل الطويل حول مسألة الترانسفير في أوساط الوكالة اليهودية وهيئات قيادية عليا أخرى هي القضية الأخلاقية بل كانت قابليته للتحقيق. وكان الفرق بين "الليبراليين والمتزمتين" هو الخلاف على الترحيل الطوعي أم الطرد القسري والذي يبدو ان الطرفين قد تناسوه ودفعوا به الى الخلف حيث تبوأت الصدارة التحضيرات المهووسة التي أعدها فايتس ولجنة الترانسفير والوكالة اليهودية بهدف انجاز "الإخلاء الإعجازي للأرض" الذي حدث عام ١٩٤٨ –١٩٤٩.

وتظهر الكثير من الأدلة أن سياسات الترانسفير غير الرسمي السائدة قد تم تبنيها سنة ١٩٤٨، وأنها قد نفذت عمليا حتى وإن لم تكن منتظمة دائما أو غير رسمية على مر تلك الفترة. لا بد للمؤرخين من ملاحظة مدى تعقيد عملية الطرد متعددة المراحل والأسباب، التي ميزت خروج ١٩٤٨ الذي حدث على خلفية الحروب والحملات العسكرية. ولكن يجب أن لا تشكك هذه الحقيقة بمسؤولية الصهاينة الأساسية عن تهجير وطرد الفلسطينيين وبشكل محدد دافيد بن غوريون حيث يتجلى ذلك في عدة كتب نشرت في السنوات الأخيرة واعتبرته الطارد الأعظم للفلسطينيين اثناء ١٩٤٨. فمن المناطق التي احتلتها اسرائيل ١٩٤٨ –١٩٤٩ طرد حوالي ٩٠ ٪ من السكان الفلسطينيين الكثيرين منهم عن طريق الحرب النفسية و/أو الضغط العسكري. بالإضافة الى عدد كبير من الفلسطينيين الذين طردوا تحت التهديد المباشر بالسلاح: وتعتبر حالتي اللد والرملة الموثقتين بشكل واسع من الأمثلة الساطعة على عمليات "الطرد المباشر". ففي تموز ١٩٤٨ حدثت هاتين العمليتين اللتين تضمنتا ما يقارب ال ١٠٪ من مجموع من خرجوا، وكذلك عملية الطرد المباشر من بلدة الفالوجة وكذلك من تبقى من سكان بلدتي بيسان والمجدل سنة ١٩٥١ وكذلك الطرد المباشر من قرى بيت صفافا وسعسع والمنصورة وطربيخة والنبي روبين وكفر برعم، وإقرث والفراضية، كفر عنان، القويدرية، وعرب الشمالينا والزنغرية وعرب صياد والبصة والغابسية والطنطورة وقيسارية وخربة الشركس والضمايرة، عرب الفقرا، وعرب النفيعات ومسكا وطبصار (خربة عزون) زرنوقة، القبيبة، يبنا، زكريا، نجد، سمسم، عراق المنشية، والدوايمة، ودير ياسين وغيرها. وقد كانت دير ياسين أيضا مسرحا لأبشع المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨. مجزرة أصبحت احدى أهم العوامل المساعدة على "خروج" ١٩٤٨. وقد سجلت الدراسات التي صدرت في السنوات الماضية حوالي ٢٨ مجزرة (بين كبيرة وصغيرة) نفذت على أيدي القوات اليهودية سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩. كانت تلك الفترة التي حض فيها فايتس (رئيس لجنة الترانسفير التابعة للحكومة الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ وزميله بن غوريون) مواطنيهما على عدم تفويت أي فرصة.

إن عدم توفر سجلات تحتوي على أوامر خطية تدعو الى الطرد الجماعي للسكان العرب بشكل لا يقبل الشك قد ذكرت في مؤلفات المؤرخ الاسرائيلي بيني موريس كمؤشر على غياب التخطيط المسبق. وكان موريس قد استنتج أن الهجرة كانت وليدة ضرورات ناشئة عن حالة الحرب. وللإجابة على السيد موريس فإن وثيقة "داليت" (دال) وهي خطة الهاجانا في أوائل آذار ١٩٤٨ هي دليل مباشر وخطة رئيسة من جوانب عدة لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. لم تكن عمليات الطرد سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نتيجة لأوامر عسكرية أصدرت من قبل القادة اليهود المحليين لاعتبارات عسكرية أو استراتيجية ولكنها كانت أيضا حصيلة للتحضيرات الجادة واستجابة للرؤيا التي دونت وعبّر عنها مرارا وتكرارا في القرارات الداخلية للحركة الصهيونية بين عام ١٩٣٧–١٩٤٨.

يافطة على مدخل قرية كفر برعم المهجرة، قضاء صفد وضعتها السلطات الاسرائيلية (ارشيف بديل)

---

*د. نور مصالحة هو محاضر ومدير دراسات الأرض المقدسة، في كلية سانت ماري، جامعة سوري Surrey في المملكة المتحدة، وباحث مشارك في كلية الدراسات الافريقية والشرقية بجامعة لندن. وهو كذلك محرر مشارك في مجلة دراسات الأرض المقدسة، متعددة المجالات. من مؤلفاته: طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨(١٩٩٢)؛ الفلسطينيون في إسرائيل (١٩٩٣)؛ أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الاسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦ (١٩٩٧)؛ إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع ١٩٦٧-٢٠٠٠ (٢٠٠٠)؛ سياسة الإنكار: إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين (٢٠٠٣). "ذكرى الكارثة: فلسطين، اسرائيل واللاجئين الداخليين: في ذكرى ادوارد سعيد" (قريبا، صيف ٢٠٠٥).



بيار عدس، قضاء يافا، ٣٤٨ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

أبو زريق، قضاء حيفا، ٦٣٨ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

الكفرين، قضاء حيفا، ١,٠٦٧ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

تبصر (خربة عزّون)، قضاء حيفا، ١,٣٩٢ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

النغنغيّة، قضاء حيفا، ١,٣١١ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

خربة زلفة، قضاء طولكرم، ٢٤٤ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

المنشيّة، قضاء طولكرم، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الدلهمية، قضاء طبريا، ٤٧٦ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

نطاف، قضاء القدس، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

خربة السركس، قضاء حيفا، ٧٥١ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

عرب الغوارين (بما فيها جدرو)، قضاء حيفا،
٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

هوشة، قضاء حيفا، ٤٦٤ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء بيسان، ١٧٤ نسمة،
هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

ساريس، قضاء القدس، ٦٥٠ نسمة،
هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وعرة السريسن، قضاء حيفا، ٢٢٩ نسمة،
هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

خربة الكساير، قضاء حيفا،
هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وادي حنين، قضاء الرملة، ١,٨٧٩ نسمة،
هجرت ١٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة الوعرة السوداء (عرب المواس)، قضاء طبريا،
٢,١٦٩ نسمة، هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

طبريا (عرب)، قضاء طبريا، ٦,١٦٠ نسمة،
هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

عرب الصبيح، قضاء الناصرة،
هجرت في ١٩ نيسان ١٩٤٨.

مسكة، قضاء طولكرم، ١,٠٢١ نسمة،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

بركة رمضان (وقف الشيخ رحمن)، قضاء طولكرم،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب الزبيد، قضاء صفد،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

العلمانية، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء الرملة، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

المخيزين، قضاء الرملة، ٢٣٢ نسمة،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

صرفند الخراب، قضاء الرملة، ١,٢٠٦ نسمة،
هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

غوير أبو شوشة، قضاء طبريا، ١,٤٣٨ نسمة،
هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

السمرا، قضاء صفد، ٣٣٦ نسمة،
هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

الحسينية، قضاء صفد، ٣٩٤ نسمة،
هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

حيفا (عرب)، قضاء حيفا، ٧٢,٨٤٨ نسمة،
هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

مناقشة لمفهوم "العودة السياسية"

بقلم: جميل النمري*

سرعان ما تكون هوية اللاجئين وكرامتهم أيضا في محنة مزدوجة بلا مخرج، ذلك أن تظهير هويتهم الفلسطينية يؤخذ عليهم كحجّة تؤكد ضعف انتمائهم وولائهم كمواطنين للبلد الذين يعيشون فيه، والتأكيد على هويتهم كمواطنين أردنيين يؤخذ عليهم بوصفه تخليا عن قضيتهم الوطنية. وغالبا ما كان هذا الحوار ينتهي بتعالي الاصوات التي تطالب بتنحيته لأنه بلا نتيجة ولا فائدة ويسمم الاجواء ويلحق الاذى بالوحدة الوطنية.

لقاء بعثة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية في مخيم عايدة، أيلول ٢٠٠٠ (ارشيف بديل)

التعبير المستحدث لـ "العودة السياسية " للاجئين جاء في بيان لبعض الفعاليات الأردنية في سياق الحراك الجاري حاليا حول الإصلاح السياسي في الاردن. لكن لماذا يرد بند كهذا في بيان داخلي يضع مطالب متصلة بالاصلاح السياسي؟

كما هو معلوم فإن التداخل الديمغرافي للشعبين إنعكس باستمرار على مسار الحياة السياسية، وأن قضية اللاجئين المعلقة غالبا ما استخدمت كحجّة لتأجيل النظر في مطالب الاصلاح السياسي، ومنها على سبيل المثال الإصلاح الإنتخابي، فالقانون الحالي يحظى بنقد واسع من مواقع متباينة إحداها إنعدام العدالة في توزيع المقاعد النيابية على الدوائر والمقصود بصورة خاصّة الدوائر ذات الثقل السكاني الفلسطيني. وقد ظهر تعبير الحقوق المنقوصة للإشارة الى هذه الظاهرة وضعف التمثيل الفلسطيني عموما في دوائر السلطة، وقد واجه أصحاب هذا الطرح هجوما مضادا قاسيا يتهمهم بالعمل في خدمة الأجندة الامريكية الصهيونية وإستبدال الحقوق السياسية للاجئين في فلسطين بالحقوق السياسية لهم في الاردن بينما يجب إبقاء قضية االلاجئين حيّة وضاغطة حتى الحل النهائي، ويشيرون في هذا السياق الى ما تنتجه مراكز الدراسات في الولايات المتحدّة وما يثار مع مسؤولين أردنيين حول ضرورة تسريع وتيرة إدماج الفلسطينيين وزيادة وزنهم في الحياة السياسية.

مثل هذا الجدل بين النخب السياسية كان يضع اللاجئين أنفسهم بصورة محرجة ودون وجه حق ودون إرادتهم في دائرة الاتهام مع أنهم لم يفكروا لحظة بالتخلي عن حق العودة وبقية حقوقهم الوطنية وانتمائهم الى الوطن المقيم في وجدانهم. لكن سرعان ما تكون هويتهم وكرامتهم أيضا في محنة مزدوجة بلا مخرج، ذلك أن تظهير هويتهم الفلسطينية يؤخذ عليهم كحجّة تؤكد ضعف انتمائهم وولائهم كمواطنين للبلد الذين يعيشون فيه، والتأكيد على هويتهم كمواطنين أردنيين يؤخذ عليهم بوصفه تخليا عن قضيتهم الوطنية. وغالبا ما كان هذا الحوار ينتهي بتعالي الاصوات التي تطالب بتنحيته لأنه بلا نتيجه ولا فائدة ويسمم الاجواء ويلحق الاذى بالوحدة الوطنية.

لكن النتيجة الأخرى للإقرار بأن هذه القضيّة ستبقى بلا مخرج حتى التوصل الى حلّ نهائي للقضية الفلسطينية، هو إعطاء سلاح اضافي للمتشككين أو المترددين ازاء اصلاحات ديمقراطية جوهرية. وتختلط بهذا الشأن في الأردن على وجه الخصوص المطالب المشروعة من أجل مزيد من الحرية والمشاركة الديمقراطية مع المخاوف المشروعة من مشاريع الوطن البديل وأجندة اليمين المتطرف الاسرائيلي التي تتنكر لحق الشعب الفلسطيني في إقامة كيانه السياسي وترى في الأردن البديل الاستراتيجي لتجسيد هذا الكيان. وإذا كان صحيحا أن الفلسطينيين يشكلون اغلبية في الأردن فإن الاصلاح الديمقراطي ستكون نتيجته وفق مخاوف هؤلاء سيادة هذه الاغلبية، وهو ما يعني ضمنا تحقق واقعي لأطروحة الوطن البديل.

لا شك أن هذه أطروحة مريحة لأعداء الاصلاح الذين يرون وجوب تأجيل النظر في الاصلاحات السياسية وعلى رأسها اصلاح النظام الانتخابي الى حين حلّ قضية اللاجئين التي يجب ان تبقى ضاغطة على الجانب الاسرائيلي، وأنه بعد حلّ قضية اللاجئين بالعودة و التعويض يتحقق فرز نهائي للمواطنة وتحقيق نهائي للإنتماء بين كيانين ودولتين. لكن هل يجوز تجميد الإصلاح السياسي الى حين استراحة قضية اللاجئين على حلّ نهائي؟ في الواقع إن العداء للإصلاح السياسي يبقى موجودا بغض النظر عن قضية اللاجئين كما نرى في جميع الدول العربية. وعلى غرار المخاضات الجديدة الجارية في دول عربية، ففي الأردن أيضا تتصاعد صيحة "كفى" ضد التفرد بالسلطة والفساد والمحسوبية وانعدام المشاركة الحقيقية وضحالة تأثير صناديق الاقتراع على سلطة القرار. الموجة الجديدة للمطالبة بالاصلاح السياسي تطرح المبادىء الأساسية المعروفة ولا تريد للموضوع الديمغرافي أن يبرز أو يثار كمشكلة حتى لو أن بعض الاستحقاقات الخلافية مثل نوع التغيير المنشود على النظام الانتخابي ستطرح نفسها في وقت لاحق. والآن على الاقل نشهد ما يشبه انتفاضة نيابية ضد تجاهل مجلس النواب في تشكيل الحكومات، ومع أن الاحتجاجات بدأت من بعض النواب على خلو الحكومة من وزراء من محافظات جنوب الاردن فلم يلبث الاحتجاج ان تحول الى مطالبة بتغيير آلية تشكيل الحكومات وذلك بعودة الرئيس المكلف الى الكتل النيابية لمشاورتها في برنامجه وفي أسماء الطاقم الوزاري قبل عرضها على الملك وقسم اليمين والا فالحكومة لن تحصل على الثقة، وقد انضم الى هذا التحرك نواب من مختلف الدوائر بما في ذلك أغلبية النواب من أصل فلسطيني.

بعض الفعاليات السياسية التي تنحاز للمخاوف من إندماج ومشاركة فلسطينية كاملة والمتحمسة في نفس الوقت للإصلاح السياسي قررت التصدّي سلفا لهذه القضية وتقديم رؤية ضمّنتها كشعار في بيان اشهار المطالبة بالاصلاح السياسي وشرحتها في مواقع اخرى وهذه الرؤية تقول انه لاحاجة لإنتظار تحقق العودة الميدانية للاجئين بل يمكن البدء الآن بتثبيت العودة السياسية بانتساب أكبر عدد من الفلسطينيين للمؤسسة التمثيلية الفلسطينية، وبهذا يمارسون حقوقهم السياسية بالانتخاب في المؤسسات الفلسطينية وليس الاردنية لكن دون أي تغيير أو تأثير على حقوقهم المدنية ومصالحهم المعاشية والحياتية في الاردن. وفي حال تم التوصل الى حلّ نهائي لقضية اللاجئين القائم على أساس مبدأ خيارهم الحر والطوعي تنفيذاً للقرار ١٩٤ فإن فصل الهوية سيكون أسهل واكثر وضوحاً. وكما هو واضح فهذه صيغة لأبقاء الثقل الفلسطيني في الحياة السياسية في الاردن بحدود ما هو قائم وبحيث لا يؤدي الاصلاح السياسي الى حدوث انقلاب ديمغرافي خصوصا في تكوين مجلس النواب وما يتبعه من بقية مؤسسات الحكم، وتقليل المخاوف من أن يكون هذا الاصلاح لتحقيق الاندماج السياسي التام للفلسطينيين ولضمان بقاء قضية اللاجئين حيّة وقائمة.

نظريا تبدو هذه وجهة نظر على قدر من التماسك، لكن واقعيا تنتمي الى الحلول الارادوية التي تتعثر عند كل واحدة من محطّاتها التطبيقية. فإذا وضعنا الطرف الاسرائيلي جانبا فيجب ان تتوفر لدى السلطة الاردنية ومنظمة التحرير المصلحة والرغبة والاستعداد لهكذا حلّ، وهذا بالطبع ليس متوفرا، ثم بعد ذلك يجب أن تتوفر المصلحة والرغبة والاستعداد لهذا الخيار عند المواطنين من أصل فلسطيني وهذا مشكوك فيه تماما فليس هناك من يرغب بالتخلي عن حقوقه السياسية الآن كمواطن رغم تمسكه بحقوقه المستقبلية كلاجيء. وقد طرحت بصورة غير رسمية وغير علنية فكرة التوسع في إكساب المواطنة الفلسطينية أو تطبيق حق ازدواجية الجنسية بين الجانبين الاردني والفلسطيني أي استثنائهما من الاتفاق الذي يمنع هذه الازدواجية بين الدول العربية، لكن ما هي المعايير لتطبيق ذلك واذا كان الامر اختياريا بالكامل فان الاستنكاف العام عن طلب الجنسية الفلسطينية سوف يبدو مسيئا للقضيّة ويؤدي عكس الهدف المنشود.

---

* جميل النمري هو كاتب وصحفي في جريدة "العرب اليوم" الصادرة في العاصمة الأردنية عمان، وهو رئيس الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية ورئيس المجلس العام لحزب اليسار الديمقراطي الأردني وعضو المجلس الأعلى للاعلام في الأردن.

ملاحظتان حول المسؤولية العربية عن النكبة

بقلم: رجا زعاترة*

تعتبر نكبة العام ١٩٤٨، وبحق، المحطة الأساسية في تاريخ شعبنا العربي الفلسطيني الحديث. وتحتل النكبة، إذا جاز التعبير، حيزا كبيرا من روايتنا التاريخية. وكما في أية رواية لأي شعب، تلعب الانتقائية دورا ما في تشكيلها وترتيب أولوياتها. لأن هذه الرواية هي أحد العناصر التي تكوّن هوية شعبنا الوطنية بما يتلائم ومتطلبات القضية. أي إنها ليست منتجا جامدا بل ديناميكي. وبطبيعة الحال لا يمكن للرواية التاريخية لشعب ذي قضية عادلة أن تتلافى الحقائق التاريخية الدامغة او أن تمغمغها. ولكنها قد تحجّمها، تضخيما أو تقزيما.

وهذا بالمناسبة ليس مأخذا على روايتنا. لأن الرواية بنفسها ليست قيمة قائمة بحد ذاتها والقداسة الوحيدة التي قد تمت لها بصلة هي خدمتها للمجموعة صاحبة الرواية ولقضيتها. الحقيقة التاريخية المقرونة بالأدلة والوقائع العينية هي أن المسؤولية السياسية والتاريخية والأخلاقية لمأساة النكبة واقتلاع غالبية بنات وأبناء الشعب الفلسطيني من وطنهم وأرضهم تتحملها الإمبريالية والصهيونية بالاضافة الى المسؤولية العربية. صحيح أنه تتفاوت مسؤولية كل جهة نوعيا ولكن جميعها مسؤول بشكل أو بآخر.

رغم ذلك، لا يمكن الإدعاء بشيوع الوعي للدور العربي في نكبتنا وفي حجمها. سواء أدار الحديث عن تواطؤ مع القوى الإمبريالية والحركة الصهيونية سياسيا، أو عسكريا، أو عن أداء القيادة العربية التقليدية التي كانت منقسمة على نفسها بين قوى مهادنة للإستعمار وأخرى أكثر مهادنةً. إدعائي الأول هو إن الدور العربي لم يسقط سهوا، بل نتيجة لظروف تطوّر القضية الفلسطينية.

بعد النكبة مباشرة كانت القضية الفلسطينية قضية لاجئين في الأساس. وهو ما أدى الى أن تتسم علاقة الفلسطينيين بالأنظمة العربية بالتبعية وانعدام التكافؤ جيو-سياسيا واقتصاديا. ولاحقا، أي عشية وبعيد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، شهد جزء من الدول العربية مدا تحرريا معاديا للإمبريالية وللمشروع الصهيوني (ظاهريا على الأقل)، وهو ما عمّق حساسية الموقف. وزاد الطين بلةً، تبلور أنظمة تحكمها عقليات وسياسات توفيقية سرعان ما أبرزت تناقضات جعلت من نفس ذلك المد تهديدا لهذه الأنظمة ولاستقرارها فصار الوضع أكثر تركيبا. وهكذا ظلت العلاقة ترزح تحت غطاء كثيف من التوتر والتضارب. بين أنظمة عربية تسعى الى احتواء حركة التحرر الفلسطينية، وأنظمة تتاجر بالقضية الفلسطينية إقليميا وعالميا، وقليلة هي الأنظمة العربية التي أنصفت شعبنا وقضيته بحق.

وفي الوضع الذي نشأ مطلع التسعينيات، أي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وحرب الخليج واتفاقيات أوسلو، وجدت حركة التحرر الوطني الفلسطينية نفسها في مواجهة ليس مع إسرائيل والولايات المتحدة فقط، بل أيضا في مواجهة محور يدور في فلك الإمبريالية ومنها قسم من الأنظمة العربية. وكما أسلفنا فإن الرواية التاريخية تتبلور وفق متطلبات الحاضر والمستقبل. ومن هنا نرى إن ظروف تطوّر قضية شعبنا أملت على روايتنا محدودية معينة.

ولكن نفس هذه الظروف المركبة، خلقت وضعية خاصة بقي فيها ١٥٠ ألف فلسطيني داخل دولة إسرائيل. هذا الجزء من الشعب الفلسطيني صمد وخاض نضاله في معزل عن وصاية الأنظمة العربية، وبالتالي لم يعان من المحدودية المذكورة أعلاه. لذا ليس من الصدفة أن تكون قراءته أكثر وضوحا (في هذا السياق، وربما تنسحب هذه الميّزة على جوانب أخرى أيضا). وهنا لا بد من الإشارة الى كتاب المؤرخ والمفكر د. إميل توما "جذور القضية الفلسطينية" الذي يقدم صورة شاملة متكاملة لم تتوان عن التدليل على نوعية ونطاق مسؤولية الجهات المختلفة حول النكبة.

إدعائي الثاني هو إن لهذه المرحلة الحساسة من مسيرة الشعب الفلسطيني نحو انتزاع حقوقه الوطنية كاملة متطلبات مغايرة. خاصة في ظل نظام القطب الواحد المنحاز كليا الى سياسات إسرائيلية تريد التخلص من ثمن الاحتلال دون وقف هذا الاحتلال. وما أقصده هو تحديدا دور الأنظمة العربية في المعادلة الإقليمية. وهو ما تعول عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمحاولة الضغط على القيادة الفلسطينية للتكيف مع الانحياز الامريكي لإسرائيل والإملاءات الإسرائيلية ومن اجل تسويق مخططاتهم السوداء المعادية لحقوق شعبنا العادلة وبالذات في قضية اللاجئين، المرتبطة بالنكبة بحبل سرتها.

واليوم، في خضم المعركة على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، علينا نحن الفلسطينيين ملقاة مسؤولية صون هذه الحقوق، كما على الدول العربية ان تعي المخطط المحاك ضد الشعب الفلسطيني وألا تلعب على حباله التنفيذية.

---

* رجا زعاترة هو صحافي وناشط سياسي، يعمل محررا في جريدة "الإتحاد" الصادرة في حيفا. شغل السيد زعاترة في السابق منصب رئيس الإتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب في إسرائيل.

إحيـاء للذكـرى السـابعـة والخمسـين للنكبـة

المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة في نابلس يدعو الى تأسيس متحف للذاكرة الوطنية حول النكبة

خاص. أكدت شخصيات ومنظمات وفعاليات وطنية فلسطينية على ضرورة حماية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، ووجوب عدم إسقاط هذا الحق، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة. جاء هذا التأكيد في المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة الذي عقدته اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في السادس عشر من نيسان الماضي، بالتعاون مع البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية، في قاعة الشهيد ظافر المصري بالجامعة.

وقال الدكتور رامي الحمد الله، رئيس جامعة النجاح الوطنية، "أن قضيةاللاجئين، وقضية العودة للذين هجروا من ديارهم وأراضيهم عام ١٩٤٨، وما تلاها من أعداد عام ١٩٦٧، تعتبر من الركائز والثوابت الأساسية لمرحلة النضال الفلسطيني. فقد جعلتها القيادة الفلسطينية على مدى جميع المراحل من أولوياتها، وناضلت من أجلها رغم كل الصعاب والضغوطات. فكانت علامة مميزة من علامات النضال والثبات لها وللشعب الفلسطيني هذه بعض من مشكلات كثيرة يعاني منها اللاجئون في مخيمات الوطن ومخيمات الشتات". وللحد من تأثير هذه المشكلات، دعا الحمد الله الى تضافر جميع الجهود الفردية والجماعية والأهلية والرسمية مع الجهود العربية والدولية بالدراسة والتحليل، والابتعاد عن الشعارات والكلمات الرنانة المفخمة، ليمكن تشكيل ضغوط إنسانية على الدول المعنية. كما دعا الحمد الله إلى ضرورة رفع القيود التي تفرضها الدول العربية خاصة، بالاضافة الى دول أخرى، فيما يتعلق فرص عمل اللاجئين الفلسطينيين.

من جانبه، أكد تيسير نصر الله، منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة "عائدون" وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، "أن المؤتمر يشكل مؤشرا بأننا انتقلنا من مرحلة رد الفعل، إلى الفعل الحقيقي، وبأننا جزء من حركة العودة الآخذة بالنمو، بشكل يفوق الوصف، وهذا المؤتمر ما هو إلا حلقة من سلسلة طويلة، لعمل دؤوب وجهد منظم لمجموعة كبيرة من الفعاليات، واللجان والمؤسسات، والقوى في محافظة نابلس، المؤمنة بالدفاع عن حقوق اللاجئين، كحقوق مقدسة لا يمكن التنازل عنها، ولا تسقط بالتقادم. فقد شهدت السنوات الأخيرة، حالة وعي والتفاف، لم يسبق لهما مثيل حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين. فقد تم تشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والكونفدرالية الأوروبية للدفاع عن حق العودة، وأعداد اللجان المدافعة عن هذا الحق، آخذة بالنمو والازدياد في كل أماكن التواجد الفلسطيني، على ارض فلسطين، وفي المنافي والشتات، بصورة تعبر عن وعي وقوة العلاقة ما بين الإنسان الفلسطيني، وأرضه". وشدد نصر الله على أن "هذه العلاقة تمس بكل ما هو ثقافي، واجتماعي، وديني، وسياسي، بل تمس الوجود الفلسطيني برمته".

وانتقد نصر الله وثيقة جنيف واصفاً حق العودة بالحق غير القابل للمساومة، ودعا السلطة الوطنية الفلسطينية للتمسك بهذا الحق .

وألقى الدكتور يوسف عبد الحق، المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، وعضو لجنة "عائدون" ومدير المؤتمر، كلمة الباحث الفلسطيني، د. سلمان أبو ستة، المنسق العام للمؤتمر العالمي لحق العودة، انتقد فيها أولئك الذين يحاولون شطب حق العودة تحت غطاء الواقعية. وتساءل، لماذا أعيد اللاجئون في البوسنة والهرسك، وألبانيا، وجورجيا، وأفغانستان، والعراق فيما تعتبر عودة اللاجئين الفلسطينيين غير واقعية؟. كما تلا الدكتور عبد الحق، برقية من النائب الأسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، يؤكد فيها تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة. وتلا محمد شرايعة، رئيس جلسة الافتتاح، سكرتير لجنة حق العودة وشؤون اللاجئين، قسم العودة الذي ردده خلفه الحضور.

وتناولت الجلسة الأولى من المؤتمر التي ترأسها الدكتور وائل عناب، المحاضر في جامعة النجاح، مواقف الدول والقوى الدولية من حق العودة. وفي كلمته التي تناولت حق العودة ومشاريع التسويات السياسية، حذر د. عبدا لله الحوراني، منسق التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة ورئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، من دعوات بعض السياسيين الفلسطينيين لتبني خيارات بديلة عن حق العودة، لحل مشكلةاللاجئين، وقال: "إن ذلك أوحى للعالم ولإسرائيل بان لدىالفلسطينيين استعدادا لتقديم تنازلات في موضوع العود"ة، وأشار الى أن هذا الحق "أصبح غير واضح وغير مفهوم عند المواطن العربي، لغيابه عن الخطاب الرسمي الفلسطيني".

وقال الدكتور نايف الجرار المستشار في المجلس الوطني الفلسطيني، في ورقة عمل أعدها أن أهم ملامح السياسةالإسرائيلية، تتمثل بتحويل الشعب الفلسطيني إلى أقلية في أرضه، لتسهيل السيطرة عليه، إذا تمرد وطالب بحقوقه وان الاحتلال عمد لتكريس ذلك بارتكاب المجازر لتفريغ السكان من أرضهم.

من جانبه، أكد محمد جرادات، منسق عمل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، ومنسق وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن مؤسسات الدفاع عن قضايا اللاجئين، وحركة العودة عموما لا تمثل أحزابا سياسية ولا تطمح الى التمثيل السياسي. وقال في ورقة العمل التي قدمها بعنوان، "دور حركات الدفاع عن حق العودة في المرحلة السياسية الراهنة"، أن اللاجئين ليسوا بالشريحة المهمشة، ولا منفصلين عن الحركة السياسية للمجتمع الفلسطيني، لتكون لهم أحزاب سياسية خاصة، محذرا من دخول مفردات الحلول البديلة، لذهنية المجتمع الفلسطيني، والمجتمعات العربية، من خلال المبادرات الكثيرة.

وتناولت الجلسة الثانية من المؤتمر التي أدارتها غادة عبد الهادي، رئيسة جمعية مركز حواء للثقافة والفنون، مواقف القوى السياسية الفلسطينية من حق العودة. وافتتحت الجلسة بورقة عمل قدمها النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، د. جمال زحالقة، تناولت واقع الفلسطينيين في إسرائيل، بعد ٥٧ عاما على النكبة. وقال زحالقة أن المواطنين العرب الفلسطينية، قد دفعوا ضريبة إقامة دولة يهودية ديمقراطية، لم يكن بالامكان تحقيقها، إلا عبر توفير أغلبية يهودية، ولهذا السبب كان لا بد من تهجير العرب. وأضاف، إن العرب الفلسطينيين في الداخل، يخوضون صراع بقاء مع السلطات الإسرائيلية، مستندين إلى أرضية صلبة، تتمثل بتمسكهم بحقوقهم في أرضهم، مطالبا القيادة الفلسطينية، بـ "عدم الحديث باسمهم إذا أرادت أن تتنازل".

من جانبه قال القيادي البارز في حركة المقاومةالإسلامية– حماس، الشيخ حسن يوسف أن هناك أكثر من ٦ ملايين فلسطيني مهجرين بانتظار تطبيق حق العودة. وأضاف أن اللاجئين يمثلون أكثر من ٧٠٪ من أبناء الشعب الفلسطيني، وأضاف الشيخ يوسف، إن العودة حق فردي لكل لاجئ وحق جماعي للأمة والشعب الفلسطيني. وأكد يوسف إنه لا يجوز لأي تجمع أوإطار، سواء كان منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة، أو أي حركة، أو حزب، أو تنظيم سياسي، التنازل عنه، أو التصرف فيه.

وتحدث الدكتور مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية عن حق العودة، والدولة الفلسطينية المستقلة، فقال: "أن حق العودة يحتاج اليوم إلى الحماية ومحاصرة وتطويق دعاة الأفكار البديلة، بأسلوب حضاري وديمقراطي". وأكد انه لا يجوز التفاوض على العودة لأنها حق والحقوق غير خاضعة للتفاوض، لكن التفاوض يكون على تطبيق تلك الحقوق. وأضاف: "أن التنازل عن حق العودة يفتح الباب لانهيار الموقف التفاوضي الفلسطيني وهبوط سقف المطالب الفلسطينية".

التوصيات الصادرة عن المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة

أولا: السعي لتوحيد جميع الجهود والفعاليات العاملة في الدفاع عن حق العودة في إطار تنسيقي منظّم.

ثانيا: تفعيل وتقوية العلاقات مع لجان حق العودة في الشتات وتشكيل حركة تضامن دولي حقيقية.

ثالثا: حشد وتحشيد كافة الجهود الشعبية والسياسية للمحاسبة الديمقراطية لكل من يسيئ إلى حق العودة.

رابعا: الضغط من أجل عدم إنتخاب أي مرشح في إنتخابات المجلسين الوطني والتشريعي لا يلتزم بحق العودة.

خامسا: تدعيم مراكز الأبحاث العاملة في مجال حق العودة واللاجئين، وفي مقدمتها البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية من أجل نشر ثقافة حق العودة في المجتمع الفلسطيني والمؤسسات التعليمية.

سادسا: العمل على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وفق التمثيل النسبي بما يسمح بمشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات في صناعة القرار السياسي، وبما يضمن حماية حق العودة.

سابعا: تأسيس متحف للذاكرة الوطنية حول النكبة، يوثّق تاريخ النكبة والمجازر الإرهابية الإسرائيلية التي أرتكبت ضد الشعب الفلسطيني.

ثامنا: لا يحق لأي جهة فلسطينية التنازل عن حق العودة بإعتباره حقاً فردياً ودستورياً وجماعياً مرتبط بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

تاسعا: بذل الجهود من أجل العمل على تنمية الوعي الثقافي بحق العودة بإعتباره حقاً أساسياً أقرته الشرائع السماوية ومبادئ القانون الدولي.

عاشرا: اعتماد قسم العودة التالي وتعميمه في مختلف تواجد الشعب الفلسطيني: "أقسم بالله العليّ العظيم أن أظلّ مخلصاً لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، تنفيذاً للشرائع السماوية والمواثيق الدولية، وأن ابذل قصارى جهدي لحماية هذا الحق والدفاع عنه والعمل على تطبيقه، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الشعب الفلسطيني، لا يقبل الإنابة، أو التفاوض، أو الاستفتاء، أو التقادم. والله على ما أقول شهيد".

خلال مؤتمره السنوي الثالث

تحالف حق العودة الى فلسطين في أمريكا الشمالية يؤكد على وحدة قضية اللاجئين

تحت عنوان "نحو تعزيز وتطوير حركة الدفاع عن حق العودة " عقد تحالف العودة الى فلسطين في أمريكا الشمالية أعمال مؤتمره السنوي الثالث في مدينة لوس أنجلوس الامريكية بولاية كالفورنيا، وذلك يومي ١٥ –١٧ نيسان الماضي وذلك بحضور المئات من النشطاء الفلسطينيين والعرب والأجانب، وممثلوا مؤسسات التضامن مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن مشاركة عدد من الوفود والشخصيات الفلسطينية من الوطن ومواقع الشتات المختلفة وعشرات الطلبة العرب في الجامعات الامريكية.

وتعددت عناوين ورش العمل الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والتي تناولت حاضر النضال الفلسطيني من اجل حق العودة وصون الحقوق السياسية والمدنية للاجئين في الدول المضيفة وكافة مواقع الشتات وكذلك دور وفاعلية القانون الدولي والقرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين، كما خصص المؤتمر بعض ورش العمل والندوات المستديرة حول مواجهة الارهاب الاسرائيلي وسياسة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفرد المؤتمر ورشة عمل خاصة حول تفعيل المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وفرض عقوبات اقتصادية عليها وربط تلك الحملات بقضية حقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم ووطنهم، والدعوة لمقاطعة شاملة ضد اسرائيل تماما كما حدث في جنوب افريقيا ابان حكم نظام الابارتهايد العنصري. وقد اكد المؤتمرون على مركزية وجوهر حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأهمية وحدة خطاب حركة العودة وتوحيد كل لجانها وفروعها لكي تصب في خدمة اللاجئين وحقوقهم الوطنية والتاريخية والمشروعة.

وأحيا المشاركون معا " ليلة فلسطينية تراثية قدمها عدد من الفنانين الفلسطينيين بالاضافة الى فرقة جمعية بير زيت حزمة وفرقة الجالية. كما استضاف المؤتمر لوحات وجداريات فلسطينية تذكر بالمعاناة اليومية للاجئين الفلسطينيين والحنين الى الوطن والارض، ومعرض خاص لاعمال الفنان الفلسطيني الكبير اسماعيل شموط".

لن ننسى ...

خربة وادي الحمام، قضاء طبريا،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

المجدل، قضاء طبريا، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر سبت، قضاء طبريا، ٥٥٧ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد البقّارة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد الغنّامة، قضاء صفد، ٤٠٦ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر عانة، قضاء يافا، ٣,٢٤٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

سلمة، قضاء يافا، ٧,٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ساقية قضاء يافا، ١,٢٧٦ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

الخيرية، قضاء يافا، ١,٦٤٧ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بيت دجن، قضاء يافا، ٤,٤٥٤ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ياجور قضاء حيفا، ٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بلد الشيخ، قضاء حيفا، ٤,٧٧٩ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

قنّير، قضاء حيفا، ٨٧٠ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

يافا، قضاء يافا، ٧٦,٩٢٠ نسمة،
هجرت في ٢٦ نيسان ١٩٤٨.

سمخ، قضاء طبريا، ٤,٠١٤ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

تليل، قضاء صفد، ٣٤٩ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة سعسم، قضاء حيفا، ١٥١ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة المنصورة، قضاء حيفا، ٢٢٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

القدس، قضاء القدس، ٦٩,٦٩٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

الشونة، قضاء صفد، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

المد احل، قضاء صفد،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الدردارة (مزعة دراجة)، قضاء صفد،
١١٦نسمة، هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة الدامون، قضاء حيفا، ٣٩٤ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

كبّارة، قضاء حيفا، ١٣٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الريحانية، قضاء حيفا، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

أيار ١٩٤٨

يازور، قضاء يافا، ٤,٦٧٥ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

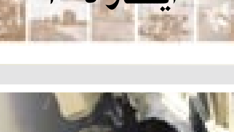
جريشة، قضاء يافا، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الغابسية، قضاء عكا، ١,٤٣٨ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء حيفا،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

البطيمات، قضاء حيفا، ١٢٨ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.





اللاجئـون الفلسطينيـون

مستقبـل غـائـب وحـاضر في الوجـدان؟

بقلم: عبـد الكريـم أبـو الهيـجـاء *

ثمة علاقة وثيقة تربط بين اللاجئين وفلسطين ليس من السهل تجاوز مفرداتها وألغازها ذلك أن حالة التميز (غير الايجابي) الذي اقترن مع نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين وتداعياتها مقارنة مع قضايا اللجوء الأخرى في هذا الكون خلقت مفاهيم وقيم روحانية لدى اللاجئين ومن انحدر من أصلابهم شكلت في مجموعها تكويناً وجدانيا ترك بحكم خصائصه المختلفة آثاراً بالغة في الذهن الفلسطيني والعربي ولعلها قد ساعدت الى حد كبير على إبقاء هذه القضية حاضرة على المسرح السياسي المحلي والإقليمي والدولي، بالرغم من مرور أكثر من خمسة عقود ونصف على حدوثها.

قصة اللجوء الفلسطيني على هذا النحو القسري والاحلالي أضفت عليها أبعاداً إنسانية عظيمة الى جانب ذاك الكم الهائل من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. الذاكرة الشفوية المعاشة للاجئين ظلت تحكي أدب المعاناة وروايات الرحيل، ظلت تذكر لمن أراد أن يتذكر بأن أرضهم ما زالت تحوي آثار الأنبياء والرسل "عليهم السلام جميعاً" وقصصهم في التبشير والدعوة الى الله والى التسامح والعفو والنأي عن الظلم والعدوان، وما زالت تضم في جنباتها قبور آبائهم وأجدادهم.

اللاجئون ممن عايشوا النكبة ومارسوا اللجوء لا ينسون وطنهم، لا تسمع منهم إلا آهات الحسرة والتلوي على أرض ما كان لها أن تغتصب، لا ترشح ذاكرتهم إلا بحكاياتهم مع الأرض وأعشابها وعن مواسم الحصاد، وعن بحرهم وما احتوى من لحم طري سائغ للآكلين، هم على أهميته، يتجنبون الحديث كثيراً عما خسروه من متاع مادي منقول ولكنهم يحكون أكثر عن تاريخهم وعن قدسية الأرض التي اقتلعوا منها، ولجزيل ما يرددون من روايات الذاكرة أصبحت أجيالهم المتعاقبة تحفظ عن ظهر قلب جغرافية وطبوغرافية فلسطين وأنساب أهلها ومعظم مدنها وقراها وباديتها، وأسماء بعض من أعشابها وقيمتها الدوائية، كل ذلك خلق حالة من الإذكاء المتواصل للأحاسيس والمشاعر والحنين، ظلت توقظ في النفس دون غلو أو إسراف معنى أن يعود للأرض أصحابها، هذه الوجدانيات بكل مضامينها شكلت عوامل قوة مضافة للمستوى السياسي وجعلت قضية اللاجئين تحتل أولوية متقدمة في عملية الصراع العربي الإسرائيلي.

فمنذ بدء المسار السياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩٠ وحتى اليوم كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين وموضوع تقرير مصيرهم هي الأكثر جدلاً من بين القضايا الأخرى. ولعل فيما ذهب اليه بعض السياسيين في تحليل الحرب الإسرائيلية على الانتفاضة الثانية يستحق النظر اليه بغض النظر عن العناوين من زاوية أن الحرب الإسرائيلية التي بدأت قبل ما يقارب الأربع سنوات ضد الفلسطينيين استهدفت بشكل واضح مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية بقصد تطويع وتغيير رؤية اللاجئين في الداخل نحو عملية السلام باتجاه القبول بما هو مطروح اسرائيلياً.

ولا ريب أن طبيعة قضية اللاجئين وحجمها وعلاقتها بمحيطها العربي والإسلامي والإنساني دفعت بشكل حاسم الى إخراج هذه القضية من السمة الثنائية الى المتعددة، بمعنى أنها لم تعد مسألة يمكن التفاوض حولها بين طرفين مباشرين بالرغم من الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإمتدادات هذه القضية غير بها من إطارها الثنائي الى المتعدد علماً أن الطرف الفلسطيني هو الذي يجلس ثنائياً مع الإسرائيليين حول مختلف قضايا الوضع النهائي، فهناك الدول المضيفة للاجئين والتي تمتلك رؤى سياسية حول قضية اللاجئين تتصل بالمصالح العليا لهذه الدول، مع أن الرؤية التي تستقطب إجماعا عالياً بين الأطراف العربية تتمحور حول نص القرار ١٩٤، أضف الى ذلك بأن دولا عربية واسلامية أخرى وإن كانت غير واضحة في مواقفها الحقيقية من مسألة اللاجئين إلا انها تعتبر نفسها طرفاً في الصراع حول الموضوع الفلسطيني برمته، كل ذلك يشكل قيماً مضافة لموقف اللاجئين أنفسهم وان اختلفت مناطق تواجدهم، فرضاهم على صيغة الحل شأن جدير بالأهمية، وجدير بأن يؤخذ به.

تحديات تواجه اللاجئين

لا شك أن هناك تفاوت في مستويات الظروف الحياتية والمعيشية للاجئين في الدول المضيفة لهم، وفي مناطق الشتات وذلك على ضوء الواقع القانوني لهذا المجتمع أو ذاك من اللاجئين في هذه الدول، وحسب ما توفره الدولة المضيفة من تسهيلات للاجئين على أراضيها، لكن هناك عدد من التحديات العامة التي يتشارك بها معظم اللاجئين الفلسطينيين وتؤثر بصورة مباشرة على استقرار ورفاه معيشة عائلاتهم في جميع مناطق اللجوء.

فقد ظلت المخيمات منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨ وما بعد ذلك من القرن الماضي، ترمز بصورة واضحة من خلال مؤقتية هيكلها الى تطلعات اللاجئين وطموحاتهم نحو ممارسة حق العودة الى ديارهم ومنازلهم التي خرجوا منها كرهاً وقسراً، وفي الوقت الذي استطاع فيه بعض اللاجئين تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وسط ظروف صعبة في مخيمات يسودها الازدحام والاكتظاظ السكاني إلا أن الأغلبية منهم ما زالت تواجه التحديات وسط قيود مفروضة لأسباب عدة ومنها "السياسية" من جانب الدول المضيفة وأول هذه القيود عدم توسعة رقعة المخيمات، الأمر الذي أبقى السواد الأعظم منهم يعانون الفقر والعوز، حيث مازال حوالي ٦٥٪ من العائلات في المخيمات يقطن أربعة الى خمسة أشخاص منهم في الغرفة الواحدة، ومع أن أكثرية اللاجئين يقطنون خارج المخيمات إلا أن الأحياء التي يسكنوها تحمل نفس مواصفات وميزات المخيمات من حيث الاكتظاظ وضيق المكان ومستويات البيئة الخدمية الأساسية المتدنية الى ذلك نضيف نكبة المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الانتفاضة الثانية حيث تشير التقارير الدولية الى أن أكثر من (١٦) ألف لاجئ فقدوا وحداتهم السكنية بسبب الاجتياحات والقصف الإسرائيلي لمخيمات اللاجئين، حيث تم تدمير (٩٠١) وحدة سكنية بشكل كامل و (١٤١٠) وحدة بشكل جزئي، أضف الى ذلك أن حوالي (١٥٠٠٠) وحدة سكنية لأصحاب حالات الفقر الشديد ما زالت بحاجة الى صيانة أو إعادة بناء بشكل كامل، لم تتمكن وكالة الغوث الدولية-الاونروا من المساعدة كثيراً في إصلاحها نظراً لما تواجهه من مصاعب في موازناتها بشكل عام وعلى وجه الخصوص برنامج إعادة تأهيل المنازل، مثلما أن الدول المضيفة أو المنظمات الدولية غير الحكومية لم تحقق انجازات ملموسة على هذا الصعيد.

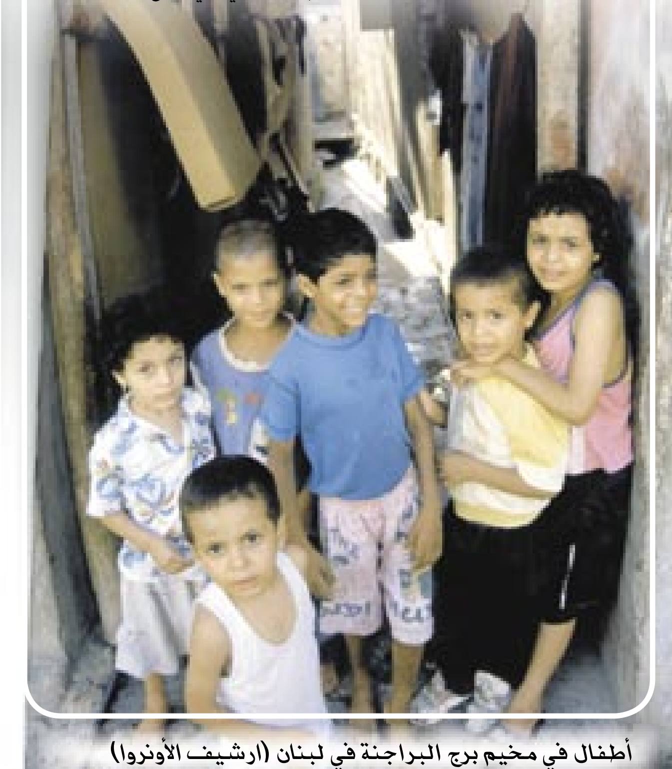
إن من ضمن جملة التحديات التي تواجه اللاجئين موضوع الحماية حيث ظل اللاجئون دون جسم دولي موكل بحمايتهم بعد أن توقفت لجنة التوفيق الدولية عن العمل. ولا بد من إحياء هذه اللجنة لتتولى مثل هذه المسألة نظراً لحاجة اللاجئين الفلسطينيين لحماية دولية وذلك لحين الوصول الى حل دائم وعادل لقضيتهم وفق نص القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وما زال اللاجئون في المخيمات يعانون من بيئة وخدمات صحية دون المستوى الإنساني الذي لا يتناسب مع الحد الأدنى من مقاييس العصر، ناجمة عن مشاكل تتعلق بالنمو السكاني الكبير، أضف الى ذلك أن أعداد من اللاجئين تتوجه للسكن في المخيمات بحثاً عن سكن أقل كلفة من الخارج مما زاد من تراكم الضغوط الإنسانية التي صاحبها قلة في الموارد، وقلة في فرص العمل المعروضة، و قلما تتقدم الجهات المعنية سواء وكالة الاونروا أو الدول المضيفة بوضع الحلول الناجعة لحل هذه المشاكل.

وفي مجال الكهرباء والماء وشبكات المجاري المتوفرة في مخيمات الأردن على سبيل المثال، إلا أن بقية المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا ما زالت تعاني وبصورة واضحة من الأضرار الناجمة عن الحفر الامتصاصية والقنوات المكشوفة للمياه العادمة، تحتاج معها الى تنفيذ برامج خدمية على مستوى البنية الأساسية سواء عن طريق الاونروا أو الدول المضيفة ذاتها.

لا شك أن الأبعاد والمكونات الأخرى للقضية الفلسطينية لا تقل شأناً عن قضية اللاجئين، إلا أن خصوصية هذه المسألة باعتبارها الأصل المادي للقضية الكبرى أضفى عليها لون آخر ليس فقط بسبب حجم الخسائر الكبيرة المترتبة عليها بل على ضوء ما تمثله فلسطين كأرض وتاريخ في الوجدان العربي وحضارته أيضا.

فلا يجوز تأجيل مثل هذه البرامج والمشاريع لصلتها المباشرة بصحة الانسان اللاجئ، الجهات المعنية بالإشراف على المخيمات سواء كانت دول مضيفة أو مؤسسات دولية عليها واجب أساسي في دفع الاذى والخطر الصحي عن اللاجئين وبيئتهم، الوضع المؤقت للمخيمات يجب أن لا يكون على حساب كرامة اللاجئين وصحة ابنائهم.



أطفال في مخيم برج البراجنة في لبنان (ارشيف الأونروا)

إن سعي اللاجئين في المخيمات للتعويض عن ذلك بالبناء العمودي والاعتداء على الأزقة والممرات، بسبب الحاجة لتوسيع السكن ولد ظروفاً غير صحية وبيئة غير مناسبة من حيث التهوئة وضوء الشمس ومستوى الرطوبة، وخلق عوائق أمام عمليات التنظيف وهو نظام بيئي تنفذه وكالة الغوث الدولية-الاونروا ولا يفي بالغرض والدول المضيفة لا تساعد كثيراً من جانبها في هذا المجال. وفي الأراضي الفلسطينية وقع أكثر من نصف الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر في ضوء استمرار الصراع وفشل المجتمع الدولي في إيجاد الحلول المنصفة والعادلة لمكونات القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية اللاجئين، حيث مكن ذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الإمعان في سياساتها وممارساتها القمعية والتي تتجلى في العقوبات الجماعية المحرمة دولياً. وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني والتي نشأت لتقديم برامج خدماتية للاجئين وما زالت غير قادرة على أداء دورها فهذه المنظمات الشعبية بحاجة الى مساحة أكبر من حرية العمل والى دعم مالي يتناسب مع حجم برامجها لتتمكن من تقديم خدماتها على أفضل وجه.

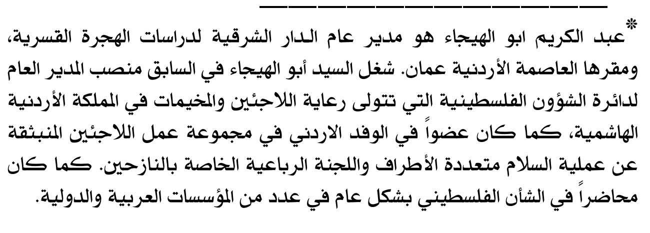
أما الخدمات التعليمية للاجئين في المخيمات وخارجها بقيت غير ملائمة للتطور الحاصل في برامج وأدوات التعليم، المباني ما زالت مستأجرة وما زالت الرؤية العامة تؤشر باتجاه البرامج المؤقتة، تعاني مدارس الوكالة من الاكتظاظ الحاد والعمل بنظام الفترتين، وأعداد المعلمين المدربين والمؤهلين لدى الاونروا ظل في حده الأدنى، كذلك فإن مراكز التدريب تعاني من قلة الامكانات مقارنة مع الطلب المتزايد على التدريب لدى أبناء اللاجئين، وذلك ينطبق على التعليم العالي ومؤسساته.

وبالنسبة لمرافق وكالة الاونروا فإن التجمعات الخاصة باللاجئين خارج المخيمات تواجه صعوبات في الوصول الى هذه المرافق الخدماتية التي توفرها الاونروا أو سلطات الدول المضيفة، في العقبة / الأردن على سبيل المثال هناك تجمع لأبناء قطاع غزة يقدر عددهم بـ (١٦٠٠٠) لاجئ لا يستفيدون من خدمات الاونروا لعدم وجود هذه المرافق، وهم لا يستفيدون من خدمات الدول المضيفة باستثناء التعليم لانهم لا يحملون الجنسية الاردنية، التوزع في مجتمعات اللاجئين وعددهم المتزايد باضطراد ظل عنواناً دائماً ومسؤولية على عاتق الاونروا نيابة عن المجتمع الدولي والدول المضيفة على حد سواء.

ولعل ما نحن بصدد الوصول اليه في هذه المقالة هو التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ترتبط بصورة مباشرة بقيم العدالة الانسانية والسياسية فهي أحد الأعمدة الرئيسية التي يبنى عليه السلام العادل، وأن الفشل في الوصول الى حل عادل يقبل به اللاجئون سيؤثرسلباً، دون ريب، على السلام والاستقرار في هذه المنطقة التي لم تهدأ منذ أن بدأت قضية اللجوء القسري للشعب الفلسطيني وأصبحت في ضوء ذلك هي المعيار والمقياس للعدالة وركائز هذه العدالة هو كل بنود قرار المجتمع الدولي رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨ وفي مقدمة ذلك الفقرة (١١) من القرار.

ومن ضمن جملة التحديات التي تواجه اللاجئين موضوع الحماية حيث ظل اللاجئون دون جسم دولي موكل بحمايتهم بعد أن توقفت لجنة التوفيق الدولية عن العمل. وكالة الغوث الدولية وإن كانت قد استخدمت عدد من السياسات والاستراتيجيات لحماية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها قد عملت خارج اطار ولايتها الحقيقية وهو جهد لا شك تشكر الاونروا عليه ولا بد من إحياء لجنة التوفيق الدولية لتتولى مثل هذه المسألة نظراً لحاجة اللاجئين الفلسطينيين لحماية دولية وذلك لحين الوصول الى حل دائم وعادل لقضيتهم وفق نص القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

لا شك أن الأبعاد والمكونات الأخرى للقضية الفلسطينية لا تقل شأناً عن قضية اللاجئين، إلا أن خصوصية هذه المسألة باعتبارها الأصل المادي للقضية الكبرى أضفى عليها لون آخر ليس فقط بسبب حجم الخسائر الكبيرة المترتبة عليها بل في ضوء ما تمثله فلسطين كأرض وتاريخ في الوجدان العربي وحضارته، اللاجئون من أهل فلسطين لجأوا لمحيطها وظلوا على قرب من المكان، حيث ظل الإطلال على فلسطين أمراً ميسوراً، مما أضاف الى الحالة الوجدانية وذاكرتها بعداً جديداً يزيد من تفاعلاتها.



*عبد الكريم ابو الهيجاء هو مدير عام الدار الشرقية لدراسات الهجرة القسرية، ومقرها العاصمة الأردنية عمان. شغل السيد أبو الهيجاء في السابق منصب المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية التي تتولى رعاية اللاجئين والمخيمات في المملكة الأردنية الهاشمية، كما كان عضواً في الوفد الاردني في مجموعة عمل اللاجئين المنبثقة عن عملية السلام متعددة الأطراف واللجنة الرباعية الخاصة بالنازحين. كما كان محاضراً في الشأن الفلسطيني بشكل عام في عدد من المؤسسات العربية والدولية.

رفض جماهيري مطلق للمبادرات والمشاريع الخارجة عن إطار القرارات الأممية

كتبت: هبة الطحان

لاقت المبـادرات المشبوهة المطروحة من قبل بعض الشخصيات الفلسطينية لحل قضية اللاجئين رفضا جماهيريا واسعا، لأنها تمس بالمقدسات والثوابت، وتهدد الوحدة والخروج عن الإجماع الوطني الفلسطيني.

موضوع اللاجئين يمثل جوهر الصراع الدائر على أرض فلسطين التاريخية، من منطلق ثوابت أساسية تعتمد على حقائق وقعت في العام ٤٨، وهي: أن اسرائيل تتحمل المسؤولية عن خلق قضية اللاجئين، وهي التي عمدت إلى اقتلاعهم من أراضيهم وبيوتهم، ومصادر رزقهم، تحت قوة الإرهاب والقتل والتهديد والخوف، محدثة عملية اقتلاع وتهجير لشعب وإحلال مهاجرين من شتى أنحاء العالم مكانه، ومن أجل ذلك ينبع الإصرار بتطبيق حق العودة، كما أقرته الجمعية العامة في قرارها رقم ١٩٤، ومحاربة جميع أشكال المبادرات التي تخرج بطريقة أو بأخرى عن هذا الاطار باعتبارها من المحرمات، وكذلك رفض المقترحات الإسرائيلية حول التبادل السكاني، أو تبادلية الأراضي، كحلول لحق العودة.

وفي الوقت الذي تم فيه الاعلان عن هذه المبادرات، بدأ اللاجئون الفلسطينيون عبر قواهم ومؤسساتهم بالعمل بوتيرة أقوى للتصدي لجميع المبادرات التي لا تلبي حقوق اللاجئين.

حق فردي وجماعي

تقول رفعة أبو الريش مديرة المركز النسوي في مخيم الامعري، إن حق اللاجئين هو حق فردي، وحق جماعي، ولا يسقط بمجرد توقيع اتفاقية أو طرح مبادرة لحلول بديلة لحق العودة، وهو ما يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وما يتضمنه القرار ١٩٤.

وتضيف: تطرح المبادرات المشبوهة «العودة» بمفهوم عام وغير محدد، ولا تعني العودة إلى فلسطين التاريخية التي تم تشريد أهاليها قسراً، إضافة إلى أنها تطرح حلولاً شكلية، وليس حلا جذريا لقضية اللاجئين، ومن أجل ذلك لا تمتلك التفافاً جماهيرياً حول ما تطرحه من حلول واقتراحات.

وتنوه أبو الريش إلى أن الدفاع عن حق العودة لا يحتاج إلى دعم مادي، أو سياسي، فأبناء اللاجئين يدافعون عن كيانهم، وحقهم في تقرير المصير.

وتقول: تجريد اللاجئين من هذا الحق، يعتبر أمرا مستحيلا، حتى في حال توقيع السلطة الوطنية على اتفاقية سياسية تنهي أو تتجاهل حق العودة لأنه يبقى هناك حق فردي لكل لاجئ، والتوقيع على أية اتفاقية لا يلغي الحق الفردي لأي لاجئ يطالب بالعودة للأرض التي اقتلع منها.

مبادرات تتجاهل الحق التاريخي

ويرى طه البس مدير المكتب التنفيذي لشؤون اللاجئين، أن معظم المبادرات السياسية التي تم طرحها منذ العام ٢٠٠١، حتى الان، تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والمتغيرات السياسية، مغيبة الحق التاريخي والقانوني للاجئين، أو القرارات الدولية والحقوق السياسية المتعلقة بقضية اللاجئين، وبالتالي فهي مبادرات مرفوضة، الهدف منها هو الالتفاف على حق اللاجئين.

ويضيف: لم تقر المبادرات بالحق التاريخي، حيث لم يتم التفاهم على صيغة تقر بالحق الفلسطيني في العودة، ولا توجد صيغ تحمل إسرائيل فيها المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية والأدبية عما جرى للاجئين منذ العام ١٩٤٨ وحتى هذا التاريخ، فمعظم المبادرات تهدف إلى الالتفاف عن حق العودة ومقايضته بحق سياسي آخر.

ويلفت البس إلى أن الجهات التي تقف خلف هذه المبادرات فلسطينيا أو إسرائيليا لا تمثل الجانب الرسمي، حيث لا يوجد إقرار داخل إسرائيل بموضوع حق «العودة»، وهناك اتفاق بين مختلف الأحزاب على رفض موضوع العودة واعتباره أمرا له علاقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وبالتالي الجانب الإسرائيلي الذي يشارك في هذه المؤتمرات والمبادرات لا يمثل الشارع الإسرائيلي ولا يملك أي تأثير عليه، وبهذا تبقى المبادرات نظرية لا تأخذ الطابع العملي.

المبادرات تمثل شخوصها ولا تعبر عن موقف اللاجئين

ويعتبر جمال لافي مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم قلنديا، أن ما يتم طرحه من مبادرات فردية لا يمثل سوى الشخوص القائمين عليها في الوقت الذي يعتبر اللاجئون تلك المبادرات قائمة على أساس إلغاء حقوقهم الوطنية والتاريخية في ارض فلسطين.

ويرى لافي أن مصيرها الفشل، فالتمسك بحق العودة يعتبر موقفاً تاريخياً وحقاً، ومن ابسط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتمسك بالثوابت نابع من الأسس التي انطلقت من أجلها الثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٥، فلم تنطلق الثورة للتنازل عن هذه الحقوق في النهاية، ودروب النضال تحتاج إلى جهد وعمل وتضحيات من اجل التحرير والقدس وحق العودة.

لا تنازل عن حق العودة

المبادرات «المشبوهة» سلسلة متكاملة وكأنها جرعات، وباختلاف اللغة التي كتبت بها فالهدف والمضمون واحد هو إرضاء إسرائيل، دون أن تلامس مطالب الفلسطينيين أو الاستحقاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وبالتالي هي مرفوضة

ولدى سؤال خديجة فرحان رئيسة الهيئة الإدارية لجمعية قلنديا النسائية التعاونية، عن المبادرات المطروحة، أجابت هي أيضا بسؤال «هل يعقل أن يتنازل من عاش في المطار وفي المدارس، أو في الخيام التي انهدمت على رؤوس أطفالهم عن حقهم في العودة؟ لماذا قدم الفلسطينيون كل هذه التضحيات على مدار أكثر من ٥٠ عاماً، إذا كانوا في النهاية ستتنازلون عن حق العودة؟؟

وتضيف: لن يتنازل اللاجئون عن الأراضي والبيوت التي تم تهجيرهم منها، ولا اعتقد أن أحدا سيتنازل عن حقه الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة، فأمنية كل لاجئ العودة إلى بلده الأصلي، وبهذه الطريقة يربي الآباء والأجداد أبناءهم على الحب والانتماء لبلداتهم الأصلية.

حق متوارث لا يسقط بالتقادم

وعلى الصعيد ذاته يؤكد حمدي الريحان أمين سر جمعية الامعري الخيرية، أن أية مبادرات تستثني حق اللاجئين في العودة هي مبادرات مرفوضة منذ جيل النكبة، وحتى الأجيال المتعاقبة التي تلت هذا الجيل، فهذا الحق متوارث من جيل إلى آخر.

ويضيف: رغم أننا لم نولد في مدننا وقرانا الأصلية، لكننا شربنا الحب والانتماء إلى الأرض من أجدادنا وآبائنا، لم نرها، ولكنها تمثل الأصل والجذر، لذلك لن نسمح لأحد ان يتنازل عن حقوقنا، وفي حال لم نحصل عليها في الفترة الحالية، ستقوم الأجيال القادمة بمواصلة المسيرة لتحقيق حلمنا في العودة، فحق العودة لا يسقط بالتقادم.

ويوضح ريحان أن المبادرات المطروحة تركز على حل مشكلة اللاجئين عبر توطينهم في الدول العربية أو الأجنبية، أما اللاجئون في الداخل، فقد تم عرض إغراءات

حق العودة مدعم من قبل القانون الدولي، ومثبت بالقرارات الأممية وأهمها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، الذي اعتبر موافقة إسرائيل على القرار شرطا لوجودها، وهو حق تاريخي لا يمكن التنازل عنه

مادية وفرص عمل لتعويضهم وتوطينهم في أماكن أخرى بديلة عن المخيمات.

فرق كبير بين حرية الرأي والتفريط بالحقوق

وحول رأيه في المبادرات المطروحة لحل قضية اللاجئين يذكر وجيه عطا الله مدير مراكز اتحاد الشباب، أنه يتم تقييم المبادرات بمسطرة، تدعى مسطرة حق العودة واستعادة الملكية، حيث نقوم بقياس إذا ما كانت المبادرة قريبة من تحقيق، أو في طريقها لتطبيق حق العودة واستعادة الملكية، وان كانت كذلك لا مانع من أن نتعامل معها، وفي حال كانت المبادرة تستثني أو تحاول إسقاط حق العودة نقوم بمهاجمة هذه المبادرة كوثيقة جنيف، أو مبادرة الهدف، أو خارطة الطريق، أو رسالة الضمانات الأميركية الى شارون، أو قرار الكنيست الإسرائيلي في ٢٠٠٢/٥/٢٥، وما سبقها من مبادرات سواء محلية أو عربية أو دولية، لان الشرط الأساسي لأية تسوية يتطلب تطبيق حق العودة، واستعادة الملكية، ومن ثم تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

ويعتبر عطا الله أن المبادرات في مجملها تهدف للانحراف عن الهدف الأساسي، أو محاولة لتدجين الرأي العام الفلسطيني للقبول بالواقع محذرا في الوقت ذاته من أن تصبح حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية تعني التفريط في الحقوق الأساسية.

ويعتقد عطا الله أن المبادرات المطروحة تتمتع بتنظيم عال وبدعم مالي غير محدود، ما يمكنها من العمل بحرية، خاصة في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، حيث تستغل هذه المبادرات المطالب اليومية لحياة المواطنين، كما أن بعضها يستخدم أساليب التحايل لحصد تواقيع ومؤيدين، ومنها كذلك ما يقوم باستغلال بعض مشاريع المنظمات الأهلية تحت شعارات عدة للظهور بمظهر الوطنية والدفاع عن ثوابت فلسطينية أخرى، بالرغم من أن الثوابت الفلسطينية لا يمكن تجزئيتها أو انتقاؤها.

تبسيط المشكلة وحصرها بالمال استفزاز للمشاعر الوطنية

ويؤكد عطا الله أن المبادرات تتعامل مع حق العودة وكأنه مسألة اقتصادية، بمعنى استعادة الملكية من باب التعويض، وليس من العودة إلى الديار التي تم اقتلاع اللاجئين منها، عام ١٩٤٨، وبذلك يظهر حق العودة أمام العالم بسيطاً جدا، والحل يكمن في أن تشترك مجموعة من الدول في دفع مبالغ محددة في صندوق معين لدى دولة ما، لتعويض اللاجئين عن خسائرهم؟!، موضحا أن المبادرات المطروحة ما هي إلا عملية تسخيف واستفزاز للمشاعر الوطنية، وتسويف وتعويم للقضايا الجوهرية التي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها، ويكمل: لا يستطيع أحد منعي كلاجئ من المطالبة والدفاع عن حقوقي، ولا يعقل أن استجدي الاحتلال بالطريقة المذلة لإنهاء قضيتي، فهذه المشاريع مذلة ومشروطة وتصطاد في الماء العكر وتحاول تجنيد الرأي العام الفلسطيني من اجل إسقاط الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة.

ويشير عطا الله الى أن بعض هذه المبادرات تكتب بلغتين متناقضتين بحيث ان ما يتم مثلاً كتابته باللغة العربية يختلف عن المكتوب بالانكليزية، كما أنها تتحدث بأسلوب مختلف لدرجة لا تستطيع التفريق من خلالها إن كانت المبادرة تسقط حق العودة أم لا، خاصة وأنهم يؤكدون على ثوابت فلسطينية أخرى.

اللاجئون فقط يتحدثون باسمهم

ويقول يونس أبو الريش مدير مركز شباب الامعري، "أرفض كلاجئ أن يتحدث أحد باسمنا، وان يتم التفاوض عن قضيتنا كلاجئين، فقد تم تهجيرنا من أراضينا رغما عنا، وسلبت حقوقنا وانتهك كل ما هو إنساني بحقنا، وبالتالي ما يطرح من خلال المبادرات مرفوض، ويفقد اللاجئين جزءا كبيرا من حقوقهم، كما نرفض التعاطي معها، لأنها لا يمكن أن تعيد ولو حقاً واحداً على الأقل من حقوقنا".

ويشير أبو الريش إلى محاولة بعض المؤسسات القائمة على هذه المبادرات التدخل والتعاطي مع المركز من خلال دعم عدد من الأنشطة، أو تقديم الدعم المالي، لكننا كنا نعي أهدافها، وقمنا بمواجهة العديد من المحاولات رغم العروض والإغراءات بالسفر والمشاركة في بعض المؤتمرات الدولية.

ويرى ناصر سجدية أمين صندوق اللجنة المحلية للتأهيل في مخيم قلنديا، أن أية مبادرة لا تشمل تطبيق قرار ١٩٤، تعتبر مرفوضة، فلا نقبل أن يتم التعويض دون «عودة»، وان يتم تهميش هذا الحق، فجميع الحلول التي يتم طرحها تركز بالدرجة الأولى على التعويض بديلا عن «العودة»، مشيرا إلى أن مصيرها الفشل في حال استمرت بطرح نفس البدائل.

ويؤكد احمد طمليه رئيس اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين في مخيم الأمعري، على أن جميع المبادرات المطروحة خارج الاطار الأممي لا تفي اللاجئين حقهم، وتفقد ما تم تحقيقه من مكاسب من خلال الاعترافات الدولية بحق العودة، فالمبادرات التي تم طرحها مؤخرا ستسلبنا الحق الذي نصت عليه جميع اللوائح الدولية.

ويشير طمليه الى أهمية إعطاء اللاجئين حقهم في العودة ويشمل ذلك جميع اللاجئين في الدول العربية وفي الخارج، وكذلك الحق في التعويض كما نصت علية الوثائق الدولية.

وعلى الصعيد ذاته يرى ناصر رمانة، مدير جمعية اللد أن المبادرة الشخصية أو الجهوية هي محاولات لاسقاط حق العودة، وطرح حلول مرفوضة سواء توفرت المرجعية أو لم تتوفر.

ويحذر رمانة من أن هذه المبادرات لاقت وستلاقي ردود فعل عكسية من اللاجئين الذين يؤمنون بحق العودة، ضمن قرارات الشرعية الدولية وقرار ١٩٤، والذي ينص على حق العودة للاجئين، وحق التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء عملية التهجير من أراضيهم.

ويشير إلى أن المبادرات المطروحة تفقد المواطن الفلسطيني نضاله وانتماؤه الوطني من خلال محاولات لتوطين اللاجئين في دول عديدة، وهو مبدأ مرفوض جملة وتفصيلا.



الحمراء، قضاء صفد، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الدرباشية، قضاء صفد، ٣٦٠ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جاحولا، قضاء صفد، ٤٨٧ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

خيام الوليد، قضاء صفد، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

السنبرية، قضاء صفد، ١٥١ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الويزية، قضاء صفد، ١١٦ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

طيطبا، قضاء صفد، ٦١٥ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

ياقوق، قضاء طبريا، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

بيريّا، قضاء صفد، ٢٧٨ نسمة، هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

عين الزيتون، قضاء صفد، ٩٥١ نسمة، هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

مغر الخيط، قضاء صفد، ٥٦٨ نسمة، هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

هونين، قضاء صفد، ١,٨٧٩ نسمة، هجرت في ٣ أيار ١٩٤٨.

الزنغرية (زحلق)،قضاء صفد، ٩٧٤ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

جب يوسف (عرب السيّاد)، قضاء صفد، ١٩٧ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب الشمالنة، قضاء صفد، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

القديرية، قضاء صفد، ٤٥٢ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

خربة كرّازّة، قضاء صفد، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

البطيحة، قضاء صفد، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

الطابغة، قضاء طبريا، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب السمكية، قضاء طبريا، ٤٤١ نسمة، هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

بريكة، قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ٥ أيار ١٩٤٨.

الشجرة، قضاء طبريا، ٨٩٣ نسمة، هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨

عاقر، قضاء الرملة، ٢,٨٧٧ نسمة، هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨.

بير سالم، قضاء الرملة، ٤٧٦ نسمة، هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

ابو الفضل (عرب الستريّة)، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

الجاعونة، قضاء صفد، ١,٣٣٤ نسمة، هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

عكبرة، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء طبريا، ٢,٤٨٢ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

ميرون، قضاء صفد، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

آبل القمح، قضاء صفد، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

بيت محسير، قضاء القدس، ٢,٧٨٤ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٨٤.



منظمة التحرير الفلسطينية: أين صارت، وكيف تعود؟

بقلم: د. عبد الله الحوراني*

نظراً للتدهور الذي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، فإن غالبية أجيالنا الشابة لم تعد تعرف عنها وعن تاريخها ودورها شيئاً. مع أن المنظمة هي التكوين السياسي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، وإطارها ، وقيادتها. وهي من أحيا القضية الوطنية، وعبأ شعبنا ونظمه حولها منذ أواسط الستينات من القرن الماضي، وهي من حمى القضية، وحملها إلى العالم، وعرفه بها، واستقطب تأييده لها. وهي من شكّل الوطن المعنوي الذي على أرضيته مارس الشعب الفلسطيني حياته السياسية والثقافية.

ولا أظن أن الجهل بالمنظمة، وتجاهلها، يقف عند حدود الأجيال الشابة، بل إن الكثير من أبنائها، ممن كانت المنظمة هي الرافعة التي ارتقت بهم إلى مواقع القيادة والمسؤولية، قد نسوها أو تناسوها، وتصرفوا على أساس أن دور المنظمة قد انتهى مع قيام السلطة، وأن الحقوق والثوابت الوطنية التي حملتها المنظمة، وناضلت في سبيلها، قد تحققت بقيام السلطة، متجاهلين أن السلطة هي جزء من المنظمة وليست بديلا لها، وأنها أحد المؤسسات التي أقامتها المنظمة لرعاية وإدارة شؤون أهلنا في الداخل والمناطق التي يجلو عنها الاحتلال الإسرائيلي فقط، وأن المنظمة هي مرجعية هذه السلطة، وهي المسؤولة عنها وعن أدائها، وأن على عاتق المنظمة تقع المسؤولية السياسية عن القضية الفلسطينية بكل جوانبها، كما تقع عليها مسؤولية رعاية شؤون شعبنا الفلسطيني في كل مناطق الشتات، وهو الذي يشكل ٥٣٪ من مجموع الشعب الفلسطيني. كما أن المنظمة، وليس السلطة، هي من يمثل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية، ومن يتحدث ويفاوض باسمه، وهي من يوقع أية اتفاقات تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره.

ومن المؤسف أن من أوجد هذا المفهوم الخاطئ، حول تراجع مكانة المنظمة ودورها، هي قيادة المنظمة نفسها، التي ألغت دوائر المنظمة العديدة، وأذابتها في دوائر السلطة ووزاراتها، وعطلت دور المنظمات الشعبية حتى انتهت فعالياتها، وعوّمت بنية ودور المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية للمنظمة. فالمجلس الوطني الفلسطيني أصبح عدده يتجاوز الـ ٧٥٠ عضواً لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أي اعتبار لموضوع الكفاءَة أو الاختصاص، ولم يعقد أي اجتماع له منذ نيسان ١٩٩٦، مع أن النظام الأساسي ينص على ضرورة انعقاده سنوياً، كما ينص على ضرورة تجديد العضوية (إعادة النظر في الأعضاء) كل ثلاث سنوات. والمجلس المركزي أيضاً، الذي ينص النظام على تجديده مع تجديد المجلس الوطني مضت عليه المدة نفسها دون تغيير، كما أنه لم يجتمع خلال السنوات التسع الماضية أكثر من أربع أو خمس مرات، مع أن نظامه ينص على ضرورة انعقاده كل ثلاثة أشهر، هذا فضلاً عن أن كثيرا من قراراته، إن لم نقل كلها، لم ينفذ، خاصة تلك التي تتعلق بإصلاح واقع المنظمة وتأكيد مرجعيتها، وتعزيز الوحدة الوطنية.

> **إن إصلاح المنظمة يحتاج اولا الى استعادة أهلها إيمانهم بها وبدورها؛ وتوفر نية صادقة وتوجه حقيقي نحو إصلاحها وإعادة بنائها ثانياً؛ وبذل جهود مخلصة وصادقة من قبل أناس معنيين فعلاً بإعادة الاعتبار للمنظمة ثالثاً؛ وإخراجها من دائرة التبعية للسلطة، بما في ذلك استقلال ميزانيتها، رابعا.**

وبالطبع فإن حال اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهي أعلى هيئة قيادية سياسية للشعب الفلسطيني، هو انعكاس لحال المجلسين، الوطني والمركزي. فلم يجر تجديد انتخابها منذ تسع سنوات، رغم ما جرى لها وعليها من أحداث. فمن بين أعضائها الثمانية عشر، هناك أربعة استشهدوا، وأحد الأخوة الأعضاء معتقل في سجون الاحتلال، وبعض الأعضاء ترك أو جمّد عضويته، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة التنفيذية حيث يمارس مهمات وظيفية خارجها، رغم ما في ذلك من مخالفة صريحة للنظام الأساسي للمنظمة. وآخرون لا يتولون أية مهمات، ولا يقومون بأية أعمال غير حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية. وبدلاً من معالجة هذا الوضع، وفق ما ينص عليه النظام الأساسي، بما يعيد لها دورها وأهليتها ومكانتها القيادية، وشمولية تمثيلها لكل التيارات السياسية، بما يضفي مصداقية أكبر على وحدة ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، جرى تعويمها أكثر، بفتح أبواب اجتماعاتها لكل من رغب، أو تواجد في مبنى الاجتماع من ممثلي فصائل، أو وزراء في السلطة، أو أعضاء في المجلس التشريعي أو حتى بعض موظفي المقر. لدرجة أن اجتماعاتها باتت أقل انضباطاً ونظاماً من اجتماع أي مكتب سياسي أو أي هيئة قيادية لأي فصيل من فصائلها. وهكذا تهلهل وضعها أكثر، ولم تعد بياناتها أو قراراتها تحمل معنى أو موقفاً محدداً، أو تحظى باهتمام واحترام الرأي العام. هذا الحال الذي وصلت إليه منظمة التحرير، بكل مؤسساتها، انعكس سلباً عليها وعلى دورها القيادي، وعلى الحياة السياسية الفلسطينية عموما. وكان من أبرز هذه الانعكاسات السلبية، انقطاع الصلة بين المنظمة وأهلنا في الخارج، وخاصة في مخيمات الشتات، وتوقف اهتمامها بالمشاكل الكثيرة والكبيرة التي يتعرض لها هؤلاء الأهل.

كما أفقدها واقعها المتردي هذا مكانتها القيادية ومرجعيتها السياسية. وأضعف من صفتها التمثيلية مما فتح الباب أمام دعوات لتشكيل إطار قيادي موحد. مما يعني القفز عن المنظمة، وتجاوز كونها إطارنا السياسي القيادي الواحد الموحد. كما قلل هذا الحال من مكانة المنظمة على الصعيدين العربي والدولي، ولدى المنظمات والهيئات السياسية والبرلمانية والشعبية الإقليمية والدولية. وفي كثير من الحالات تعاملت هذه الهيئات مع مؤسسات سلطتنا الوطنية كمؤسسات بديلة للمنظمة نتيجة غياب المنظمة.

ونتيجة لاستمرار هذه الحالة، وتراكم الأخطاء والسلبيات، وعدم التجاوب مع دعوات الإصلاح، على مدى أكثر من عشر سنوات، أصبحت مسألة إصلاح المنظمة، وإعادة الاعتبار لها، واستعادتها لمكانتها ودورها، مسألة ليست بالسهلة. فهي تحتاج أولا إلى استعادة أهلها إيمانهم بها وبدورها. وتوفر نية صادقة وتوجه حقيقي نحو إصلاحها وإعادة بنائها ثانياً، وبذل جهود مخلصة وصادقة من قبل أناس معنيين فعلاً بإعادة الاعتبار للمنظمة ثالثاً. وإخراجها من دائرة التبعية للسلطة، بما في ذلك استقلال ميزانيتها، رابعا. إن توفر هذه الأرضية من صدق النوايا والتوجهات في الدعوة الجديدة لإصلاح المنظمة هي شرط أساسي لنجاح هذه الدعوة، والتغلب على كل الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريقها، ذلك أن غيابها في السابق هو الذي أدى إلى عدم نجاح دعوات الإصلاح في السنوات الماضية. وبالنظر إلى الواقع المتردي الذي وصلت إليه المنظمة، والخلل الذي طال بنيتها التنظيمية ومكانتها السياسية، فإن عملية إصلاحها تحتاج ـ من وجهة نظري ـ إلى فترة زمنية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى وتقوم على إعادة إحياء المنظمة؛ والثانية وتقوم على إعادة بنائها.

وتبدأ عملية الإحياء بتصحيح وضع اللجنة التنفيذية واستكمال النواقص فيها، وإعادة إحياء دوائرها وتنشيطها، وتحديد مهمات أعضائها، وتوزيع المسؤوليات بينهم، وضبط وتنظيم اجتماعاتها، والحرص على دورية هذه الاجتماعات وهيبتها، بحيث لا يحضرها إلا أعضاء اللجنة إلا في حالات معنية تقتضي الموضوعات المطروحة على جدول الاجتماع حضور أشخاص معينين والاستماع إلى وجهة نظرهم، واستعادة دورها المرجعي في كل ما يتعلق بالقضايا السياسية، ومراقبة أداء السلطة الوطنية، ودعوة ومتابعة المنظمات الشعبية الفلسطينية العمالية والطلابية والنسائية والمهنية وغيرها ممن غاب دورها، إلى تفعيل وتنشيط مؤسساتها، وإجراء انتخاباتها التي توقفت منذ سنين طويلة، وتجديد قياداتها، وإعادة صلاتها مع مثيلاتها من المنظمات العربية والدولية لحشد الدعم والتأييد لقضيتنا الوطنية.

ومن مهمات اللجنة التنفيذية العاجلة تجديد وتنظيم وتعميق الصلة مع أبناء شعبنا في الخارج سواءٌ كانوا في المخيمات أو مع الجاليات في بلدان الشتات، لمتابعة أحوالهم وقضاياهم وإشراكهم في حياتنا السياسية ومؤسساتها. وكذلك إعادة ربط الصلة مع الأحزاب والقوى السياسية في البلدان العربية، وتفعيل دورها في دعم وإسناد نضالنا الوطني، واستعادة العمق العربي القومي لقضيتنا. فلقد غابت هذه العلاقة الشعبية العربية، واقتصرت علاقاتنا العربية على الاتصال مع النظام الرسمي العربي فقط. وكذلك تنشيط العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية على الساحتين الإسلامية والدولية. وتبقى المهمة الأهم التي تقع مسؤولية إنجازها على اللجنة التنفيذية بعد تصحيح وضعها واستكمال عضويتها، هي التحضير للمرحلة الثانية، وهي إعادة بناء المنظمة وفق أسس ديمقراطية وتمثيلية صحيحة تعزز حضورها، وتمكنها من القيام بمسؤولياتها. أما كيف تتم عملية تصحيح وضع اللجنة التنفيذية، واستكمال عضويتها لتكون قادرة على إنجاز المرحلة الأولى من إصلاح المنظمة وهي التي سميناها مرحلة إحياء المنظمة، والبدء في إنجاز المرحلة الثانية التي سميناها إعادة بناء المنظمة، فإن ذلك لابد أن يتم بالاستناد إلى النظام الأساسي للمنظمة. وتنص المادة ١٤ (معدّلة) من النظام الأساسي على ما يلي: "إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ ـ إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

ب ـ إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني، في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما.

ج ـ في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي، يتم ملء الشواغر، لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية، ومكتب المجلس، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في اجتماع مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين."

وفي الحالة الراهنة التي تعيشها اللجنة التنفيذية



مساهمة الفنان ناصر الجعفري

فإن أكثر من ثلث أعضائها، البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً، يعتبر شاغراً. بالاستشهاد، أو الاعتقال، أو تجميد العضوية، أو التغيب ـ وهذا يقتضي، كما ينص النظام، على ضرورة الدعوة الفورية للمجلس الوطني لاجتماع غير عادي لملء هذه الشواغر.

وإذا ما قيل بتعذر انعقاد المجلس نظراً لظروف الاحتلال القاهرة، ونظراً لكثرة عدد أعضاء المجلس (أكثر من ٧٥٠)، ووجود أعداد غير قليلة منهم خارج الوطن ولا يسمح لهم بالدخول، ونظراً لانقطاع دورات المجلس عن الانعقاد لمدة تجاوزت التسع سنوات (مع أن النظام ينص على انعقاده سنوياً، ويتم تجديد المجلس أو تأكيد العضوية أو إعادة النظر فيها كل ثلاث سنوات)، ونظراً لتراكم العديد من القضايا التي تتطلب البحث، بما في ذلك الأنظمة والقوانين، وطريقة تركيب المجلس، واستيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة، فإنه قد يكون من الصعب عقد المجلس في وقت قريب، أو عقد دورة استثنائية لملء شواغر اللجنة التنفيذية فقط، وتأجيل بقية القضايا.

من هنا، ولسرعة معالجة وضع اللجنة التنفيذية التي منها وبها تنطلق عملية الإصلاح والتجديد والبناء، يمكن اعتماد النص الوارد في الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة، لمعالجة النقص في اللجنة التنفيذية، ويمكن اعتبار المجلس المركزي هو الإطار الذي يجمع الجهات التي نصت عليها الفقرة (ج) لأنه يضمها بالفعل، وبالتالي يمكن دعوة المجلس المركزي للانعقاد فوراً لملء الشواغر في التنفيذية (ويمكن تطعيم اجتماعه . إذا ارتؤي ذلك . بحضور عدد إضافي من أعضاء المجلس الوطني الذين يمكن أن يغنوا اجتماع المركزي). مع الأخذ بالاعتبار تمثيل أهلنا في الخارج في التنفيذية، عند ملء الشواغر. ومن ثم تكلف اللجنة التنفيذية، بوضعها المكتمل، بممارسة مهماتها في إجراء الإصلاحات والخطوات اللازمة لاستعادة المنظمة لدورها، وتفعيل مؤسساتها. وفي البدء بالتحضير لإنجاز المرحلة الثانية، مرحلة إعادة بناء المنظمة. . على أن تحدد لذلك فترة زمنية معينة ـ.

خلال هذه الفترة المؤقتة أو التحضيرية من عمل اللجنة التنفيذية، لا يجوز أن يظل التيار الإسلامي غائباً، وبالتالي يمكن إشراك ممثلين عنه في اللجان التحضيرية للمرحلة القادمة، كما يمكن إشراك ممثلين عنه (يتم الاتفاق على عددهم) في اجتماعات اللجنة التنفيذية، كمراقبين لهم حق النقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات، وبخاصة ذات البعد السياسي، وفق صيغة يتفق عليها، وذلك إلى أن يتم دخولهم للمنظمة بصفة رسمية عند انعقاد أول دورة للمجلس الوطني الجديد والمنتخب.

إن من مهمات اللجنة التنفيذية العاجلة تجديد وتنظيم وتعميق الصلة مع أبناء شعبنا في الخارج سواءٌ كانوا في المخيمات أو مع الجاليات في بلدان الشتات، لمتابعة أحوالهم وقضاياهم وإشراكهم في حياتنا السياسية ومؤسساتها.

وتبدأ المرحلة الثانية والمتمثلة بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره المؤسسة الأم التي انطلقت منها منظمة التحرير، وهو المرجعية الأساسية لكل القرارات المصيرية. وحسب النظام الأساسي فإن المادة الخامسة من الباب الثاني تنص على "انتخاب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية". كما تنص المادة السادسة "أ" من الباب نفسه على أنه "إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات". ورغم أن الأساس في تشكيل المجلس الوطني هو الانتخاب، إلا أنه منذ تأسيس المنظمة وحتى الآن، لم يجر اعتماد مبدأ الانتخاب في تشكيل المجلس بسبب تعذر ذلك نتيجة لظروف الشتات من جهة، والاحتلال من جهة أخرى. وجرى اعتماد طريقة توافقت عليها فصائل المنظمة، وهذه الطريقة استندت إلى نظام الكوتا.

وعلى مدى السنوات التي مرت منذ قيام منظمة التحرير في الخارج، وحتى عودتها للداخل وقيام السلطة الوطنية، لم يكن الداخل (غزة والضفة) ممثلاً في المجلس الوطني بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لذلك. والآن، وأمام المتغيرات والمستجدات التي حدثت في الساحة الفلسطينية، وإمكانية إجراء انتخابات في مناطق السلطة، والتوجه نحو ترسيخ مبدأ الديموقراطية في اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، فإن الطريقة التي كان يتم بها تشكيل المجلس الوطني، لم تعد هي الطريقة المناسبة أو التي تتماشى مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية. وبالتالي فإن الخيار الأمثل هو إلغاء نظام الكوتا والعودة لمبدأ الانتخاب المباشر، كما ينص النظام الأساسي.

فالانتخابات في الداخل أصبحت ممكنة، وتجربة المجلس التشريعي، وانتخابات المجالس المحلية، والرئاسة، أكدت ذلك. أما التعامل مع أبناء شعبنا في الخارج، فإن مبدأ الانتخاب يجب أن يكون هو الأساس أيضاً، وإن كانت الحالة ستختلف من مكان إلى آخر. فالتجمعات الفلسطينية الموجودة في لبنان وسوريا بشكل خاص، وفي بقية البلدان العربية (باستثناء الأردن) يمكن بالاتفاق مع الحكومات العربية إجراء هذه الانتخابات، وتوضع لها آلية خاصة، وإن اختلفت من بلد لآخر. وأبناء الجاليات الموجودون في البلدان الأجنبية يمكن حصرهم عن طريق سفاراتنا في هذه البلدان بالتعاون مع ممثلي هذه الجاليات وقياداتها، ومن ثم اختيار ممثليهم في المجلس عن طريق الانتخاب وفق آلية توضع لذلك.


مساهمة الفنان ناصر الجعفري

أما حالة أبناء شعبنا في الساحة الأردنية، وهم أكبر تجمع فلسطيني في الخارج، فإن التعامل مع قضية تمثيلهم في المجلس الوطني، يجب أن يوضع لها ترتيب خاص فلسطيني–أردني يتفق عليه مع الحكومة الأردنية. ذلك أن الأغلبية الساحقة من هذا التجمع الذي يزيد عدده عن المليونين، أصبحوا يحملون الجنسية الأردنية، ويعتبرون مواطنين أردنيين، ويشاركون في الانتخابات البرلمانية الأردنية، وفي عضوية البرلمان والحكومة في الأردن. من هنا يجب التوصل إلى صيغة لتمثيلهم في المجلس الوطني، تحفظ لهم، من جهة، حقوقهم السياسية، وكل الحقوق الأخرى التي يتمتعون بها ويمارسونها في الأردن، وتبقى من جهة أخرى على انتمائهم الفلسطيني، وحقوقهم، كلاجئين، في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨، وتعطيهم الحق في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة.

أمام المتغيرات والمستجدات التي حدثت على الساحة الفلسطينية، فإن الطريقة التي تم تشكيل المجلس الوطني بموجبها وهي نظام الكوتا، لم تعد الطريقة المناسبة أو التي تتماشى مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية. وبالتالي فإن الخيار الأمثل هو إلغاء نظام الكوتا والعودة لمبدأ الانتخاب المباشر، كما ينص النظام الأساسي للمنظمة.

بهذا التصور لكيفية انتخاب أو اختيار أعضاء المجلس الوطني في مختلف الساحات نكون قد ضمنا مشاركة جميع أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم السياسية وفي تقرير مصيرهم، كما نكون قد ضمنا أوسع تمثيل لمختلف التيارات والقوى السياسية الفلسطينية، كل حسب حجمه وتأثيره، وبأسلوب ديموقراطي، ونكون أيضاً قد عززنا من صفة منظمةالتحرير، ومكانتها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ولتعزيز دور المنظمة وهيئاتها التشريعية والقيادية، وعدم إغراقها في الشؤون اليومية للسلطة الوطنية ومؤسساتها، وتركيز مهماتها في الاهتمام بالقضية الوطنية ككل، فإني أقترح أن يكون نظامنا السياسي قائماً على مجلسين تشريعيين، أو ما يسمى بغرفتين برلمانيتين، يختص أولهما بمتابعة شؤون السلطة الوطنية، وهو المجلس التشريعي، ويتولى ثانيهما الإشراف على منظمة التحرير، وهو المجلس الوطني، وألا يكون أحدهما جزءً من الآخر كما هي الحال الآن التي تجعل من المجلس التشريعي جزءً من المجلس الوطني.

إن تجربة المجلس التشريعي خلال السنوات التسع الماضية، أكدت انشغاله وانغماسة كليا في شؤون السلطة، سواء ما يتعلق بقوانينها وأنظمتها وشؤونها الأمنية والقضائية، ومتابعة أداء وزاراتها، أو انشغال عدد غير قليل منهم بالسعي لمواقع وزارية. بحيث لم يكن لديه الحد الأدنى من الوقت لصرفه في الاهتمام بشؤون المنظمة، والقضايا التي تمثلها. وهذا ما يعزز الدعوة للفصل بينهما، بحيث يتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في الضفة والقطاع لمهماتهم المتعلقة بمتابعة شؤون السلطة. كما تتم انتخابات أخرى في الضفة والقطاع لأعضاء المجلس الوطني، وذلك وفق النظام الانتخابي الذي تضعه اللجنة التنفيذية، كما نص على ذلك النظام الأساسي للمنظمة. ويمكن أن تجري الانتخابات للمجلسين في آن واحد، أي يتقدم الناخب الفلسطيني لانتخاب قائمتين. واحدة للتشريعي، وأخرى للوطني، حسب القانون الانتخابي لكل منهما، كما يمكن أن يتم الفصل زمنياً بين الانتخابين، أي أن تجري انتخابات التشريعي هذا العام، وانتخابات الوطني في العام القادم. وقد يكون تأجيل انتخابات الوطني للعام القادم أنسب لظرفنا الحالي الذي نحتاج فيه لوقت غير قليل لإصلاح وضع المنظمة وإعادة بنائها، ووضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك، خاصة وأن عملية تجديد وربط الصلة بجماهيرنا في الخارج تحتاج إلى وقت كاف.

كما أن الأخذ بهذه الصيغة يعطي الفرصة لأهلنا في الداخل للمشاركة في المؤسسات القيادية للمنظمة من الوطني إلى المركزي إلى اللجنة التنفيذية، إذ لا يمكن بعد اعتماد مبدأ الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج أن تكون هناك فرصة لأي شخص غير منتخب أن يحتل أي موقع في هذه المؤسسات. ومثالنا على ذلك أن كل أعضاء اللجنة التنفيذية الحاليين المتواجدين في الداخل ـ ربما باستثناء الرئيس الذي جرى انتخابه مباشرة من الشعب، رغم أنه انتخب كرئيس للسلطة وليس للمنظمة، ولكنه منتخب واقعياً . لن تكون أمامهم فرصة مستقبلاً لاحتلال هذا الموقع القيادي إلا إذا جاءوا للمجلس الوطني منتخبين. وإذا لم يتم الفصل في الانتخابات بين عضوية التشريعي، وعضوية الوطني، فإن أعضاء المجلس التشريعي . كمنتخبين . سيكون لهم وحدهم حق عضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، ورئاسة دوائر المنظمة ومؤسساتها، بالإضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق في السلطة من الوزارة إلى المؤسسات الأخرى.

إنني إذ أطرح هذا التصور لتصحيح وضع المنظمة، وإعادة بنائها لتأخذ دورها الحقيقي، إنما يدفعني إلى ذلك هو القلق على وضع مؤسستنا الوطنية الكبرى، والخوف على القضايا التي تمثلها، والحرص على مستقبلها وبقائها فاعلة ومؤثرة حتى تتحقق أهدافنا الوطنية الثابتة التي أنشأت من أجلها، وهي العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

---

*الكاتب والمفكر د. عبد الله الحوراني هو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنسق التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة. للحوراني العديد من الاصدارات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

لن ننسى...

الظاهرية التحتا، قضاء صفد، ٤٠٦ نسمة،
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

دلاّتة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق التحتاني، قضاء صفد، ١،٢١٨ نسمة،
هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

صفد (عرب)، قضاء صفد، ١١،٠٥٥ نسمة،
هجرت ١١ أيار ١٩٤٨.

الخالصة، قضاء صفد، ٢،١٣٤ نسمة،
هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

قدّيتـــا، قضاء صفد، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

البويزية، قضاء صفد، ٥٩٢ نسمة،
هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

بيت دراس، قضاء غزة، ٣،١٩٠ نسمة،
هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

فرّونة، قضاء بيسان، ٣٨٣ نسمة،
هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

السموعي، قضاء صفد، ٣٦٠ نسمة،
هجرت قي ١٢ أيار ١٩٤٨.

معذر، قضاء طبريا، ٥٥٧ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حدثا، قضاء طبريا، ٦٠٣ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

عولم، قضاء طبريا، ٨٣٥ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الجوفي، قضاء جنين،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

أم الشوف، قضاء حيفا، ٥٥٧ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

السنديانة، قضاء حيفا، ١،٤٥٠ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

صبارين، قضاء حيفا، ١،٩٧٢ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

خبيزة قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

كوكبا، قضاء غزة، ٧٨٩ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حليقات، قضاء غزة، ٤٨٧ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

برير، قضاء غزة، ٣،١٧٨ نسمة،
هجرت قس ١٢ أيار ١٩٤٨.

الفاتور، قضاء بيسان، ١٢٨ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

تل الشوك، قضاء بيسان، ١٣٩ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الساخنة، قضاء بيسان، ٦١٥ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

زبعة، قضاء بيسان، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الحميدية، قضاء بيسان، ٢٥٥ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الأشرفية، قضاء بيسان، ٢٦٧ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

بيسان، قضاء بيسان، ٦،٠٠٩ نسمة،
هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

سمسم، قضاء غزة، ١،٤٩٦ نسمة،
هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

نجد، قضاء غزة، ٧١٩ نسمة،
هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

برقة، قضاء غزة، ١،٠٣٢ نسمة،
هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

كتّاب ومفكرون يدعون الى تطوير الآليات الشعبية للدفاع عن حق العودة

كتب: حسن جبر

هل نحن راضون عن العمل الشعبي للدفاع عن حق العودة؟، وهل وصل هذا العمل الى ما هو مطلوب منه، وأصبح حق العودة قضية كل فلسطيني اينما تواجد؟ وقبل هذا كله، كيف يمكن أن تدفع قضية العودة الى المستوين الرسمي والأهلي عالمياً وعربياً؟

هذه الأسئلة وغيرها يجيب عليها عدد من المدافعين عن حق العودة والأكاديميين والباحثين الذين يتفقون على أهمية العمل الشعبي بصفته الرافعة الأهم لحق العودة.

هذا الحق الذي يحتاج الى عمل شعبي فلسطيني منظم وواع وفعّال لمواجهة الأخطار المحدقة به.

مطالبة بتوحيد الجهود والأطر المدافعة عن حق العودة

يقول عبد الله حوراني منسق التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة، ان التحركات الشعبية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، مؤخراً، لمواجهة الأخطار المحدقة بحق العودة، جاءت استمراراً لعمل شعبي بدأ منذ عدة سنوات.

وأضاف: على الرغم من النتائج الايجابية والنجاحات التي حققتها هذه التحركات في مجال التوعية، والتعبئة، وفي توجيه رسائل سياسية للقيادة الفلسطينية عن مدى تمسك الشعب الفلسطيني وجماهير اللاجئين بحق العودة، الا أن الحركة الشعبية لم تكتمل بعد وبحاجة الى مزيد من التنظيم وتوحيد الجهود، والمواقف، والتكامل والتنسيق بينها في مختلف الساحات.

وبعد أن يطالب حوراني بالخروج من دائرة ردود الفعل العفوية غير المنظمة يدعو الى تحويل المبادرات الفردية والمحلية المؤكدة على حق العودة الى عمل جماعي منظم.

ويقول: يجب توحيد الأطر المتعددة في كل ساحة في اطار تنسيقي موحد يضم كل الطاقات مع وضع برنامج شامل ومتواصل للنشاط والتحرك على المستوى المحلي والعربي والدولي تتم بموجبه عمليات التوعية والتعبئة والتنظيم، مؤكداً الحاجة الى تنشيط ودعم مراكز الاعلام والدراسات المهتمة بحق العودة وأي مراكز أخرى مختصة لمواجهة النشاطات المضادة التي تحظى بدعم كبير من الجهات المعادية والرافضة لهذا الحق.

ويعتقد الحوراني بالحاجة الى تكليف مجموعة من الحقوقيين البارزين والسياسيين الناشطين في مجال الدفاع عن حق العودة لصوغ نص قانوني وسياسي يحيط بمختلف جوانب قضية اللاجئين، وحقهم في العودة ليكون النص المعتمد لهذا الحق في كل الهيئات الفلسطينية والعربية والدولية.

جهود لعقد مؤتمر للأطر المدافعة عن حق العودة

من جانبها، تعتقد جميلة صيدم رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي والناشطة في الدفاع عن حقوق اللاجئين بضرورة تجاوز التحرك الموسمي للحركة الشعبية المؤيدة لحق العودة.

وتقول: يجب أن لا تتأثر حركتنا وفعلنا بالطروحات السياسية المختلفة، فهذا العمل لا يجوز القبول به من خلال حشد كل الطاقات، وممارسة عمل مستمر، تشارك به كل المؤسسات واللجان العاملة في الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وتؤكد صيدم الحاجة الى وجود خطة عمل مشتركة لتنسيق العمل القادم من خلال عقد مؤتمرات تعقد دورياً داخل الوطن وخارجه، مشيرة الى ضرورة أن يكون العمل مشتركاً عن جميع اللجان والمنظمات المدافعة عن حق العودة داخل الوطن وخارجه

وبعد أن تدعو الى ايلاء دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كل الاهتمام والرعاية تطالب كل المهتمين بتوحيد جهودهم لخدمة قضية اللاجئين ضمن منهجية عمل واسع.

وتقول: هناك جهود لعقد مؤتمر موحد يشمل كل الأطر المعنية بالدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين من أجل وضع أسس التحرك الشعبي والرسمي في مجالات مختلفة.

خطاب سياسي موحد

ويأخذ رمزي رباح الباحث والكاتب المختص في قضايا اللاجئين على الأطراف الفلسطينية المتمسكة بحق العودة عدم توحدها في خطاب سياسي، ويؤكد ان أطرها المنظمة بحاجة الى خطوات جدية لترتيب أوضاعها ورص صفوفها بهدف انهاض حركة جماهيرية منظمة وديمقراطية للاجئين.

ويقول: المراجعة الموضوعية تؤكد أن تجربة حركة اللاجئين في الوطن والشتات زاخرة بالانجازات، والخبرات الفنية، والوتائر المتصاعدة في كفاحها لصيانة حق العودة.

ويدعو رباح الى تعزيز بناء حركة اللاجئين وتعميق سماتها كحركة جماهيرية مستقلة وموحدة الاتجاه والهدف من خلال مؤتمرات شعبية وطنية.

ويقول: الدعوة لبناء حركة لاجئين مستقلة وموحدة لا تعني الانفصال عن بنى الحركة الوطنية الفلسطينية، بل هي جزء منها، ومن مرجعيتها الوطنية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.

ويتفق مع الدعوات المطالبة بتشكيل هيئة تنسيق وطنية بين مختلف هيئات ولجان اللاجئين، داخل الوطن وفي بلدان الشتات والمهجر، مؤكداً الحاجة لتطوير استراتيجيات عمل مشتركة.

وطالب القيادة الفلسطينية برفع الغطاء السياسي وسائر أشكال الدعم المادي عن الشخصيات أو المؤسسات التي تنخرط في حملة الترويج لاسقاط حق العودة أو تشويهه.

وبعد أن يشير رباح الى عدم انتظام حركة شعبية عربية مؤيدة لحق اللاجئين في العودة، يدعو الى توفير امكانات الاعداد لعقد مؤتمر لعدد من القوى العربية الفاعلة للاعلان عن قيام تجمع عربي لدعم حق العودة.

ويؤكد رباح الحاجة لتنظيم وتوثيق العلاقة مع التيارات الدولية الشعبية بشكل خاص المؤيدة للحقوق الفلسطينية وحق اللاجئين في العودة، ويخص بالذكر مؤسسات المجتمع المدني في أوروبا، بحيث تتوج هذه الاتصالات بعقد مؤتمر دولي لهذه المؤسسات تصدر عنه وثيقة لصالح حق العودة وضد المشاريع البديلة.

من جانبه، يقول يونس الكتري عضو المجلس الوطني، وأحد مؤسسي منظمة التحرير والناشط في الدفاع عن حق العودة: ليس كافياً ان تأخذ الأطر الرسمية في الحديث عن حق العودة ولكن لا بد من اعطاء دور للمؤسسات الشعبية والنقابات والاتحادات.

ويدعو الكتري الى أن يكون للتجمع الشعبي الفلسطيني الذي يستعد الى عقد مؤتمره الأول في غزة نقطة ارتكاز تجتمع حولها كل المؤسسات العاملة مع اللاجئين من أجل تشكيل اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة.

ويقول: يجب أن ترسم هذه المؤسسات والجهات لنفسها برنامج حركة فلسطينياً وطنياً واقليمياً، عربياً، وعالمياً.

ويتحدث الكتري عن أهمية أن تتصل الاتحادات والنقابات الفلسطينية العاملة بمثيلاتها في الدول العربية والأجنبية من أجل الاتفاق على آلية للعمل المشترك لتعزيز حق العودة.

ويشدد على أهمية الحديث بلغة سياسية مشتركة موحدة تحدد مفهوم حق العودة وتحدد التمسك بهذا الحق.

ويطالب الكتري بالتمحور حول التجمع الشعبي، مؤكداً أنه لا يقلل من أهمية اللجان الشعبية للاجئين وعملها في مجال الدفاع عن حق العودة واللاجئين.

ويقول: يجب النهوض بعمل التجمع الشعبي وتعديل مساره حتى يظل «مايسترو» الحركة في رفع راية الدفاع عن حق العودة.

ويتابع: يجب أن تكون خطواتنا مدروسة ومنظمة وليست انفصالية.

ويؤكد الكتري الحاجة الى التوصل الى برنامج عمل لشرح مفهوم حق العودة، وآلية تنفيذه، ودعوة المواطنين للاشتراك فيه، الى جانب أصحاب القرار الرسمي.

تفعيل آليات العمل الشعبي

من جانبه، يشير جمال أبو حبل منسق اللجان الشعبية في قطاع غزة ورئيس اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم جباليا الى أن أهم وسيلة لتحقيق حق العودة هي العمل الشعبي.

ويقول: خلال ٥٧ عاماً من اللجوء لم يتم الاهتمام بالعمل الشعبي لتفعيل قضية اللاجئين على المستويات المحلية والعربية، والدولية.

ويؤكد أبو حبل الحاجة للعمل في الخارج على الصعيدين العربي، والدولي، الأمر الذي تنبهت له اللجان الشعبية واستطاعت من خلال علاقاتها في دول أوروبا، خاصة فرنسا، وبلجيكا، من تشكيل لوبي داعم ومناصر لهذا الحق.

وقال: بدأنا نعمل الآن في ايطاليا، وبدأ الناس هناك يفهمون أن هناك مشكلة لاجئين يريدون العودة.

ويؤكد أبو حبل ان العمل مع بعض القوى والتيارات في أوروبا جعل كثيراً من المواطنين هناك يؤمنون بحق العودة أكثر من بعض الشخصيات عندنا بهذا الحق مثل اتجاه سري نسيبة وجماعة «وثيقة جنيف».

وفي معرض حديثه عن آليات العمل المستقبلية، شدد على الدور المهم، الذي يجب أن يلعبه الباحثون الفلسطينيون في نقل الرواية الفلسطينية الحقيقية لما حدث العام ١٩٤٨، باعتبار ذلك يساهم في نشر الوعي، وحشد الاصطفاف العربي، والعالمي حول حق العودة.

خطة رسمية وشعبية لتفعيل القضية

من جانبه، يقدم د. يوسف ابراهيم استاذ الجغرافيا البشرية في جامعة الأقصى، المتخصص بشؤون اللاجئين ما أسماها خطة رسمية وشعبية للنهوض وتفعيل قضية اللاجئين وحق العودة ضمن خمسة مستويات تشمل المستوى السياسي، والاعلامي، والأكاديمي العلمي، والاجتماعي، والدولي.

وعلى المستوى السياسي، يدعو ابراهيم الى تشكيل لجنة خاصة بهدف إقامة جسور العلاقة مع الجهات السياسية الرسمية، واطلاعها على كل ما هو جديد يخص قضية اللاجئين، واقناع الجهات السياسية بالتشاور والنقاش في كل ما يخص قضية اللاجئين، مع ضرورة الاتصال بالجهات السياسية الرسمية لتقديم الدعم بجميع أشكاله للجان الشعبية.

ويطالب بتحديد أشكال العمل ووسائل التحرك السلمي والديمقراطي للاجئين من أجل تذكير العالم بوجودهم ومأساتهم والدفاع عن حقوقهم، ويتم تحديد أوجه هذا التحرك مع اللجان المختصة والجهات الرسمية والشعبية.

أما على المستوى الاعلامي، فيؤكد الحاجة الى تشكيل لجنة من أصحاب الأقلام، والخبرة الصحافية والإعلامية لتسليط الأضواء على قضية اللاجئين، وتفعيل الحوار اللازم لإظهار قضية اللاجئين وإبرازها في المحافل المحلية والدولية، ويمكن تشكيل اللجنة بحيث تضم جميع المراسلين في مناطق السلطة الوطنية، كي تقوم هذه اللجنة بعقد حوارات وتسليط الأضواء على قضية اللاجئين في الدول العربية والأجنبية من خلال الصحف ووكالات الأنباء التي يعملون بها، ومن خلال أن يقترح هؤلاء المراسلون على إدارة صحفهم ووكالات الأنباء والفضائيات تبني برامج تخص إظهار قضية اللاجئين.

وطالب باستغلال المناسبات في طرح قضية اللاجئين على المنابر الدولية، وإبراز قضايا اللاجئين ومشكلاتهم وحقوقهم وما يخدم الأهداف المتوخاة وذلك في وسائل الإعلام المختلفة المحلية والعربية والأجنبية، والعمل بالتعاون مع اللجان المتخصصة على إصدار نشرة شهرية باسم «اللاجئين الفلسطينيين» باللغتين العربية والإنجليزية وتوزيعها على أوسع نطاق.

وعلى المستوى الأكاديمي والعلمي يدعو ابراهيم الى اعداد أرشيف خاص باللاجئين وفقاً لأحدث تقنيات تخزين المعلومات، بحيث يتضمن المعلومات الأساسية الخاصة باللاجئين، ويشتمل هذا الأرشيف على معلومات عن (المدن والقرى) التي شرّدوا منها في فلسطين، والأقضية والألوية، ومساحة كل قرية ومدينة، والأعلام فيها، وملامحها الرئيسية، وأماكن الإقامة في مناطق اللجوء، والفئات العمرية، والجنس، ورصد التزايد المستمر في أعدادهم، ومجالات العمل والمشكلات التي تواجههم والخدمات المقدمة للاجئين مع إقامة صفحة إلكترونية خاصة تشمل جميع المعلومات التي يتم جمعها من خلال الأرشيف.

ويدعو الى «إقامة غرفة محادثة» وبالتعاون مع اللجنة الإعلامية يتم فيها استضافة مسؤولين وأكاديميين للحديث في قضايا ومحاور حول موضوع اللاجئين ويمكن تسميتها غرفة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة الندوات والأيام الدراسية لشرح المعلومات والأحداث الخاصة باللاجئين وقضيتهم، الى جانب إصدار الكتب والكتيبات والنشرات الخاصة بجميع أوجه قضية اللاجئين، منها: إصدار نشرة شهرية تخص أخبار ومواضيع خاصة باللاجئين.

ودعا ابراهيم الى فتح قنوات اتصال وتعاون مع مراكز البحوث، التي تُعنى بقضية اللاجئين في العالم وخاصة مراكز بحوث اللاجئين في جامعة «إكسفورد» و«النجاح» والعمل على إقامة مركز دراسات خاص باللاجئين في قطاع غزة في إحدى جامعات قطاع غزة، مع رصد المشكلات التي تواجه اللاجئين ودراستها وتبنيها وعرضها على الجهات المعنية من أجل حل هذه المشاكل.

وشدد على الاتصال بجميع الأكاديميين ومن لديهم القدرة على الكتابة لحضهم على تقديم دراسات وبحوث وأوراق عمل تخص موضوع اللاجئين.

وعلى المستوى الاجتماعي، لفت ابراهيم الى ضرورة الاتصال بمخاتير وكبار العائلات والعشائر لحضهم على التفاعل مع قضية اللاجئين، وإقامة أيام دراسية تخص قرية أو مدينة معينة وذلك بالتنسيق مع مخاتير وكبار هذه العائلات، مع تشكيل لجان الأحياء والتي من مهامها متابعة مشاكل الأحياء.

وعلى المستوى الدولي، دعا الى تشكيل لجنة من الخبراء في القانون الدولي المتخصص تضم أعضاء من الفلسطينيين والعرب والأوروبيين والمتطوعين الدوليين، تقوم بوضع خطة لتفعيل حق العودة الطوعية للاجئين الفلسطينيين وتوفير الحماية الدولية على أن يقوم أعضاء من اللجنة بتمثيل اللاجئين أمام المؤسسات الدولية.

وقال ان من مهمة اللجنة القيام بالاتصال مع البرلمانات العربية لتقديم مشروعات ومقترحات تصب في مصلحة قضية اللاجئين، وذلك بغية إيجاد رأي عام يتفهم ويساند حق العودة، الى جانب واجبات كل من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا»، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء اللاجئين الفلسطينيين، وبيان تقصيراتها واقتراح الحلول والإجراءات التي يتوجب عليها اتخاذها كي تقوم بمسؤولياتها إزاءهم وفقاً للتفويض الممنوح لكل منها من المجتمع الدولي والتنسيق مع الجامعات العربية لحضها على عقد الأيام والمؤتمرات العلمية الخاصة بقضية اللاجئين.

من جانبه، يدعو محمد خلف نائب رئيس اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم البريج اللجان الشعبية بجميع أعضائها والناشطين في هذا المجال الى توحيد الجهود لصوغ برنامج وطني طموح يوحد الأطر والجهود المبعثرة، مؤكداً حيوية مهمة استقطاب القطاعات الشابة من المثقفين الفلسطينيين ليكونوا النواة الصلبة والأساسية في تحمل مسؤولية تعبئة وتحشيد الجماهير في المخيمات.

من جانبه، يشير الكاتب والباحث ناهض زقوت الى أن الجهود الشعبية في الدفاع عن حق العودة تتطلب تجاوز التعدد، والمنافسة في اتجاه بناء ثلاث لجان في الوطن، وأوروبا، والدول العربية تكون مرجعيتها منظمة التحرير الفلسطينية.

دعوة إلى تفعيل دور القطاع الطلابي

ويقول ان من أهم أولويات العمل الشعبي أن تكون له خصوصية مستقلة عن العمل الرسمي للدولة، حتى لا يكون ذيلاً من ذيول السلطة السياسية وبالضرورة أن يكون العمل السياسي الرسمي في قضية اللاجئين تابعاً للعمل الشعبي وليس العكس.

ودعا الى تنشيط قطاع الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، حيث ان هذا القطاع الكبير الذي يمثل جيل الشباب المعتمد عليه في بناء المستقبل، مهمش تماماً من التحركات الشعبية في الدفاع عن حق العودة، ويعود ذلك الى ضعف بنية الأطر الطلابية ومجالس اتحاد الطلبة، ما يؤدي الى تقاعسها عن أداء دورها في العمل الشعبي.

ويدعو د. وليد حمامي عضو التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة الى دعم هذا التجمع المشكل عن كل شرائح المجتمع المؤمنة بحق العودة باعتباره أفضل شكل من أشكال التنسيق والتأطير وتصليب جبهة الدفاع عن حق اللاجئين في العودة الى ديارهم ووطنهم.

من جانبه، يدعو واصف أبو مشايخ مدير لجنة شؤون اللاجئين في مخيم المغازي الى اقامة الجمعيات واللجان الأهلية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، بالتعاون مع اللجان الشعبية للدفاع عن حق العودة، ورفع صوت الشعب الحقيقي، وابلاغ مطالبه الى كل المنابر المحلية والعالمية.

وشدد على أهمية تعليم الأجيال الفلسطينية كل شيء عن تاريخها وهويتها بعيداً عن لغة العاطفة.

ولم يستبعد اللجوء الى المجتمع الدولي بكل أطيافه في محاولة جادة لحشد أوسع تأييد لقضية حق العودة.

دراسة جديدة صادرة عن مركز بديل ومركز حقوق السكن والتهجير في جنيف تؤكد:

استيلاء اسرائيل على الأراضي والبيوت الفلسطينية، جعل من حل الدولتين غير ممكن

" حل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أصبح مستحيلاً عملياً، وذلك بسبب سياسات إسرائيل المستمرة بمصادرة أملاك الفلسطينيين وإنكار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم." هذا هو أحد الاستنتاجات الرئيسية التي يخلص إليها تقرير يحمل عنوان " إدارة فلسطين: تاريخ من التشريع اليهودي-الإسرائيلي لمصادرة الأراضي والبيوت في فلسطين"، هذا التقرير صدر حديثاً عن "مركز حقوق السكن والتهجيرفي جنيف" COHRE وعن مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. يقع التقرير في ٢٤٢ صفحة من القطع الكبير.

ويكشف التقرير التفاصيل الدقيقة عن كيفية قيام القادة الصهيونيون ومن بعدهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستغلال بعض القوانين العثمانية والبريطانية بالإضافة إلى الجهاز القانوني الإسرائيلي من أجل تجريد الفلسطينيين من املاكهم وأراضيهم. كما يوثق التقرير أيضاً كيف قامت اسرائيل ببناء إطار قانوني كامل يحاول تبرير سياساتها الجلية في مصادرة الأراضي.

اذا ما استمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي بنفس الوتيرة الحالية، وعند اكتمال بناء ما تسميه اسرائيل "بالجدار الأمني"، فإن الأراضي الفلسطينية – بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة – ستتقلص إلى ما دون ٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

كان اليهود يملكون أقل من ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية عند قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، أما اليوم فإن هذه الأرقام قد انعكست، حيث ان إسرائيل تسيطر عسكرياً على كل مساحة فلسطين التاريخية وتملك، تستعمل أو تدير ما يقرب من ٩٠٪ من فلسطين الانتدابية او التاريخية والتي تشمل اسرائيل والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

ويفيد سكوت ليكي، المدير التنفيذي لـ COHRE: " يكشف التقرير عن أن القانون الإسرائيلي بعيد كل البعد عن منح الحماية والمساواة لهؤلاء الذين يخضعون له، وقد جاء منذ إعلان قيام دولة إسرائيل من أجل تجريد الفلسطينيين من اراضيهم وممتلكاتهم. القوانين الإسرائيلية صممت لتبرر المطالبة الاسرائيلية باراضي وأملاك "الغائبين" – وهو التعبير اللطيف الذي يطلقه الإسرائيليون على اللاجئين الفلسطينيين – قانون أملاك الغائبين هذا، مكّن الاسرائيليين من مصادرة الأراضي الفلسطينية ونقلها للملكية الاسرائيلية بشكل واسع.

ويضيف ليكي: "في الفترة بين ١٩٤٨ -١٩٤٩، فترة تأسيس دولة اسرائيل والتي رافقها أكثر من ثلاثين عملية عسكرية مستقلة شنت من قبل القوات اليهودية-إسرائيلية والتي كانت محصلتها تهجير أكثر من ٨٠٠،٠٠٠ فلسطيني وتدمير ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية. إن احتساب سرقة الأرض الفلسطينية وفق المعايير القانونية والعسكرية، بالإضافة إلى عملية هدم البيوت وتطبيق قوانين "شبه الفصل العنصري"، كل هذا لا يمكن اعتباره إلا صورة قاسية من التطهير العرقي.

اليوم هنالك ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، لا زالوا محرومين من العودة لأراضيهم بيوتهم وممتلكاتهم، وذلك في الوقت الذي عاد فيه الملايين من اللاجئين في جميع أنحاء العالم إلى بيوتهم خلال السنوات القليلة الماضية، ومثال على ذلك قضية البوسنة والهرسك، أفغانستان، جنوب أفريقيا، الموزمبيق وكوسوفو. رغم هذا، ما زالت إسرائيل تعارض حصول اللاجئين الفلسطينين على حقوقهم المشروعة في العودة إلى ديارهم.

والسخرية في الموضوع، أن إسرائيل إن كانت تنوي إعادة الأرض المصادرة إلى أصحابها الأصليين، فإن هذا يكون بالمقارنة ، أسهل منه في الحالات الأخرى، حيث أن هذه الأراضي ما زالت للآن ملك عام لدولة إسرائيل ولم تنقل للملكية الخاصة للمواطنين الاسرائيليين. ومن جهة أخرى فإن مساحات كبيرة من الأراضي المصادرة عام ١٩٤٨ ما زالت فارغة ومعظم العائلات الفلسطينية اللاجئة ما زالت تحمل وثائق ملكيتها لتلك الأراضي.

يظهر التقرير أنه في سنة ١٩٤٩ قامت إسرائيل بمصادرة ما يقارب ٢٠،٥٠٠ كم مربع من اراضي فلسطين التاريخية، اعتماداً على القوانين التي صممت من أجل تبرير عملية "تأميم" الأراضي والملكيات. ومن هذه الأراضي كان الفلسطينيون يملكون ــــ بشكل شخصي أو جماعي – حوالي ٩٠٪ أي ما يقارب ال ١٨،٨٥٠ كم مربع، منها حوالي ٨٥٪ (١٦،٠٠٠ كم مربع) كانت تتبع للقرى المهجرة.

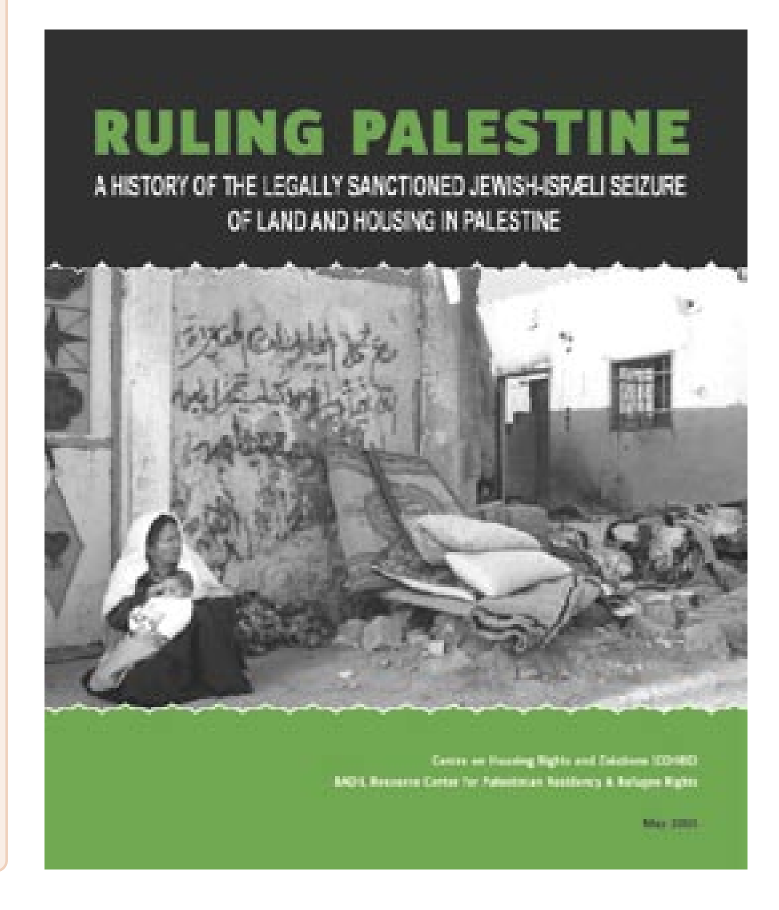
" على الرغم من أن الولايات المتحدة بشكل عام تؤيد حق اللاجئين في كل انحاء العالم في العودة إلى ديارهم، إلا انها لا تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هم أيضاً. هذا النفاق الامريكي لا يمكن تبريره خاصة في ظل الحديث عن المعايير الدولية لمصطلحات مثل حقوق الانسان وسلطة القانون". يضيف ليكي.

تظهر الدراسة أيضاً كيف قامت اسرائيل باستغلال قانون "منع التسلل، لسنة ١٩٥٤" من اجل إبعاد مهجري الداخل "المهجرون الفلسطينيون الذين تركوا قراهم واعتبروا غائبين عنها ولكنهم بقوا داخل المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل هؤلاء "الغائبين" اعتبروا متسللين وعند القبض عليهم كان يتم ابعادهم عن قراهم وعن وطنهم. في الفترة الأخيرة وبين أيلول ٢٠٠٠ وأيار ٢٠٠٣ قدرت الأراضي الفلسطينية المصادرة بنحو ٨٤٨ كم مربع. وحالياً داخل اسرائيل يعيش ١،٢ مليون فلسطيني ممن بقوا في وطنهم ويشكلون حوالي خمس سكان اسرائيل ولكنهم يملكون أقل من ٣٪ من الأرض.

التقرير يكشف ايضاً على أن اسرائيل طبقت قوانينها الخاصة بالسيطرة على الأراضي، أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما مكنها من السيطرة على ٤،٧٠٠ كم مربع من الأرض في هذه المناطق أيضاً. كذلك فإن بناء الجدار العازل الإسرائيلي قد أضر بعدة مدن فلسطينية مثل طولكرم وقلقيلية وجنين والقرى المحيطة بها، وعند اكتمال الجدار – والذي من المفروض أن يحيط بكل الضفة الغربية – فإن الأراضي المصادرة من أجل إقامته ستقلص مساحة الضفة الغربية بنحو ١٥٪.

"في السنوات الأخيرة ومرة اخرى وباستعمال قوانينها الخاصة – مغلفة بهيمنتها العسكرية – قامت اسرائيل بالضم غير القانوني للمزيد من الأراضي الفلسطينيتة المتبقية، متجاوزة القوانين والأعراف الدولية وعلى الرغم من كل الاحتجاجات الدولية فإن اسرائيل مستمرة في سياساتها المتعلقة بالأراضي، وهي بذلك جعلت من إمكانية احلال السلام الدائم والعادل امراً مستحيلاً" أضاف ليكي.

كما يخلص التقرير إلا انه وحتى لو تم التفاوض حول حل نهائي فإنه سيكون من الصعب إقامة دولة فلسطينية طبيعية، وذلك لقلة الأراضي والبنى التحتية ومشكلة التواصل الجغرافي. هذه المشاكل تتفاقم تحت وجود المئات من المستوطنات الاسرائيلية في النقاط الاستراتيجية وخاصة في الضفة الغربية. وبشكل خاص الكتل الاستيطانية في القدس الشرقية والتي تقسم الضفة الغربية إلى قسمان منعزلان – شمالي وجنوبي- . ووفق مخطط E-1 فإنه سيتم ضم مستوطنة معاليه أدوميم الضخمة إلى القدس وهذا سيقوي سيطرة اسرائيل على القدس الشرقية كما أنه سيشكل معبراً اسرائيلياً من تل أبيب إلى البحر الميت. ويضيف ليكي ويحذر " إن استنتاجات هذه الدراسة تظهر ان القليل المتبقي من فلسطين آخذ بالاختفاء من امام اعيننا كما وأن اسرائيل تقوم بمحوه عن الخريطة".


RULING PALESTINE

A HISTORY OF THE LEGALLY SANCTIONED JEWISH-ISRAELI SEIZURE OF LAND AND HOUSING IN PALESTINE

Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE)
BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights

May 2005



البطاني الغربي، قضاء غزة، ١،١٣٧ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

البطاني الشرقي، قضاء غزة، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

عرب العمارة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بيت نبالا، قضاء الرملة، ٢،٦٨٠ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بشّيت، قضاء الرملة، ١،٨٧٩ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء الرملة، ١،٠٠٩ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الشوكة التحتا، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الناعمة، قضاء صفد، ١،١٩٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الزيب، قضاء عكا، ٢،٢١٦ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

السميرية، قضاء عكا، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

المنشية قضاء، قضاء عكا، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

النعاني، قضاء الرملة، ١،٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

شحمة، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

البصّة، قضاء عكا، ٣،٤٢٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

خربة الزبابدة، قضاء طولكرم، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

كفر سابا، قضاء طولكرم، ١،٤٧٣ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

غابة كفر صور، قضاء طولكرم، ٨٥٨ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النقيب، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

سارونة، قضاء يافا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

فجّة، قضاء يافا، ١،٣٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

أم الزينات، قضاء حيفا، ١،٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة قمبازة، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

برّة قيسارية، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عتليت، قضاء حيفا، ١٧٤ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

القباب، قضاء الرملة، ٢،٢٩٧ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة الطاقة، قضاء بيسان، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النبي يوشع، قضاء صفد، ٨١ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المفتخرة، قضاء صفد، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المرصّص، قضاء بيسان، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

البيرة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

حق العودة بين الموقف الديني والتسويات السياسية

بقلم: الشيخ حسن يوسف*

ملخص لورقة عمل قدمها الشيخ يوسف الى المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة والذي عقد في جامعة النجاح بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٥.

"رغم أن حق العودة يتعرض منذ اتفاقات اوسلو وربما قبلها لمحاولات حثيثة للشطب والتضييع والاحتواء والتمييع والتحوير، إلا أنه يتعرض في هذه المرحلة لخطر حقيقي في ظل محاولة جدية تستهدف تصفية قضيتنا بكل عناصرها في ظل ميزان قوى دولي يميل للصالح الصهيوني. لذا فإن التمسك بحق العودة والالتفاف حوله في هذه المرحلة يكتسب أهمية أستثنائية ويُعد ضرورة وطنية بل أولوية وطنية لقطع الطريق على كل الجهود البائسة بشكل خاص".

وفي سياق الحديث عن قضية حق العودة يجدر الاشارة إلى ما يلي:

أولا: تشير الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في ساحات الشتات المختلفة قد تجاوز الستة ملايين نسمة، أي ما يزيد على ٧٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، ويتركز وجودهم في ستة تجمعات رئيسية وهي (الأردن، الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، سوريا، الخليج العربي والغرب) ويعيش نحو نصف هذا العدد في الأردن في حين يتوزع النصف الآخر على التجمعات الخمسة الأخرى وأن هناك ما يزيد على ربع مليون مهجر يعيشون خلف الخط الأخضر وأن ٧٠ ٪ من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، و أن ٢٥٪ من سكان الضفة الغربية هم لاجئون أيضاً.

ثانيا: إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمتلك قوة قانونية وسياسية واخلاقية أستثنائية، وهي محمولة على حق تاريخي واضح وثابت، أكدته المواثيق الدولية وأكدته الأمم المتحدة أكثر من (١١٠) مرات خلال النصف الثاني من القرن الماضي وهو حق غير قابل للتصرف ولا يسقط بمرور الزمن، وهو حق نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال او حتى بالسيادة (الدولة) ولا يملك احد التصرف به او التنازل عنه أو المقايضة عليه لأي سبب وفي أي اتفاق أو معاهدة كانت.

ثالثا: إن حق العودة ليس فقط من الحقوق غير القابلة للتصرف، إنما يعد ايضاً من الحقوق الأساسية التي تعتبر شرطاً مسبقاً ومتطلباً أساسياً لحق تقرير المصير للشعوب، وهذا يعين انه لا يحق لأية سلطة سواءً كانت منتخبة أم معينة التصرف بهذا الحق كما لا يجوز لأية دولة او جهة أخرى التصرف بهذا الحق لأن محاولة إلغاء هذا الحق أو الالتفاف عليه تعد جريمة بحق ٧٠٪ من أبناء الشعب الفلسطيني بحرمانه من العودة الى أرضه ووطنه، فضلاً عن أنه لا يمكن الحديث عن تقرير مصير الشعب وهو خارج وطنه.

رابعا: إن مجمل التطورات التي أستجدت على الصراع العربي-الصهيوني وخصوصاً عملية التسوية والاتفاقات التي عقدت مع الحكومة الصهيونية تثير مخاوفاً وقلقاُ حقيقياً على مستقبل حق العودة ويشعر اللاجئون بأن قضيتهم أصبحت في مهب الريح وأنهم قد يصبحون ضحية للترتيبات الأقليمية والدولية، فاتفاق أوسلو لم يعتمد قضية اللاجئين بوصفها قضية مركزية أو أساسية بل تعامل معها بطريقة ضبابية وغامضة عبر فقرة هامشية وأحالها للجنة فرعية وإلى جدول أعمال المستقبل وبذلك تكون السلطة عبر اتفاق أوسلو قد دفعت قضية اللاجئين للوراء وعملت على إضعافها.

خامسا: إتسم الموقف العربي بالتباين الشديد بين الخطاب السياسي والإعلامي من جهة، وبين السلوك السياسي والممارسة من جهة اخرى. هذا التباين يصل حد التناقض أحياناً، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب السياسي العربي عن التمسك بحق العودة والعمل على تجسيده على الأرض كما ويتجاوب النظام العربي مع الضغوط الأمريكية الصهيونية بهذا الخصوص، وقد بدا ذلك واضحا في قمة بيروت عندما نصت المبادرة العربية على أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يتم التوصل إليه بالتوافق خلال المفاوضات ولم تتعامل مع حق العودة باعتباره حقاً ثابتاً واساسياً للاجئين الفلسطينيين.

> **إن حق العودة ليس من الحقوق غير القابلة للتصرف فحسب، إنما يعد ايضاً من الحقوق الأساسية التي تعتبر شرطاً مسبقاً ومتطلباً أساسياً لحق تقرير المصير للشعوب، وهذا يعين انه لا يحق لأية سلطة سواءً كانت منتخبة أم معينة التصرف بهذا الحق كما لا يجوز لأية دولة او جهة أخرى التصرف بهذا الحق.**

سادسا: رغم خطورة الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي حول قضية اللاجئين بحد ذاته، إلا أنه الأخطر من ذلك انها وفرت مناخات لأن تخرج من الصف الوطني الفلسطيني شخصيات ومؤسسات بالتعاون مع مؤسسات وشخصيات صهيونية وبتشجيع من مراكز دولية لإطلاق مبادرات ووثائق وتفاهمات مثل وثيقة ايلون- سري نسيبة أو وثيقة جنيف وغيرها محل خطورة كبيرة على حق العودة، وكان القاسم المشترك بين هذه الوثائق جميعاً أنها لم تحمل إسرائيل مسؤولية سياسية او أخلاقية على جريمتها في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه بل نصت على "عودة" الى الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها على بعض الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٧٦ في أحسن الأحوال (وهو ما يحول قضية اللاجئين إلى قضية جواز سفر وتأشيرة دخول، أو حرية تنقل احياناً اخرى). كما لم تعترف هذه المبادرات بحق اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم ومنازلهم وممتلكاتهم، ولكنها تتحدث عن مكان إقامة إحيانا من خلال تحديد خيارات ستوضع امام اللاجئين كالتوطين، الهجرة الى دولة أجنبية او اختيار مناطق السلطة كأماكن سكن دائمة.

بالاضافة الى ذاك، فقد حددت هذه الوثائق والمبادرات وحصرت اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين الموجودين خارج حدود فلسطين التاريخية وتم استثناء لاجئي الداخل الفلسطيني وهذا يحمل خطورة على حق العودة ومفهومه. وفيما يتعلق بالتعويضات التي يتم الحديث عنها للاجئين فستكون -كما تنص المبادرات والوثائق- ثمن أراضيهم ومنازلهم وسيفرض على اللاجئين بيع أراضيهم أو التنازل عنها متجاهلة حق اللاجئين في تعويضات عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم وبممتلكاتهم منذ هجروا عام ١٩٤٨ وعن استغلال إسرائيل لهذه الأرض والممتلكات.

سابعا: إن ما يزيد الوضع خطورة هو أن هذه الشخصيات الفلسطينية التي شاركت في التوصل إلى هذه الاتفاقيات والمبادرات هي شخصيات تقف في أعلى مستويات المسؤولية سواء في منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية الفلسطينية.

> **يقول ابن تيمية (رحمه الله): "الشريعة مصلحة كلها ورحمة كلها وحكمة كلها"، ويقول ايضاً: "ابحث عن الشرع فإنك ستجده يحرس مصالح الأمة"، وتأسيساً على ذلك فإن الموقف الشرعي من موضوع حق العودة يستند إلى إدراكنا أن قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم وبلداتهم التي اخرجوا منها تشكل- مع قضية الأرض والإحتلال- جوهر قضية فلسطين التي تعد بدورها قضية الأمة والمركزية ولا يمكن لأحد كائناً من كان المساومة عليها او التلاعب بها أو التفريط بها.**

ثامنا: لقد أدرك الصهاينة أنه يستحيل شطب شعب أو إلغاؤه من صفحات التاريخ مهما كانت الوسائل والإمكانيات المستخدمة، ولأن قضية اللاجئين هي نقيض المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحتلالي، والشاهد الحي على عدم شرعيته، فقد برزت حاجة صهيونية ملحة للتعامل مع هذه القضية بهدف تصفيتها والإسراع في إغلاق ملفها على أن يكون ذلك خارج إطار الحقوق المشروعة أو الشرعية التاريخية أو حتى الشرعية الدولية وخارج حدود الكيان الصهيوني لأن ذلك يهدد مشروعهم ويهدد نقاء "دولتهم العنصرية" كما يرون. ولذلك تحرك الموقف الصهيوني ليبدي أغرب طروحات لأخطر قضية مرتكزاً على عدد من المحددات ومنها عدم الاعتراف بالمسؤولية الصهيوينة المباشرة عن قضية اللاجئين واعتبارها أحد نتائج الحرب التي "شنها" العرب على "إسرائيل" عام ١٩٤٨، بهدف عدم الالتزام باستحقاقات هذا الاعتراف من عودة وتعويض.

كما أن هنالك محاولة الى تجريد قضية اللاجئين من بعدها السياسي والوطني واعتبارها قضية إنسانية بحتة يقع حلها على عاتق الدول العربية التي تسببت في حدوثها، وعلى عاتق المجتمع الدولي بحكم اهتمامه بالقضايا الإنسانية. ومن ثم حل القضية عبر توطين لاجئي عام ١٩٤٨ في الدول العربية وإعادة بعض نازحي عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك حسب اتفاق أوسلو. وإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ من أجندة الأمم المتحدة وحل وكالة الغوث الدولية-الأونروا لإنهاء الاعتراف الدولي بوجود قضية أسمها "قضية اللاجئين الفلسطينيين"، وتحظى هذه المرتكزات على إ جماع مختلف ألوان الطيف السياسي الصهيوني، ولذا عمل الكيان الصهيوني على إخراج ملف اللاجئين الفلسطينيين من نظام المفاوضات الثنائية وضمه إلى لجان المفاوضات المتعددة برئاسة الحكومة الكندية.

تاسعا: يرفض اللاجئون الفلسطينون كل من هذه الوثائق رفضاً قاطعاً، ويرفضون المساومات الرخيصة على حقهم في العودة كما وترى الجماهير أن الاتفاقيات الرسمية وهذه الجهود والوثائق "غير الرسمية شكلاً" والرسمية ضمناً تمثل انحرافاً خطيراً عن الخط الوطني وتفريطاً مرفوضاً بحقوق شعبنا الثابتة غير القابلة للتصرف.

وعاشرا: الدعوة إلى برنامج مواجهة شامل.

خلاصة

من الواضح إن القاعدة التي ترتكز إليها مشاريع التسوية المطروحة هي الالتفاف على حق العودة وتجاوزه وحرمان ثلثي شعبنا من حقه في العودة الى أرضه الأصلية. كما أنه من الواضح أيضاً أن حق العودة مع الأرض يعدان جوهر قضيتنا الوطنية، وأن شعبنا يتمسك بأرضه ووطنه ويتشبث بحقه في العودة أليها. إن جوهر الشريعة وأساسها يستند على تحقيق مصالح الأمة والأفراد ودرء المفاسد عنها وهي بذلك- اي الشريعة- ليست مفصولة عن تقدير مصالح الأمة وحقوقها بل إنها تتحرك خلف هذه المصالح والحقوق وتعمل على حراستها وتحصينها، مما يجعل الرأي الفقهي ثمرة جهد ذهني متنوع ومتكامل لتقدير الموقف وفق المصالح العليا للأمة والشعب.

ويقول ابن تيمية رحمه الله بهذا الخصوص "الشريعة مصلحة كلها ورحمة كلها وحكمة كلها"، ويقول ايضاً "ابحث عن الشرع فإنك ستجده يحرس مصالح الأمة"، وتأسيساً على ذلك فإن الموقف الشرعي من موضوع حق العودة يستند إلى إدراكنا أن قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم وبلداتهم التي اخرجوا منها تشكل- مع قضية الأرض والإحتلال- جوهر قضية فلسطين التي تعد بدورها قضية الامة المركزية ولا يمكن لأحد كائناً من كان المساومة عليها او التلاعب بها أو التفريط بها.



أحد مهجري قرية بيت جبرين في قضاء الخليل، يصلي في مسجد القرية (ارشيف بديل)

---

*الشيخ حسن يوسف من مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية- حماس. أنهى دراسته للقب الأول في المعهد الإسلامي بجامعة القدس، وأكمل دراسته للقب الثاني في جامعة بيرزيت. مكث ست سنوات في السجون الإسرائيلية، وكان من بين المبعدين الذين أبعدتهم حكومة إسحاق رابين الى مخيم مرج الزهور في جنوب لبنان.

حق العـودة لا يقـل قدسيـة عـن القـدس

بقلم: الأرشمندريت الأب د. عطا الله حنا*

يسرني أن أتوجه بتحية خالصة من الأعماق لمؤسسة بديل "المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين" على جهودهم الجبارة الهادفة لإبراز حقوقنا الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة، وجريدة حق العودة في الذكرى ٥٧ للنكبة إنما تهدف الى إبراز تأكيدنا المبدئي الذي لا رجعة عنه بان من حق الفلسطيني المهجر من أرضه ووطنه ان يعود الى أرض الآباء والأجداد، فلا يحق لأي جهة أن تساوم او تتنازل أو تغير شيئاً من حقنا الشرعي في العودة الى وطننا وأرضنا ومقدساتنا.

ولعل الحديث عن حق العودة اليوم له أهمية كبرى في خضم الجدل والسجال الذي يتحدث عنه البعض وكأن حق العودة هو شيء قابل للتعديل أو التغيير.

ونحن في السياق نؤكد بأن حق العودة هو من الثوابت الوطنية ومن الثوابت الانسانية والأخلاقية أيضاً، ومسألة المهجرين والمشردين الفلسطينيين ليست شيئا هامشياً في المسألة الفلسطينية، فهذه القضية الوطنية بنيت اصلاً على ما لحق بشعبنا من تهجير ونكبات متتالية فالدولة الإسرائيلية بنيت على أنقاض وطننا، والذاكرة الفلسطينية مليئة بالأحزان لأن هنالك من أُقتلع من أرضه وبيته وقريته ومدينته، فكيف يحق للبعض أن يتحدث عن سلام مزعوم وعن حوار وتفاوض بمعزل عن مسالة المشردين والمهجرين الذين نعتقد بأنهم لب الصراع لا بل نحن المقدسيون نقول بان القدس مقدسة ويجب ان تعود إلى أصحابها ولكن حق العودة لا يقل قدسية عن القدس لأن القدس هي للمقدسيين كما ان المقدسيين هم للقدس، فالأرض للشعب كما أن الشعب للأرض وكلاهما يجسدان الوطن الواحد والقضية الواحدة.

وعلينا كفلسطينيين ان نتحدث دائماً عن حق العودة وألا يكون الحديث مقصوراً على مناسبات أو لقاءات أو خطابات أو بيانات، فخطابنا السياسي يجب أن يركز على حق العودة كما أن مناهجنا الدراسية ووسائلنا الاعلامية وكافة الفعاليات الثقافية والدينية يجب أن يكون فيها حيزًا للحديث عن الانسان المشرد المقتلع من أرضه ووطنه، والتأكيد على حقه المشروع في العودة الى الأرض التي أقتلع منها قسراً.

أتمنى من مؤسستكم ان يكون هذا هو هاجسها وأتمنى من كافة الفعاليات والهيئات والمؤسسات الوطنية والدينية ان لا تنسى اللاجئ الذي يتوق الى يوم الحرية والعودة الى دياره، فلا سلام الا بتحقيق الثوابت الوطنية وفي مقدمتها تحرير الوطن من الاحتلال وعودة اللاجئين وتحرير القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

---

*الأرشمندريت الأب د. عطا الله حنا هو الناطق الرسمي باسم الكنيسة الأرثوذكسية في القدس والأراضي المقدسة.




احتفالات عيد أحد الشعانين في قرية كفر برعم المهجرة (ارشيف بديل)

الرقم: ١٢٩٨–٢٠٠٠– ف
التاريخ ٢٠ ربيع ثاني ١٤٢١
الموافق: ٢٢ تموز ٢٠٠٠
الموضوع: تحريم التعويض عن الأرض

فتوى شرعية صادرة عن مفتي القدس والديار الفلسطينية، فضيلة الشيخ د. عكرمة صبري

التعويض عن الأرض كبيعها لا يجوز شرعاً

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إن التعويض عن الأرض الفلسطينية كبيعها سواء بسواء ولا يجوز مطلقاً شرعاً، وينطبق على الذي يأخذ التعويض عن ممتلكاته الفتوى الصادرة عن علماء فلسطين منذ الثلاثينات من القرن الماضي والتي تنص على التحريم القطعي لأن الأرض الفلسطينية ليست سلعة للبيع والشراء فهي وقفية مباركة مقدسة، كما أن علماء الأمة الإسلامية وقتئذ وحتى يومنا هذا قد أصدروا فتاوى مؤيدة لهذه الفتوى.

وهذا فرق شاسع بين التعويض عن الارض وبين التعويض عن الأضرار التي لحقت باللاجئين الذين هجروا عن ديارهم بغير حق.

لذا فأن عبارة "حق العودة والتعويض معاً" جائزة شرعاً أي أن اللاجئ له الحق في العودة الى دياره كما أن له الحق أيضاً في المطالبة بالتعويض عن الأضرار والمعاناة والخسائر التي لحقت به وبأولاده وأحفاده، في حين أن العبارة التي تقول "حق العودة أو التعويض" لا تجوز شرعاً لأن المحظور قائم فيها لأن التعويض عن الأرض محرم شرعاً.

أما الذي لا يرغب في العودة فليس له الحق بأخذ التعويض مطلقاً مهما كانت الأسباب ومهما كانت المبررات.

وستبقى أرض فلسطين لأهلها ولجميع المسلمين الى ما شاء الله وإلى أن يرث الله الارض ومن عليها.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حرر بتاريخ: ٢٠ ربيع ثاني ١٤٢١ هـ
الموافق في ٢٢ تموز ٢٠٠٠ م
القدس

مفتي القدس والديار الفلسطينية
عكرمة سعيد صبري

لن ننسى ...

خربة الزاوية (البشاتوي)، قضاء بيسان، ١,٨١٠ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

يبلى، قضاء بيسان، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كوكب الهوا، قضاء بيسان، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كفرة، قضاء بيسان، ٤٩٩ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عرب البواطي، قضاء بيسان، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عكا، قضاء عكا، ١٤,٢٨٠ نسمة، هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

قطرة، قضاء الرملة، ١,٤٠٤ نسمة، هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

السوافير الغربية، قضاء غزة، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السواقير الشمالية، قضاء غزة، ٧٨٩ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السوافير الشرقية، قضاء غزة، ١,١٢٥ نسمة هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

المغار، قضاء الرملة، ٢,٠١٨ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

جبول، قضاء بيسان، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

قيطيّة،قضاء صفد، ١,٠٩٠ نسمة، هجرت في ١٩ أيار ١٩٤٨.

السفرية، قضاء يافا، ٣,٥٦١ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

صرفند العمار، قضاء الرملة، ٢,٢٦٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الزراعة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الصفا، قضاء بيسان، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الخنيزير، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الغزاوية، قضاء بيسان، ١,١٨٣ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب العريضة، قضاء بيسان، ١٧٤ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق الفوقاني، قضاء صفد، ١٨٦ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الزّازة، قضاء صفد، ٢٦٧ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم صابونة (خربة عرب الصقر) قضاء بيسان، ٨٦٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الطنطورة، قضاء حيفا، ١,٧٢٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

خربة المنار، قضاء حيفا، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

النهر، قضاء عكا، ٧٠٨ نسمة هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الكابري، قضاء عكا، ٦,٢١٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

التل، قضاء عكا، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم الفرج، قضاء عكاء، ٩,٢٢٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

السوامير، قضاء حيفا، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

عرب الجمامة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٢ أيار ١٩٤٨.

دعـوة ثانيـة "للسبـاق ضد الزمـن"*

بقلـم: د. روزمـاري صايـغ*

تهجير عام ١٩٤٨

في مقدمته لأحد أعظم أعمال التأريخ الشفوي الذي حمل عنوان "دمّ اسبانيا"، وهو كتاب حول الحرب الأهلية الإسبانية بين أعوام ١٩٣٦ –١٩٣٩، كتب روي فوستر: "توضح الأعمال التاريخية الهامة.. معظم معالم ذلك النزاع، وسيبدو الأمل بإضافة أي جديد للصورة العامة في تلك الفترة بلا جدوى. ولكن في إطار المعرفة العامة أو حتى التفصيلية، تبقى بعض الجوانب غير واضحة تماما، منها الجانب الموضوعي وهو طيف من التجارب الحياتية للناس الذين شاركوا في الأحداث. (١)

وما زال المؤرخون يصفون الأحداث التي دارت في فلسطين في فترة ١٩٤٧–١٩٤٨ بمصطلحات تاريخية تقليدية، مثل الحرب، الهزيمة وغيره. وهذا تقديم خاطئ أساسا، لما وقع عام ١٩٤٨ والذي وصفه المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه بـ "التطهير العرقي". وفي هذا السياق، برزت أبحاث ودراسات نور مصالحة حول "الترانسفير" في العقيدة والممارسة الصهيونيتين. ولغاية الآن، يبقى الأمر المفقود تماما هو: تجربة الفلسطينيين العادين التي مروا بها أثناء ترحيلهم عام ١٩٤٨. وعادة ما يتم التطرق الى الفلسطينيين المهجرين على أنهم مجرد إحصائية، وليسوا طرفا سياسيا. أو حملة لأحداث تاريخية، فجوة تفصل في هذا المقام بين ما يعنيه الفلسطينيين المهجرين عام ١٩٤٨، وكيفية تقديمهم من قبل المؤرخين.

لغاية الآن، يبقى الأمر المفقود تماما هو تجربة الفلسطينيين العاديين التي مروا بها أثناء ترحيلهم عام ١٩٤٨. وعادة ما يتم التطرق الى الفلسطينيين المهجرين على أنهم مجرد إحصائية، وليسوا طرفا سياسيا، أو حملة لأحداث تاريخية.

يقوم العمل على التاريخ الشفوي الفلسطيني لغاية الآن، من قبل بعض الباحثين المستقلين والمنظمات غير الحكومية، وذلك حتى لا يبقى المشهد خاليا تماما من تلك الأبحاث. ومع ذلك تحتاج الأعمال الفردية الى التواصل مع بعضها لكي تأتي الى المشهد بإضافات جديدة، وتعبئ الفجوات الموجودة وتبرز الأسئلة الهامة. يتطلب ذلك تعاونا بين المؤسسات الموجودة في مختلف مواقع الشتات، والمجموعات المحلية، والباحثين المستقلين. إننا بحاجة ماسة الى التفكير في السؤال الأساسي والذي قد يسهم في خدمة مستقبل المؤرخين. فهنالك الكثير من جوانب طرد الفلسطينيين غير الواضحة، ومن الأمثلة على ذلك:

أولا: التراكمات التي أدت الى الطرد والتي ابتدأت في أو اخر عام ١٩٤٧، أي ما قبل الخطط الهجومية الصهيونية عام ١٩٤٨، والتجهيزات التي كان بإمكان الناس العاديين ملاحظتها كحملات الاستطلاع الصهيونية، واستكشاف الريف الفلسطيني. كذلك الأسلحة والأساليب التي استخدمت في مختلف مراحل الصراع الذي دام لمدة عام (مثلا، الهجمات الجوية وكيفية وتاريخ استخدامها)، وكذلك استخدام الحرب النفسية والإشاعات، والدعاية السياسية الإذاعية، واستخدام الجواسيس، واستخدام المخاتير اليهود لنقل مختلف الرسائل.

ثانيا: هل أستخدمت القوات الصهيونية/ الإسرائيلية نمطا موحدا للهجوم على القرى كما اقترح أحد الباحثين في منطقة الجليل؟ (٢) وهل كان هذا النمط محصورا في منطقة واحدة أو في مرحلة واحدة من مراحل الطرد؟

ثالثا: تنوع الأساليب واختلاف كثافة الطرد في مختلف المناطق، وبإمرة القادة المختلفين ثم أثناء المراحل المختلفة مثل الطرد أثناء الهدنة.

رابعا: المجازر. وحسب المؤرخ ميشيل بالامبو (٣) تزايدت الوحشية الاسرائيلية في المرحلتين النهائيتين للحرب. هنالك حاجة لتعميم المعرفة بالمذابح التي ما زالت غير معروفة على نطاق واسع، مثل الصفصاف وعيلبون والطنطورة ومجد الكروم والجش وعرب صبيح (بالقرب من كفر كنّا) والدوايمة وبير السبع ومناطق أخرى من النقب. (٤)

خامسا: الإغتصاب. تطرق بالمبو الى عدد من الشهادات على حوادث اغتصاب، مع أن هذا أحد الموضوعات التي نادرا ما بحث فيها المؤرخون الفلسطينيون لغاية الآن، ما عدا فيما يتعلق بمذبحة دير ياسين. فما كشفت عنه صحيفة هآرتس مؤخرا، عن حالة قتل واغتصاب فتاة بدوية سنة ١٩٤٩ يجب أن ينبهنا للحاجة لإجراء المزيد من الأبحاث من جهة وإلى أهمية الشهادات الإسرائيلية من جهة ثانية.

سادسا: منع اللاجئين من العودة. ركّز البحث الفلسطيني على تدمير القرى، مع العلم أن وسائلا أخرى قد استخدمت، مثل قذف أماكن تواجد اللاجئين بالمتفجرات، وزرع الألغام في البيوت.

يطرح العدد الآخذ بالتضائل للفلسطينيين الذين ما زالوا على قيد الحياة ممن يتذكرون مرحلة الانتداب البريطاني أو التهجير عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨، أو الفترة التي تلت النكبة مباشرة، أهمية خاصة لمسألة توثيق قصصهم.

سابعا: اختلاف ردود فعل الفلسطينيين. فمثلا لماذا اتخذ سكان نفس المنطقة قرارات مختلفة، حيث قرر بعضهم الهرب فيما قرر البعض الآخر البقاء؟ والى أين توجه الذين غادروا فلسطين؟ إلى أين ذهب الناس؟ ولماذا؟

ثامنا: الخبرات المبكرة لهؤلاء الذين بقوا في ما أصبحت إسرائيل. لقد تم بذل بعض الجهد في هذا المجال من قبل باحثين منفردين. (٥)

تاسعا: لم تتضمن معظم الأعمال التي أنجزت أشخاصا أصليين من القرى مدار البحث، ماعدا أعمال بعض الباحثين المنفردين في القدس، يافا وحيفا ونابلس. هنالك حاجة لملء الفراغات المعرفية، من خلال توثيق مدى أوسع من القطاعات الاجتماعية. نحتاج أن نضيف الى السجلات ذكريات النساء عن الهجرة وما بعدها، والتي تختلف بالتأكيد عن ذكريات الرجال. وكذلك من كانوا سكان المدن بكافة طبقاتهم ومستوياتهم، والبدو من مختلف المناطق، والأقليات من مختلف الأطياف، مثل البهائيين والأرمن وكذلك أسرى الحرب وأسرى معسكرات العمل، وكذلك المكفوفين أو أصحاب الإعاقات الأخرى، (٦) ولاجئين كانوا أطفالا أثناء هجرتهم. (٧)

وما زال البحث في السنة الأولى التي تلت سنة ١٩٤٨، حقلا لم تشمله الدراسات الفلسطينية، علما بأن الذكريات الفردية، لدراسات خاصة بقطاعات معينة (٨) قد غطت جزءا منها. ومن بين النقاط التي لا بد من استعراضها:

أولا: أنماط الاستقرار في الشتات. ما هي القوى والدوافع التي أثرت في حركة اللاجئين؟ وماذا كانت سياسات الحكومات المضيفة؟ وما هو مدى تحكمهم في اللاجئين وأماكن تجمعهم؟

ثانيا: كيف تأثرت العلاقات الاجتماعية للاجئين بالشتات والفرقة (الانفصال)؟ كيف أعادت العائلات والمجتمعات الصغيرة التي تشتتت الاتصال ببعضها؟

ثالثا: لماذا ساد الصمت الجماعي أوساط الفلسطينيين فيما يتعلق بالمذابح، وفي بعض حالات الاغتصاب الذي رافق عملية الطرد؟ لماذا تم تذكر مذبحة دير ياسين ونسيان المذابح الأخرى؟

رابعا: كيف تم الحفاظ على صلات اللاجئين بفلسطين في السنوات الأولى؟ وكيف تمكن البعض من العودة؟ وكيف تمكن البعض من البقاء؟ وكيف طردت البقية؟

إن هذه الأسئلة بالإضافة الى مجموعة كبيرة أخرى لا تزال تنتظر أجوبة شافية، حول تدمير المجتمع الفلسطيني في وطنه، وإعادة بنائه في الشتات أو تحت الاحتلال.

سباق ضد الزمن

يطرح العدد الآخذ بالتضائل للفلسطينيين الذين ما زالوا على قيد الحياة ممن يتذكرون مرحلة الانتداب البريطاني أو التهجير عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨، أو الفترة التي تلت النكبة مباشرة، أهمية خاصة لمسألة توثيق قصصهم. كان صالح عبد الجواد مصيبا عندما أسمى هذا المشروع "بسباق ضد الزمن". فالتقديرات تشير الى ان عدد الفلسطينيين الذين زادت أعمارهم عن ٧٠ عاما في عام ٢٠٠٣ يقترب من حوالي ٢ ٪ من مجموع السكان، (مع وجود فوارق بسيطة بين منطقة وأخرى). وهذا يجعل مجمل تعدادهم بحوالي ٢٠٥ آلاف، يعيشون في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وكذلك في إسرائيل. (٩) يبدو هذا الرقم كبيرا الى أن نتذكر أنه يتناقص بشكل يومي. ليس هنالك أي جدل، حول مسألة اننا نعيش الآن آخر السنوات التي يمكننا فيها توثيق قصص كبار السن من الفلسطينيين. هذا هو الوقت الذي يجب ان نعزز فيه الصلات، ليس فقط بين منظمات البحث، ولكن أيضا في أوساط المجتمع، وذلك لتجسيد أهمية تنسيق العمل في مجال التاريخ الشفوي. وفي خضم العجلة لإنجاز هذا المشروع، يجب أن لا ننسى هدفه السياسي وهو حماية حقوق اللاجئين الآن وفي المستقبل.

ليس هنالك أي جدل، حول مسألة اننا نعيش الآن آخر السنوات التي يمكننا فيها توثيق قصص كبار السن من الفلسطينيين. هذا هو الوقت الذي يجب ان نعزز فيه الصلات، ليس فقط بين منظمات البحث، ولكن أيضا في أوساط المجتمع، وذلك لتجسيد أهمية تنسيق العمل في مجال التاريخ الشفوي. وفي خضم العجلة لإنجاز هذا المشروع، يجب أن لا ننسى هدفه السياسي وهو حماية حقوق اللاجئين الآن وفي المستقبل.


قرية لوبيا المهجرة في قضاء طبريا (ارشيف بديل)

هوامش

* لا بد لي من الاعتراف بأن مصطلح "السباق ضد الزمن" أول من استخدمه منسوبا للتاريخ الشفوي الفلسطيني هو المحاضر في جامعة بير زيت صالح عبد الجواد وذلك كعنوان لمشروع اقتراح يهدف الى توثيقه من خلال استجواب من تبقى من الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم عام ١٩٤٨. هذا المشروع الذي لم يلاقي من يتبناه أو المؤسسة التي ترعاه. Interview in Al–Jana، special issue on Palestinian oral history، 2002

1 Ronald Fraser, Blood of Spain: The Experience of Civil War 19361939-, London: Allen Lane, 1979, p 29.

2 Sahera Dirbas in Al-Jana, special issue on Palestinian oral history, 2002, p 23.

3 Michael Palumbo, The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland (London: Faber, 1987).

٤ تطرق بني موريس الى وثائق جديدة تكشف عن اعتداءات حدثت في الحسينية في الجليل وفي برير بالقرب من بئر السبع. أنظر الى: "Revisiting the Palestinian Exodus of 1948", The War for Palestine, p 49.

٥ كان صبري جريس واحدا من الكتّاب الأوائل الذين بحثوا هذا الموضوع (بيروت: معهد الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨). المذكرات الشخصية أنظر مثلا Fawzi al-Asmar, To be an Arab in Israel (London: Frances Pintner, 1975).

وكذلك الإجراءات القانونية والعسكرية والإدارية التي اتبعتها الدولة الإسرائيلية الجديدة للسيطرة على الفلسطينيين: أنظر الى The Arabs of Israel 19481966- Gaby Abed, Jamil Arafat, Sahera Dirbas, Sharif Kanaana, and Awatef Shiekh in Al-Jana, 2002.

6 Rawan and Dima Damen in Al-Jana, 2002, p 17, 18.

٧ المصدر السابق

٨ مثلا التاريخ الشفوي للنشاطات النسوية، أنظر الى فيحاء عبد الهادي، ١٩٩٩، المرأة الفلسطينية والذاكرة: أوراق ورشة عمل حول التاريخ الشفوي السياسي للمرأة الفلسطينية (رام الله). لقد ساعدت السير الذاتية على ملء بعض ا لفجوات، مثلا، Fawaz al-Turki, The Disinherited: Journal of a Palestinian Exile (New York: Monthly Review Press, 1972); Fawzi al-Asmar, op cit; Ghada Karmi, In Search of Fatima (London: Verso Press, 2002).

٩ يعود هذا التقدير لعام ١٩٩٥ ويتوزع العدد الى ٣٩٣٩٣ نسمة في الأردن، و٦٢٩٧ نسمة من سوريا، ١٨٤٩٣ نسمة في لبنان، و ٧٩٤٧٩ في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، و٦٦٧٧٤ نسمة في إسرائيل. يشمل الرقم الخاص بإسرائيل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم ٧٠ عاما من مجموع عدد سكان إسرائيل وليس من السكان الفلسطينيين فقط. Marwan Khawaja: personal communication

* د. روزماري صايغ باحثة متخصصة في مجال الأنثروبولوجيا والتاريخ الشفوي. تقيم في بيروت ولها عدد من الإصدارات ومنها "الفلسطينيون من فلاحين الى ثوار"، (Palestinians: From Peasants to Revolutionaries) (1979) وكذلك كتاب "كثير من الأعداء، التجربة الفلسطينية في لبنان"، (Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon) (1994). هذا المقال هو ملخص لورقة عمل قدمتها صايغ الى مؤتمر عقد في معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بجامعة بير زيت في تاريخ ٢١ – ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

موقـع للذاكـرة

بقلم: إيزابيل همفريز

التاريخ هو مسألة قوة في الوقت الحاضر، و ليس مسألة تأملية منفصلة عن الماضي. وبإمكانه أن يساعد على الاحتفاظ بالقوة أو أن يصبح مركبة للتزود بها. توقفت مترجمتي للحظة، "إنه يتحدث بسرعة" هكذا قالت وهي تنظر من خلال شباك الحافلة وبدى عليها الإحباط، "لا أستطيع متابعة القصص التي يرويها"... حتى بلغتي العربية المحدودة كنت قادرة على متابعة قصص المرشد أفضل منها. روضة فتاة فلسطينية تلقت تعليمها في ظل المنهاج المفروض على المدارس العربية الفلسطينية في إسرائيل، لم تدرس أبدا التاريخ الفلسطيني المستثنى من المناهج الإسرائيلية. فبينما كانت مواقع المعارك والمجازر من أيام الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦–١٩٣٩ ونكبة عام ١٩٤٨ تطفو مسرعة بجانب شباك الحافلة، كان المرشد يتحدث من خلال الميكرفون بشكل مثير، محاولا تصوير الأحداث بشكل حيّ لأولئك الذين يحدقون خارج الشبابيك بشكل فضولي. عرف بعض كبار السن تلك القصص ولكن لا أ حد من جيل الشباب تعلم تلك الحكايات والتراث في المدرسة. وكذلك لم يتعلمها آبائهم ليتمكنوا من نقلها للأبناء.

يلعب المنهاج الأكاديمي الإسرائيلي المخصص للمواطنين العرب الفلسطينيين دورا مركزيا في نكران التاريخ والهوية الفلسطينيين. تروي أم أحمد وهي مهجَّرة من أصل حيفاوي عن الأيام التي قضتها كمدرسة في إحدى مدارس الناصرة. كان عليها وزملائها أن ترفع العلم الإسرائيلي في ذكرى استقلال إسرائيل، وإذا سقط العلم على الأرض كانت تتعرض للتحقيق في أسباب ذلك. "كنا عبيدا مجردين من التفكير" قالت. كان مفروضا على المعلمين وأبنائهم أن يغنوا "هاتيكفا" أي النشيد الوطني الصهيوني. يدرّس الأطفال العرب منهاجا ينكر الهوية الفلسطينية بشكل صارخ، بينما تراقب الدولة المدارس العربية لكي تضمن أنها تنفذ الدور المطلوب منها. فقد كان النشاط السياسي للمعلمين الفلسطينيين سواء في داخل الصفوف أو خارج ساعات الدوام مراقبا بشكل دقيق. وكانت الدولة ترفض توظيف المعلمين أو تفصلهم من عملهم لأسباب "أمنية".

زيارة فعلية لمواقع فعاليات تهجير الفلسطينيين كنشاط لا توفره مدارس الفلسطينيين في إسرائيل بل تتعمد استثنائه. وتعي إسرائيل جيدا طاقة وفعل التاريخ الكامنين، فنظامها التعليمي يلعب دورا بارزا في دمج أبناء اليهود اجتماعيا، في تراث قومي واحد. وهي عملية ضرورية لأي أمة تتكون من مهاجرين مستوطنين. كان مفروضا على الطلبة الفلسطينيين اتباع المنهج الإسرائيلي، وبالتالي الرواية الاسرائيلية للتاريخ بالضبط كما هو مطلوب من أبناء أي أقلية أصلية في العالم. وتشير جوان رابابورت في دراستها لسكان جبال الأنديز الأصليين في كولومبيا، الى كيف استخدم المستوطنين الأوروبيين الأساطير كأدوات للسيطرة، ولحرمان الناس من التعرف على ماضيهم، الأمر الذي يمثل ضرورة قصوى لتنظيم حاضرهم، وهو نمط متناقل في أرجاء العالم الاستعماري.

زيـــارة فعلية لمواقع فعاليات تهجير الفلسطينيين كنشاط لا توفره مدارس الفلسطينيين في إسرائيل بل تتعمد استثنائه. وتعي إسرائيل جيدا طاقة وفعل التاريخ الكامنين، فنظامها التعليمي يلعب دورا بارزا في دمج أبناء اليهود اجتماعيا، في تراث قومي واحد، وهي عملية ضرورية لأي أمة تتكون من مهاجرين مستوطنين.

ربما يبدو انفصال الفلسطينيين عن حضارتهم وتاريخهم أوضح ما يكون في أوساط المجموعة المتبقية منهم بداخل أسرائيل. ففي ظل النظام التعليمي لوكالة الغوث الدولية–الأونروا، يتلقى الأطفال الفلسطينيين معرفة بالتاريخ الفلسطيني، والرواية الوطنية الفلسطينية. وأما في اماكن الشتات الأوسع فيتوفر للتلاميذ مدخلا لمعرفة التاريخ الفلسطيني على الأقل، ذلك إن لم يدرّس في مدارسهم. وبالرغم من أن الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل يتلقون تعليمهم بشكل منفصل عن التلاميذ اليهود، إلا أن الدولة تفرض عليهم منهاجهم التعليمي. تلعب زيارة مواقع الذاكرة وطبيعة المكان دورا محفزا للمجتمع، لتلمس التاريخ والذاكرة القومية التي يتم التنكر لها في المدرسة والتي تناقض الرواية الاسرائيلية السائدة.

كنا أنا وروضة مشاركتين في جولة جماعية نظمها جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل للقرى الفلسطينية المهجرة التي تشكل النصف الآخر من منطقة غزة حين كانت خاضعة للانتداب البريطاني ثم احتلت عام ١٩٤٨ (تقع اليوم في داخل الخط الأخضر ولا تعتبر جزءا من قطاع غزة). ويعتبر هذا النوع من الرحلات النشاط الأساسي المبني على أساس مجتمعي لجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين. وهو مرافقة خمسين شخصا ينتمون الى أجيال مختلفة الى مواقع قرى ذات أهمية مميزة في الرواية الفلسطينية. كثيرا ما نظمت رحلات مشابهة من قبل لجان قرى محددة، ومنظمات غير حكومية وأحزاب سياسية، بمناسبة ذكرى محددة مثل يوم الأرض أو يوم النكبة. فهنالك رحلات مصممة لأبناء المجتمع نفسه، وأخرى تهدف الى إبراز الرواية الفلسطينية البديلة وعرضها على الأخرين، كالوفود الأجنبية وممثلي وسائل الإعلام والإسرائيليين المهتمين.

مضمون الرواية

يساعد هذا الاسترجاع للتاريخ، الفلسطينيين على وضع أنفسهم في إطار حكاية أشمل استثنتهم منها اسرائيل، أو ربما استثنتهم منها مخاوفهم والقيود الجغرافية وأحيانا المجتمع الخارجي. فالفلسطينيون الموجودون في إسرائيل يواجهون تضاربا في الروايات، وهم لا يجدون مكانهم المريح في إطار الرواية الاسرائيلية ولا الرواية القومية الفلسطينية. فهم محرومون من الروابط مع جذورهم الفلسطينية باعتبارهم مواطنين اسرائيليين، ومع هذا تبقى حجارة التاريخ تحت أقدامهم.

يوفر النشاط المقام على مواقع الذكريات فرصة للفلسطينيين لكي يشعروا مرة أخرى بأنهم جزءا من رواية فلسطينية أكثر شمولا، وكذلك لإعادة تنشيط معرفتهم التاريخية، باعتبارها سلاح لمقاومة وجودهم في موقع ثانوي بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه. حال وصولنا لإحدى القرى أمسك أحد الرجال الذي بدا في الستينات من عمره بذراعي ليقول لي بانفعال: أن هذه هي قرية الشيخ أحمد ياسين والذي قتل قبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ (آب ٢٠٠٤). في موقع الذكريات يشعر اللاجئين المهجرين داخليا بعلاقتهم بالماضي مرفقة بالارتباط بنضال المجتمع الأوسع الذي فصلوا عنه بقسوة منذ ١٩٤٨.

وقد عزز تكثيف النشاطات الجماهيرية في مواقع القرى المهجرة العلاقات الخارجية، وكذلك الروابط فيما بين مجتمع المهجرين داخليا، حيث تجزأ نضالهم في كثير من المناسبات الى حملات خاصة بقرى محددة. إن التوجه للنشاطات الجماهيرية المشتركة وبمشاركة اللاجئين من قرى مختلفة وأعضاء اخرين من المجتمع الفلسطيني وكذلك أعضاء من الأغلبية اليهودية (مجموعات مثل زوخروت)، أكد مرة أخرى على أهمية قضية اللاجئين في داخل وخارج حدود ١٩٤٨.

قضية مجتمعية

بينما يعرّف اللاجئون المهجرون داخليا على أنهم المجموعة التي فقدت بالفعل بيوتها التي تأويها، إلا أن هنالك العديد من عناصر تجربتهم وذكرياتهم، مشتركة بينهم وبين مجموعات أكبر من السكان الفلسطينيين الذين بقوا في داخل الدولة اليهودية. فجميعهم يواجهون غموض المستقبل وجميعهم يواجهون نفس العقوبات لمشاركتهم في النشاط السياسي ولنشرهم أي شكل من أشكال الوعي المرتبط بالنكبة. فالعديد من الفلسطينيين الذين لا يعتبرون لاجئين، فقدوا أرضهم في حرب ١٩٤٨، وكذلك في عمليات المصادرة التي ما زالت مستمرة حتى اليوم. وبالرغم من أن اللاجئين أنفسهم نظموا وقادوا النشاطات الاحتجاجية واحياء الذكريات في مواقع القرى الا أن هنالك العديد من غير اللاجئين الناشطين في النضال الى جانبهم. فقد قالت حنان من الجديدة – المكر البالغة من العمر ١٨ سنة، والتي تشارك بشكل منتظم في رحلات جمعية المهجرين "لقد أتيت لأن أمي أخبرتني عن هذه الرحلات وبدت لي أمرا مثيرا للاهتمام. وبعدها أحضرت ابن عمي اللاجئ. فالقصة مهمة بالنسبة لي أيضا".

يساعد الاسترجاع للتاريخ عبر زيارة القرية المهجرة الفلسطينيين على وضع أنفسهم في إطار حكاية أشمل استثنتهم منها اسرائيل، أو ربما استثنتهم منها مخاوفهم والقيود الجغرافية وأحيانا المجتمع الخارجي.

---

* إيزابيل همفريز هي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراة في كلية سنتا ماريا بجامعة سوري، المملكة المتحدة. همفريز هي باحثة في شؤون المهجرين الفلسطينيين في الداخل. هذا المقال هو ملخص لورقة عمل قدمتها الباحثة الى ورشة عمل عقدها معهد فلورنسا التابع للجامعة الأوروبية في آذار الماضي لاستعراض عناصر الذاكرة واحيائها في أرجاء فلسطين والمهجر.



قرية صفورية في قضاء الناصرة (ارشيف بديل)

لن ننسى ...

الزاوية، قضاء صفد، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء صفد، ١٤٠ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

عمّوقة، قضاء صفد، ١٦٢ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

إندور، قضاء الناصرة، ٧١٩ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

الصالحية، قضاء صفد، ١,٧٦٣ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الملاّحة، قضاء صفد، ١,٠٣٢ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الخصاص، قضاء صفد، ٥٤٥ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

هرّاوي، قضاء صفد، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الدوّارة، قضاء صفد، ٨١٢ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

بيسمون، قضاء صفد، ٢٣ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

العابسية، قضاء صفد، ١,٤١٥ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

عرب صقرير، قضاء غزة ٤٥٢ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

كوفخة، قضاء غزة، ٥٨٠ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

ماروس، قضاء صفد، ٩٣ نسمة، هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

قبّاعة، قضاء صفد، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

فرعم، قضاء صفد، ٥٨٥ نسمة، هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

المحرّقة، قضاء غزة، ٦٧٣ نسمة، هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

زرنوقة، قضاء الرملة، ٢,٧٦١ نسمة. هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

القبيبة قضاء الرملة، ١,٩٩٥ نسمة، هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

السامرية، قضاء بيسان، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

دنّة، قضاء بيسان، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

المالكية، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

قدس، قضاء صفد، ٤٥٢ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

غرابة، قضاء صفد، ٢٥٥ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

زرعين، قضاء جنين، ١,٦٤٧ نسمة هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

نوريس، قضاء جنين، ٦٦١ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

خان الدوير، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

المزار، قضاء جنين، ٣١٣ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

اللجّون، قضاء جنين، ١,٢٧٩ نسمة. هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

بيت جيز، قضاء الرملة، ٦٣٨ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

هواجس عامة حول سؤال النكبة في الأدب الفلسطيني

بقلم: أنطوان شلحت*

لا يزال سؤال النكبة في عام ١٩٤٨ يشكّل أحد أهم الدوافع الرئيسة وراء العودة المستمرة من جانب الأدب الفلسطيني، جيلاً جيلاً ومرحلة مرحلة، إلى الماضي.

هذا الماضي بالنسبة للمبدع الفلسطيني، كائناً من يكون، هو بكيفية ما مرتكز الرفض للحاضر على مستوى الصيرورة، من جهة، ومتكأ الكشف عن مفهوم المستقبل والجديد على صعيد السيرورة والرؤيا (الحلم)، من جهة أخرى. ويتحدّد في صلب هذه العودة المستمرة واحد من الأطر العامة، التي تكاد تحمل سمة المرجعية، لحداثة التجربة الإبداعية الفلسطينية مع ما يمكن أن يحمله ذلك من اصطدامات، ليس هنا مكان الخوض فيها، مع المفهوم النظري المتداول لمصطلح الحداثة.

وكما يتجلى الأمر في الأدب الفلسطيني عموماً، فإن هذه العودة عادةً ما تحفل بتصوّر للماضي، ليس من المبالغة القول إنه يتمظهر في مناخ مغايرة تماماً عن تمظهرات الماضي في إبداعات شعوب أخرى. وحسبنا، للتدليل على هذه المغايرة، أن نتوقف ولو إشاريًا عند مفهوم "العودة إلى الماضي" في الكتابة الأدبية الإسرائيلية نظراً لكونها، هي أيضاً، موغلة في تقنيات التقاطع ما بين الأزمنة والتواريخ، في موازاة الكتابة الأدبية الفلسطينية وبمناقضة لها. إن هذا المفهوم الأخير، حسبما سبق أن أكدنا مرات عديدة، يقوم على مقاربة للماضي تعتمد في ميكانيكيتها وتقنياتها على ذاكرة "شديدة الوطأة" (حسب تعبير يسرائيل شاحك)، لعل أقرب نقطة زمنية لها هي "الكارثة النازية" (الهولوكوست)، بمقدار ما إنها تعتمد في الوقت نفسه على "رؤيا" للمستقبل تمثل عليها، أكثر شيء، عبارة "السنة المقبلة في القدس" الرائجة جدًا. ولهذا فان المقاربة للماضي هنا تتمظهر في مناخ تعبر عن مماشاة مع الحاضر بصفة ايجابية. بينما نستطيع القول إن المبدع الفلسطيني في لا وعيه، إن لم يكن في وعيه التام، يرفض التماشي الإيجابي مع الحاضر الذي يتعامل معه، على الرغم من تصوره للماضي ومقاربته له. فإن الحاضر، هنا والآن، ليس حاضرًا مرغوبًا بمقدار ما هو "حاضر حتى إشعار آخر" أو "حاضر بالوكالة" مقطوع عن الماضي، وإن شئنا التحديد متجه نحو مستقبل لا مهرب من أن يشكل ذلك الماضي آصرة عضوية في سياق استشراف واستشفاف هوية محددة له.

في حالة "حداثة" الأدب الفلسطيني، ارتباطًا مع "سؤال النكبة"، نصادف عنصرين متصلين مبنىً ومعنىً: الأول- عنصر بناء الذاكرة الوطنية والثاني – عنصر بناء المكان، وعادة ما يتم ذلك عبر تفنين السيرة الذاتية أو تصعيد السيرة الذاتية إلى مستوى الأثر الأدبي. وبهذين العنصرين في الأدب الفلسطيني، في الشعر مثلما هو الشأن في القصة القصيرة والرواية والسينما والمسرح والفنون التشكيلية الخ.... يبني المبدع الفلسطيني ذاكرة وطنية حكائية تجمع شتات الشعب الفلسطيني في أرجاء المعمورة كافة. وبتكوينه هذه الذاكرة يبلور الأدب الفلسطيني لنفسه كثافة وجدانية ويعطي ذاته حقّ تأطير هويته من خلال منظور وتصور يقاربان، في الآن نفسه، أحلام الفلسطيني وهواجسه وبالأساس مفهوم الشعب الفلسطيني لمستقبله وتصوره لهذا المستقبل.

"فكرة الذاكرة الوطنية إن أصابها الخراب أعطبت المهزوم إلى الأبد، وألقت به إلى حياة مبتذلة، هي صورة أخرى عن موت مبتذل ولا كرامة فيه". هذه المقولة للناقد فيصل درّاج (من دراسته المتميزة حول "صور اليهودي الغائمة في مرايا غسان كنفاني"، التي ظهرت أول شيء في مجلة "الكرمل"، العدد ٥٣) فيها ما يحيل إلى مقاربة "سؤال النكبة" في الأدب الفلسطيني. أن تبني الذاكرة الوطنية الفلسطينية أو لا تكون- هذا هو السؤال. ومن بعد ذلك للغة أن تتفجر وتتشظى، وللتقنيات الفنية أن تصطرع.

وأن تبني الذاكرة الوطنية يعني، من باب أولي، أن لا تكفّ عن العودة إلى الماضي وعن تعيين الأمكنة من قرى ومدن ووديان ومساجد وأديرة وغيرها. وتتمفصل هذه الأمكنة على محور الزمان الذي مضى، محور الماضي بجراحه التي لم تلتئم. وهذا ما يمنح المشروعية الفنية لأدب السيرة الذاتية.

في كل مكان من عالمنا يعيش الإنسان في المكان. أما الإنسان الفلسطيني فان المكان يعيش فيه. تحضرني هنا مقولة إن الوعي بالمكان هو أشبه بشاعرية بصرية يستسلم لها المرء بعفوية، دونما تفحص أو نقد، ربما لأنها تزيد من حدّة الملاحظة وحدّة المتعة الحسية بشكل يمكن تعيينه قياسًا إلى متعة الوعي بالزمن، التي تتخطى الحواس والتعين المباشر. من هنا تبني الفكرة الفلسطينية حول "وعي المكان" اشتقاقاتها ودلالاتها. من هنا أيضًا تستمد هذه الفكرة مقايستها التي ليس أبسطها إحساس جبرا ابراهيم جبرا بأن "المكان ينبض نبض جسم حيّ تراكم فيه الزمن، ثم انضغط انضغاط النور في الماس". "ولهذا- أضاف- يغدو إدراكنا للمكان تأكيدًا على وجودنا بأبعاد يستحيل قياسها، في منطقة قد تقع بين الوعي والحلم، ولكنها تقع حتمًا في القلب مما نسميه الحياة أو الكينونة البشرية، كما أنها في القلب من التجربة التاريخية نفسها". في هذا القول أفكار كثيرة، تبقى أهمها فكرة الذاكرة الوطنية ودلالة خرابها التي أشير إليها في الجملة المقبوسة عن فيصل دراج أعلاه.

> **الماضي بالنسبة للمبدع الفلسطيني، كائناً من يكون، هو بكيفية ما مرتكز الرفض للحاضر على مستوى الصيرورة، من جهة، ومتكأ الكشف عن مفهوم المستقبل والجديد على صعيد السيرورة والرؤيا (الحلم)، من جهة أخرى.**

وهناك كذلك فكرة الوعي. وفي القلب منه الوعي التاريخي، الذي لا تنفك فكرته الرئيسة توجب مقاربته في محور يتوسط قطبي البحث والذاكرة. ومن نافلة القول إن الوعي التاريخي، في أشكاله كافة، يؤدي دوراً اجتماعياً متقدماً جداً وبالأخص في المجتمعات الحديثة. الوعي التاريخي يزوّد هذه المجتمعات بما تحول الحداثة دون تزودها به، وهو الشعور بالتراص الجماعي وبالدلالة الوجودية الكيانية. وبالانطلاق من هذا فانه يسهم، إلى درجة كبيرة، في بلورة واستنساخ الهوية القومية أو، على النقيض من ذلك، في تغيير هذه الهوية أو تفكيكها (مثل هذا الإجراء حاصل مثلاً في المجتمع الإسرائيلي).

لئن كان كل ما تقدّم ذكره، وهو ما عرضنا له بنظرة طائر، يشي بجانب هام مما تحقق في موضوع الأدب الفلسطيني و"سؤال النكبة" فإن البحث حول ما لم يتحقق يتعين عليه أن يندرج في سياق الملاحظات العمومية التالية:

> **في حالة "حداثة" الأدب الفلسطيني، ارتباطًا مع "سؤال النكبة"، نصادف عنصرين متصلين مبنىً ومعنىً: الأول- عنصر بناء الذاكرة الوطنية والثاني - عنصر بناء المكان، وعادة ما يتم ذلك عبر تفنين السيرة الذاتية أو تصعيد السيرة الذاتية إلى مستوى الأثر الأدبي.**

أولا: التصوّر الذاتي الفلسطيني الإيجابي لا يزال معظمه يستمد مقوماته ومقولاته، إلى حدّ مفرط أحياناً، من مدى تعارضه مع التصور السلبي- للإسرائيلي- سواء كان هذا تصوراً غيرياً في قراءة الفلسطينيين أو تصوراً ذاتياً في قراءة الإسرائيليين أنفسهم أو بعضهم. وهذا الأمر يحول دون التحليق في فضاءات الإبداع العربي والإبداع الإنساني العالمي الأبعد مدىً والأشمل دلالة. وهذه الملاحظة لا تتغيّا الاستئناف على التصور الذاتي الإيجابي الفلسطيني إلا في حدود انحصاره في نطاق هذا الحقل الدلالي دون غيره من الحقول الدلالية. ولعل دراسة فيصل دراج، التي أشرت إليها في سياق سابق، هي من الدراسات الرائدة التي توسع رقعة التفحص والنقد والحكم حول هذه النقطة بالتحديد.

ثانيا: إذا كانت الملاحظة السالفة تمس بالانتقاد، ضمن أشياء أخرى، فكرة معرفة الذات في الأدب الفلسطيني عموماً وبالأخص في هيئة اشتقاقها الحصري من معرفة الآخر، فإننا مطالبون ترتيباً على ذلك بأن نفرق بين مستويين من التفكير المعرفي: مستوى "عنصر المعرفة" ومستوى "صورة المعرفة". وربما يستدعي البحث التاريخي- الاجتماعي التعامل وفق هذا التفريق أكثر مما تستدعيه الكتابة الإبداعية. أقصد بذلك الرؤية "القديمة" أو "التبريرية" مقابل الرؤية "الجديدة" أو "الانتقادية". غير أن استبعاده، في الكتابة الإبداعية الفلسطينية، من شأنه التأدية إلى ثنوية فجائعية تتراوح بين حدّين لا أكثر: الأول فلسطين الضائعة والثاني القوة التي اغتصبتها (الصهيونية). بينما يشتمل المشهد على حدود أخرى ليست اقل أهمية ودلالة. ونجافي الحقيقة إذا لم نقل إن هناك اتجاهاً في الأدب الفلسطيني لا يحصر نفسه عامداً في شرنقة هذه الثنوية.

ثالثا: هل يشكّل مصطلح "سؤال النكبة" أصلاً معرفياً "طاهراً" بحيث يمكننا أن نحتكم إليه في سبيل عقد المقارنات وتكوين إجابات محددة على التساؤل حول ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق في مقاربة الأدب الفلسطيني له؟

يحيلنا هذا إلى التاريخ بين نطاقي مذهبين هما الموضوعية والنسبية والمتضادات بينهما مثل: الأصل والإعادة، الكتابة والوقائع، الواقع والتمثيل. ولا بدّ من تعميق الجدل حول البحث التاريخي غير أن المطلوب، فيما يختص بالأدب الفلسطيني، تأسيساً على هذا الجدل، هو الاستيعاب الجديد للتاريخ أكثر مما هو إعادة تمثيل هذا التاريخ.



---

*أنطوان شلحت هو كاتب وناقد فلسطيني من مواليد عكا عام ١٩٥٦. درس في جامعة حيفا، وشغل مناصب عدة منها رئيس تحرير صحيفة "فصل المقال"، وقائم بأعمال رئيس تحرير جريدة "الاتحاد"، كما يشغل السيد شلحت منصب المدير الفني لمسرح الكرمة في حيفا. من مؤلفاته، "غسان كنفاني- الرجل تحت الشمس، مقالات" (١٩٨٠)؛ "أبو سلمى- الرمز والقصيدة، مقالات" (١٩٨١)؛ "سميح القاسم- من الغضب الثوري إلى النبوءة الثورية، مقالات" (١٩٨٣)؛ "أسطورة التكوين- عن الثقافة الإسرائيلية الملفقة" (١٩٩١)؛ "في النقد والواقعية، دراسات نظرية" (١٩٩٥)؛ "على فوهة البركان، متابعات نقدية عن الأدب الفلسطيني" (١٩٩٦)؛ "ثقوب في الثقافة الآخروية، متابعات عن الثقافة والواقع الثقافي الإسرائيلي" (١٩٩٨).

النكبــة والمســرح الفلسطينــي

بقلم: د. عبـد الفتـاح أبـو سـرور*



أطفال من فرقة مسرح الرواد في إحد العروض (ارشيف بديل)

ربما كان قدرنا ان نكون دائما شعبا يتأرجح بين احتلال أو إنتداب أو وصاية او إحتلال مرة أخرى.. وربما كان ذلك السبب الرئيس في اجتماع معظم فنوننا التعبيرية حول مقاومة هذه الاحتلالات على مر العصور، وانتهاء بالاحتلال الاسرائيلي الذي ما زال جاثما كالموت الثقيل على صدر مقاومتنا الشرعية والجميلة.

ولأننا نعيش نكبة مستمرة، كلا واجزاء، منذ سبعة وخمسون عاما، ولأن الذئاب تحوم حول ذاكرتنا وحقوقنا المصونة دوليا والمفرط بها من دولة الاحتلال وبعض اقزام التاريخ من ابناء جلدتنا وغيرهم، كان لا بد لنا من استمرار انعاش ذاكرة الأجيال الفلسطينية. وتعددت طرق انعاش هذه الذاكرة، فهناك ملابس وحلي وادوات، حملها المهجرون الذين أجبروا على اللجوء، أو مفاتيح أبواب بيوتهم التي اغلقوها او لم يغلقوها، والتي لا يخلو منها أي بيت. وهناك التاريخ الشفوي، او الكتب التاريخية، او قصص اللاجئين والنازحين والمهجرين في الوطن والمنفى، او قصائد وروايات تسطر ملاحم شعب في مقاومة مستمرة، او لوحات فنية تجسد مأساة تتكرر في واقعيتها كل يوم، او أفلام ومسلسلات ولقاءات وندوات تلفزيونية واذاعية تحيي ذاكرة جيل عاش التهجير الأول والثاني وسياسة "التطفيش" المستمرة التي تتبعها حكومة دولة الاحتلال. أو اعمال مسرحية تجسد على خشبة المسرح تاريخا كاملا نزح معنا من ماضينا ليسكن حاضرنا ومستقبلنا.

إن تجسيد النكبة والجرح الفلسطيني النازف على المسرح، لم يكن وراءه حبنا للحزن وعشقنا للبكاء على مآسينا، ولكن إحياء للذاكرة الفلسطينية والعالمية وتقديما لمأساتنا للجمهور كما نحن عشناها ونعيشها، لا كما ينقلها الآخرون عنا. وكان الهدف الأكبر هو هذا الجيل الفلسطيني الناشئ، حتى يعيد قراءة تاريخه ومأساته، ولا ينسى.

ما الذي يجعلنا نقاوم؟ ما الذي يميزنا كشعب، ويجعلنا رغم المأساة نجد بارقة أمل، ورغم الحزن نجد لمسة جمال، ورغم القهر الشديد، تحركنا أوتار العود وعزف الناي؟ ما الذي يميزنا كشعب يعيش تحت وطأة الاحتلال، فنضحك لنكتة، ونرفض أن نعيش مسوخا حزينة تستجدي الشفقة وتتسول الحق؟ إننا نُصِّر على هذه المقاومة، ونرفض التزحزح عن حقوقنا كي نحافظ على إنسانيتنا، وعلى انتمائنا البشري ونرفض الأقفاص التي تحاول دولة الاحتلال ان تسجننا فيها اعلاميا وميدانيا وتزرع في اذهان العالم بأننا لسنا سوى شعب همجي متوحش لا يمت للإنسانية بصلة حتى باتت كلمة فلسطيني في بعض الدول او المجتمعات مرادفة لأرهابي. ولأننا بشر ونحترم انسانيتنا، ولنا حقوق مسلوبة، فإننا نرفض ان نتخلى عن هذه الحقوق.

وجاء المسرح الفلسطيني ليكون وسيلة من وسائل المقاومة المستمرة ضد سياسة تغيير التاريخ وطمس الهوية والثقافة والحضارة الفلسطينية التي تنتهجها دولة الاحتلال ومن حالفها. فقام المسرحيون الفلسطينيون باستخدام أرقى الوسائل الحضارية والانسانية للتعبير عن همومهم وهموم شعبهم.. ولأن المسرح، فن جميل وراق، ولأن العلاقة مباشرة بين المشاهد والممثل والكلمة.. ولأن المسرح وسيلة تثقيف وتعليم وتحريض استخدمت على مر العصور، فقد كان من اقوى ادوات المقاومة الجميلة.

وأنا هنا لست بصدد صياغة تاريخ المسرح الفلسطيني، إلا انه من الجدير التذكير بأن المسرح الفلسطيني شهد بداياته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، من خلال عدة محاولات لها اهميتها التاريخية، وربما نجد بداياته في العام ١٩١٩، حيث عرفت مجموعة من الأسماء التي اهتمت بالكتابة للمسرح ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٩، وعلى رأسهم جميل حبيب بحري، والأخوة صليبا ونصري وجميل وفريد الجوزي. وقد ساهم تأسيس الإذاعة الفلسطينية في القدس سنة ١٩٣٦ بإدارة إبراهيم طوقان في تنشيط الحركة المسرحية وخصوصا نشاط عائلة الجوزي التمثيلي البارز في هذه الإذاعة.

خرجت في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية مسرحيات تحارب الصهيونية وتحض على عدم بيع الأراضي لليهود، وركز بعض الكتّاب على الكتابة المسرحية الموجهة ضد النفوذ الأجنبي وتدخله في شؤون العرب الداخلية.

وأصابت صدمة النكبة المسرح الفلسطيني بخيبة أمل كبيرة بعد النشاط البارز والمحطات الهامة التي حققها زمن الانتداب البريطاني، رغم صرامة الرقابة البريطانية ضد المسرحيات السياسية، فتشتت شمل فناني المسرح الفلسطيني وهاجر معظمهم إلى الأردن حيث بدؤوا نشاطا مسرحياً فلسطينياً هناك. وبعد انطلاقة الثورة تشكلت الكثير من الفرق المسرحية الفلسطينية في بعض الأقطار العربية وفي داخل الأراضي المحتلة رغم كل الحواجز والقيود، وفي الشتات خارج فلسطين وبمبادرة من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح تشكلت جمعية المسرح الفلسطيني سنة ١٩٦٦ في دمشق وقدمت أعمالا في عدة عواصم عربية.

وكان الإنتاج المسرحي الأول للمسرح الوطني الفلسطيني مسرحية "محاكمة الرجل الذي لا يحارب" وهي من تأليف ممدوح عدوان وإخراج حسن عويني، وبعدها قدمت الفرقة مسرحية "العصافير تبنى أعشاشها بين الأصابع" تحت عنوان "الكرسي" من تأليف الشاعر معين بسيسو ومن إخراج خليل طافش، وقد حققت هذه المسرحية شهرة كبيرة وصدى واسعا ليس في الوطن العربي فحسب بل في كثير من البلاد الأوروبية أيضا وذلك عندما مثلت فلسطين في مهرجان المسرح العربي في الرباط عام ١٩٧٤ ويقول خليل طافش: "أنا اعتبر مسرحية محاكمة الرجل الذي لم يحارب للشاعر الفلسطيني ممدوح عدوان بداية خلق مسرح فلسطيني بالمعنى الكامل". كما قدمت الفرقة مسرحيات أخرى مثل "شعب لن يموت" من تأليف فتى الثورة وإخراج صبري سندس، و"الطريق" من تأليف وإخراج نصر الدين شمّا، و"حفلة من أجل ٥ حزيران" من تأليف سعد الله ونّوس وإخراج علاء الدين كوكش. وقد شهدت الحركة المسرحية تطورا ملحوظا بعد ١٩٦٧، وقد ظهر أول تجمع مسرحي في الضفة الغربية في شباط ١٩٧٥ تحت اسم "تجمع العمل والتطوير الفني" كعلامة مسرحية بارزة في الأراضي المحتلة سبقها وتلاها العديد من الفرق المسرحية الهامة التي ظهرت في مختلف مدن الضفة الغربية منها على سبيل المثال لا الحصر، فرقة عائلة المسرح التي تحولت إلى فرقة بلالين ثم بلا لين، دبابيس، صندوق العجب، الحكواتي، المسرح الوطني الفلسطيني، القصبة في القدس وقد تحولت إلى رام الله في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، عشتار لتعليم وتدريب المسرح، مسرح السنابل وعناد وأيام المسرح وغيرها. بالاضافة الى الفرق المسرحية والفنية التي انشئت في المخيمات مثل مسرح الرواد في مخيم عايدة.

وقد كانت النكبة، وما تلاها من الهم الفلسطيني عجينة أساسية في معظم الاعمال المسرحية التي قدمها المسرح الفلسطيني. وكما يقول المخرج الفلسطيني فؤاد عوض في مداخلة ألقاها في مهرجان قرطاج - تونس ٢٠٠٤: «يمكنني ان أجزم بأن ميزة المسرحية الفلسطينية هي العودة الى المكان والزمان اللذين توقفا بالنسبة لنا في فلسطين عام النكبة عام ٤٨». ويتابع الفنان فؤاد عوض "في الواقع، عدم التوازن او الخلل في التوازن هو عنصر ومركّب اساسي في درامية المسرحية الفلسطينية بشكل عام والتي تعتمد على مبدأ كان لنا بيت وأرض، وكانت لنا حياة جميلة في القرية او المدينة او الريف، ولكن دائرة الحياة مزقت هذا النسيج، وقامت الحرب بتمزيق اوصال العائلة الواحدة والشعب الواحد".

ولأننا شعب نحب الحياة، ولا نريد ان نولول على ما فات، ولأننا نقاوم، فقد قمت بتأليف وإخراج مسرحية "إحنا اولاد المخيم"، حيث قامت بتمثيلها فرقة أطفال مسرح الرواد في مخيم عايدة، وقالت الصحف عنها: "بين الضحك والدموع، أطفال مخيم عايدة جسدوا المعاناة الفلسطينية"؛ "مسرحية - نحن اطفال المخيم – تعيد قراءة تاريخ القضية الفلسطينية على مسرح الهناجر"، "تاريخ فلسطين على مسرح في القاهرة" وغيرها من المقالات. نعم أردت تجسيد هذه المعاناة الفلسطينية المستمرة على المسرح، وإعادة قراءة التاريخ كما عشناه ونعيشه، وأن أستفز الصمت العربي والعالمي الثقيل من خلال جولات عروض محلية ودولية. وأن تبقى ذاكرتنا حية، بماضيها وحاضرها ومستقبلها، وأن تبقى أسماء قرانا، التي دمرتها عصابات الصهاينة وغيرت اسرائيل أسماءها، عربية. ولأقول أيضا، أننا كشعب يقاوم أيضا بطرق سلمية وجميلة وبعيدة عن العنف، إلا ان هذا النوع من المقاومة لا يعني التخلي عن الحقوق والرضى بفتات وبقايا موائد أوسلو وجنيف والمبادرات المخزية من أناس فقدوا الحياء وفرطوا بحقوق شعبهم المعترف بها دوليا.

ما الذي يجعلنا نقاوم؟ ما الذي يميزنا كشعب، ويجعلنا رغم المأساة نجد بارقة أمل، ورغم الحزن نجد لمسة جمال، ورغم القهر الشديد، تحركنا أوتار العود وعزف الناي؟ ما الذي يميزنا كشعب يعيش تحت وطأة الاحتلال، فنضحك لنكتة، ونرفض أن نعيش مسوخا حزينة تستجدي الشفقة وتتسول الحق؟ إننا نُصِّر على هذه المقاومة، ونرفض التزحزح عن حقوقنا كي نحافظ على إنسانيتنا، وعلى انتمائنا البشري ونرفض الأقفاص التي تحاول دولة الاحتلال ان تسجننا فيها اعلاميا وميدانيا وتزرع في اذهان العالم بأننا لسنا سوى شعب همجي متوحش لا يمت للإنسانية بصلة.

إن تجسيد النكبة والجرح الفلسطيني النازف على المسرح، لم يكن وراءه حبنا للحزن وعشقنا للبكاء على مآسينا، ولكن إحياء للذاكرة الفلسطينية والعالمية وتقديما لمأساتنا للجمهور كما نحن عشناها ونعيشها، لا كما ينقلها الآخرون عنا. وكان الهدف الأكبر هو هذا الجيل الفلسطيني الناشئ، حتى يعيد قراءة تاريخه ومأساته، ولا ينسى، لأن الصهاينة يريدون منا أن ننسى، في حين أنهم لا يكلون ولا يملون بتذكير العالم بما أصابهم. ولأن نسيان الحق جريمة لا تغتفر، والتفريط بهذا الحق جريمة أبشع وأكبر.

---

* د. عبد الفتاح أبو سرور من مواليد مخيم عايدة في عام ١٩٦٣، وتعود عائلته أصلا الى قرية بيت نتيف في محافظة القدس. درس في جامعة بيت لحم، وحصل على شهادة الدكتوراة من جامعة باريس نورد في موضوع الهندسة البيولوجية الطبية. عمل بعدها في مناصب عدة ومنها محاضرا في جامعة بيت لحم. أسس أبو سرور في العام ١٩٩٨، مسرح الرواد ولا يزال يقوم على إدارته. د. أبو سرور هو أيضا عضو في مجلس إدارة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

لن ننسى...

بيت سوسين، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

الحمرا، قضاء بيسان، ٨٤٧ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

مسيل الجزل (الزيناتي)، قضاء بيسان، ١١٦ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

أم عجرة قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

هوج، قضاء غزة، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

حزيران ١٩٤٨

سجد، قضاء الرملة، ٤٢٩ نسمة، هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

النبي روبين، قضاء الرملة، ١,٦٤٧ نسمة، هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

يبنه، قضاء الرملة، ٦,٢٨٧ نسمة، هجرت في ٤ حزيران ١٩٤٨.

قاقون، قضاء طولكرم، ٢,٢٨٥ نسمة، هجرت في ٥ حزيران ١٩٤٨.

ياصور، قضاء غزة، ١,٢٤١ نسمة، هجرت في ٩ حزيران ١٩٤٨.

البروة، قضاء عكا، ١,٦٩٤ نسمة، هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

جولس، قضاء غزة، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

تموز ١٩٤٨

خربة جدين قضاء عكا، ١,٧٤٠ نسمة، هجرت في ١ تموز ١٩٤٨.

المسمية الصغيرة (حورانية)، قضاء غزة، ٦١٥ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

المسمية الكبيرة، قضاء غزة ٢,٩٢٣ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

الجلدية، قضاء غزة، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

عبدس، قضاء غزة، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

بعلين، قضاء غزة، ٢٠٩ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

صميّل، قضاء غزة، ١,١٠٢ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

التينة، قضاء الرملة، ٨٧٠ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

تل الترمس، قضاء غزة، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قسطينة، قضاء غزة، ١,٠٣٢ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

إدنبة، قضاء الرملة، ٦٨ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

جليا، قضاء الرملة، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قزازة، قضاء الرملة، ١,٠٩٠ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

الخيمة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

برقوسيا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

مغلس، قضاء الخليل، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

تل الصافي، قضاء الخليل، ١,٤٩٦ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

رنتية، قضاء يافا، ٦٨٤ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

في إنتظار القيامة

بقلم: سليمان شفيق *

أحبائي من منكم يبقى لكي أحيا سنة.. سنة أخرى.. منذ أن وافقت على كتابة مقال عن ذكرى النكبة الأولى العربية، نكبة فلسطين، وأنا لم أكف لا عن التأمل.. ولا عن الكتابة في مخيلتي. عشرات الأفكار، مئات السطور، خرجت من العقل.. الى المخيلة... إرتدت بعد أن رفضها القلب، أفكار سياسية عربية... عن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.. أيها الصامدون هناك... ثورة حتى النصر.. وغيرها من تلك الأفكار والشعارات التي انتهى عمرها الإفتراضي، أفكار طوباوية عن السلام مثل سلام الشجعان، سلام يطل من فوهة البندقية، وغيرها من الأفكار التي انتهى عمرها الإفتراضي أيضا. لقد تعبت..

نعم.. أريد أن اكتب عن الحاضر الآتي، لا أريد ان أكتب أفكارا مهما كانت صحتها فقد استهلكها جيلي والأجيال السابقة، أريد أن أكتب لجيل ما بعد صبرا، جيل ولد مع أوسلو، ذلك الجيل الذي يحمل في يده اليمنى بندقية، وفي يده اليسرى أغصان الزيتون، يخرج في الصباح الباكر الى حاجز ايريز ليعمل في اسرائيل، أو الى المدرسة الثانوية او الجامعة، يقابل إسرائيليين يقطعون أوصال جسد وطنه وآخرون يساعدون في العمل، او في المظاهرة طلبا للحق الفلسطيني. لهذا الجيل.. جيل نديم.. ورولا.. وزياد.. وزهوة.. أكتب.

أكتب دون وصاية... وأطالبكم أن ترفضوا كل الوصايا.. وتلك هي الوصية الاولى. ثم لا تتخلوا عن الحب.. فهنالك حبان.. حب شامل.. وحب تفضيلي.. والحب الشامل تواجهون به الظالم بكل السبل والطرق حتى يرجع عن ظلمه... والحب التفضيلي ان تعطوا كل شيء لا للذين يحبونكم كأشخاص بل للذين يحبونكم كأرض. ثم فرقوا بين الحرب والسلم. لأن الحرب وسيلة اما السلم فهدف. في الحرب تستخدم الحيل والتكتيك والمباغتة، أما في السلام فلا تستخدم الا الحق. ثم لا تخافوا ممن يغتالون الجسد، بل خافوا ممن يغتالون الروح.. فلا تخافوا من اليمين الناشىء الاسرائيلي... فهم أكبر ضمانة لبقاء القضية ساخنة حية، وخافوا من الذئاب الذين يرتدون ثياب الحملان في اليسار، فهم يسلبونكم روحكم بطرق سلمية ودية، فكونوا حكماء كالحيات وودعاء كالحمام. ثم طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله. ولا تهتموا لجنسيتهم ولا لونهم ولا ديانتهم او مقدار ما يقدمونه، بل إهتموا بمواقفهم التي لا تحيد عن حقك في الأرض مهما أخطأتم في إستخدام الوسائل للحصول على الحق، ولا تهملوا انتقاداتهم.. ولكن ركزوا على مواقفهم في أرضكم... ثم حافظوا على أجسادكم وأرواحكم.. وحافظوا على أجسادكم حتى النفس الأخير، لان أجسادكم هي أرضكم، وأرض بلا أجساد .. هي أرض غير صالحة للزراعة ولا للحصاد. ولأن أرواحكم هي التي تقود أجسادكم، والجسد والروح هما مركز القلب والعقل والإرادة... فإن حافظتم على أجسادكم وارواحكم... صرتم ارضا مزروعة بالبشر.. فالحبة تعطي سنبلة والسنبلة تعطي مائة حبة. وإذا لم تحافظوا على أجسادكم وأرواحكم ستصيرون ارضا بلا بشر... أرضا بلا حصاد، وتلك هي جدلية الأرض والبشر، الروح والجسد، القلب والعقل، العاطفة والإرادة، وهكذا فنحن الذين يموت افضلنا لكي يبقى الأخرون على الأرض بلا دموع.

أحبائي من منكم يبقى لكي أحيا سنة.. سنة اخرى فقط.. لكي أعشق عشرين مدينة من فلسطين، وأرقص مع عشرين امرأة من فلسطين وأقبل أيادي عشرين رجلا من فلسطين. أحبائي.. الشهداء.. ومشاريع الشهداء من الاحياء... أتوق إليكم.. وأخاف أن أموت كالبعير على فراشي.. اريد ان أعبر مع المسيح الفلسطيني الجلجله، أصلب مع مسيحنا.. أتألم معكم، لكي أرى المجد المقبل من فوهات عيونكم. أناديكم... أناديكم.. أشد على اياديكم... وأبوس الأرض تحت نعالكم وأقول أفديكم... أتمنطق بالحطة الفلسطينية مع المسيح، أغسل ارجلكم، أتناول العشاء الأخير معكم، أحمل صليبكم.

وها أنا للمرة السابعة والخمسين أنتظر القيامة في المكان ذاته، وكلي رجاء ان الثلاثة ايام لم تأت بعد... وكما قام المسيح... ستقوم فلسطين ديمقراطية علمانية على كامل التراب... نعيش فيه جميعا يهودا وعربا مسلمين ومسيحيين. أحبائي.. كل سنة ونحن ننتظر القيامة بالحلم.. محتضنين الرجاء... ولن تسقط البندقية ولن يسقط غصن الزيتون... ويبقى الإيمان والرجاء والمحبة ولكن أعظمهن المحبة... وكما أن المحبة لن تسقط ابدا ففلسطين لن تسقط ابدا..

---

*سليمان شفيق هو كاتب وصحفي وباحث مصري له العديد من الكتابات الأدبية والبحثية، كما قدم العديد من الأوراق والكتابات في الشان القبطي المصري ابرزها، "الأقباط بين الحرمان الوطنى والكنسي" (القاهرة، ١٩٩٦).

سـلام عليـك يـا أم الزينـات

بقلم: خالد منصور *

رغم كبر سنّ والدي إلا انه لم يكن يتعب من التجوال في البلدة، وكان يقضي ساعات وساعات هائما على وجهه في دروبها القديمة، وكأنه يبحث عن شيء ما كان قد نسيه عند خروجه الأخير من البلدة.. وأصرّ أبي على أن أطأ بقدمي معظم قطع الأراضي التي كان يحفظ أسماءها كما يحفظ أسماءنا نحن أبناؤه.

" أنا من الربّة البيضاء، التي سيقيم الله عليها عرشه يوم القيامة، ليحاسب البشر "، بهذه الكلمات التي قد لا يعادلها أي كلام آخر في الفخر والاعتزاز، وصف أبي بلدته أم الزينات، كلمات سمعتها في طفولتي وحفرت من يومها في قلبي وعقلي ووجداني.. صحيح أنني قلت يوم سمعتها من أبي أنها كادت تلامس الكفر–لأن أبي (وهذا ما ظننته حينها) قد غالى بوصف بلدته حتى جعلها قطعة من الجنة والفردوس العظيم–. إلا أنني وبعد أن كبرت وذهبت إلى هناك لزيارة أطلال البلدة برفقة أبي في العام ١٩٧١، دهشت كثيرا من جمالها وطبيعتها الفتانة، وقلت حينها: لقد كان أبي على حق.. !! فأم الزينات هي الجنة بعينها، فيها الجبل الشامخ – جبل الكرمل– وما أدراك ما الكرمل.. !!، وفيها الغابات والأحراش، وفيها الينابيع والآبار، فيها السهل المنبسط الخالي حتى من الحصى، وفيها الوعر وكروم الزيتون..

قرية كانت تربض كالقلعة على سفوح جبل الكرمل العظيم، لتطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة، وعلى سهل مرج ابن عامر من الجهة الأخرى، وتنبسط أراضيها كالكف في سهل الرّوحة الفسيح، لتنتج الحنطة والبقوليات والذّرة، بالإضافة إلى ما تنتجه أراضيها الجبلية من زيتون وكل ما تشتهيه الأنفس من أصناف الفواكه كالتين والرمّان والعنب والصّبر.. كانت أم الزينات تبعد عن مدينة حيفا الساحرة ١٧ كم باتجاه الجنوب الشرقي، ويحاذيها من الغرب قرية اجزم وأحراش الكرمل، ومن الشمال قرية الدّالية الدّرزية وكذلك أحراش الكرمل، ومن الشرق واد الملح ومرج ابن عامر، ومن الجنوب قرية الريحانية وسهل الروحة.

كانت أم الزينات قرية بسيطة هادئة لم يتجاوز عدد سكانها في العام ١٩٤٨، ١٧٥٠ نسمة، وأهلها فلاحون حقيقيون، يحبون الأرض كحب أبنائهم، فلم يفرّطوا في شبر منها، ولم يبيعوا حبّة تراب واحدة للغاصبين والسماسرة، كانت وادعة وفي نفس الوقت حصينة، فاستحقّت ما قاله عنها الثائر الفلسطيني الكبير أبو درّة بأنها البلد الأمين، وبالفعل شكّلت الملاذ الأمين للثائرين على الاستعمار البريطاني، وللمقاومين للزّحف اليهودي الاستيطاني، ولم يستطع المحتلون الإنجليز إلقاء القبض على أي من الثّوار في أراضيها، رغم أنها عرفت كقاعدة خلفية أساسية للثوار، وهو الأمر الذي أكّدته وقائع معركة أمّ الدّرج الشهيرة.

دخلتها أول مرة بصحبة أبي الذي عرّفني بكل معالمها، بآبار مياهها العذبة – كبير الهرامس وبير الناطف وبير شمهورش– وعيون مائها كعين البويضة وعين الصفصافة وعين الشّمالات وعين الشّقّاق، وعين الحاج ونبع العلّيقة وواد أبو نمر... وأخذني إلى آثارها القديمة ليؤكد لي عراقتها وجذورها الضاربة في عمق التاريخ، فعرّفني بمغر النّواميس ومغارة المعلّقة، وأصرّ على أن أطأ بقدمي معظم قطع الأراضي التي كان يحفظ أسماءها كما يحفظ أسماءنا نحن أبناؤه. فاصطحبني إلى جورة البير والبطيحي والحج حسن، وخلة الجاج وبكّار والمصرارة وواد الملح، وجرماشة والمظبعة وذراع نجم وخلة التينة، ووعرة الزيتون والمل وخلة الزّرد والمقشور، وأم القدور وأبو الواويّات وأم السّحالي..

عرّفني على مواقع البيادر الغرابا والبيادر الشراقا حيث كانت تقام الأعراس وليالي السّمر والأفراح.. وعرّفني على موقع الجامع والمدرسة والمقبرتين – القديمة حيث كان جدي الأول محمد الحمد قد دفن، وكذلك المقبرة الجديدة.. عرفني على مواقع المنازل فقال لي هذا موقع بيتنا القديم (دار صبح)، وهذا موقع دار بشر، وهذه حارة المراح حيث كانت عائلة الفحامنه تسكن، وهذا موقع دار أبو خليل، وهذا موقع دار حسّان، وموقع دار الشيخ يوسف، وهذا موقع دار الحردان، ودار الخطيب، ودار سلامة، ودار أبو طربوش، ودار البيّاري.. ولم ينسى دار أبو حنا– النصراني الوحيد الذي كان يسكن في القرية– والذي كان يعمل اسكافيّا وخياطا وطبيبا وصاحب دكان في البلدة.

كان أبي يحبّ أم الزينات ويعشق أمّ الزينات – بأرضها وسكانها– حبّا لم أر شبيها له طيلة حياتي – لدرجة انه وأثناء سيره بين أطلالها، كان يتعرّف على البيوت (التي أزالها اليهود نهائيا من على الأرض في أواخر السبعينيّات من القرن الماضي). كان يتعرّف عليها من أشجار الزيتون والتين والرمان والصبر، التي ما زالت باقية حتى اليوم، تنمو وتعيش في مكانها، صامدة رغم كل محاولات الصهاينة الغاصبين لطمس كل شيء عربي في البلدة... وعند كل بيت كان أبي يتوقّف ليتذكّر ويتنهّد ويقول: هذا بيت فلان الذي كانت زوجته فلانة وأبنائه فلان وفلان، وهم يعيشون الآن في البلد الفلاني.. ورغم كبر سنّ والدي إلا انه لم يكن يتعب من التجوال في البلدة، وكان يقضي ساعات وساعات هائما على وجهه في دروبها القديمة، وكأنه يبحث عن شيء ما كان قد نسيه عند خروجه الأخير من البلدة.. وعندما كان يحين موعد العودة كان أبي يركب السيارة معنا متثاقلا، وكأنه يريد أن يقول لنا: اتركوني هنا في بلدتي، وعودوا انتم إلى مخيمكم..

أما نحن الجيل الثاني للهجرة ومن شدّة تعلّقنا بديارنا الأولى، فقد واظبنا على تنظيم رحلة جماعية للحج إليها كل عام، وخصوصا في ذكرى النكبة ١٥ أيار، وهو اليوم الذي يعني لنا الشيء الكثير، حيث اجبرنا فيه الصهاينة وبالقوة على ترك منازلنا وأرزاقنا وممتلكاتنا، لنصبح من لحظتها مهجرين مشرّدين نحمل اسم لاجئين، ويكون لنا رقم في سجلات الأمم المتحدة وسجلات وكالة غوث اللاجئين. لقد سألت أبي ذات يوم لماذا خرجتم من بلدتكم؟ ولماذا لم تدافعوا عنها؟ فأجابني والحسرة تعصر قلبه : لقد فعلنا كلّ ما نستطيع وقاومنا بكل ما نملك لكن سلاحنا كان بسيط وقليل، ولم نكن مدربين جيدا بالمقارنة مع اليهود الأحسن تدريب، والمالكين لأحدث الأسلحة الإنجليزية... ورغم كل ذلك فلم نترك ديارنا إلا بعد أن قتلت قوّات الهاجاناه العديد من أبناء بلدتنا، وفجّرت عددا كبيرا من المنازل.

لقد ظلت حكايا اللجوء ترن في آذاننا، وما زالت كذلك إلى يومنا الحاضر، وحرصنا نحن على نقل هذا التراث إلى أبنائنا، ليكون كأمانة تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل... لقد مات أبي – أبو عاطف رحمه الله– في العام ١٩٨٦ وهو لم تفارق لسانه سيرة أمّ الزينات وأهل أمّ الزينات، وقد أوصانا أن ننقل رفاته بالإضافة إلى رفات صديق آخر عزيز عليه (هو داوود الخالد) إلى أم الزينات، وذلك عندما نعود إليها ونحررها من دنس الغاصبين.

فسلام عليك يا أمّ الزينات.. سلام على روابيك ومروجك الخضراء، وينابيعك الصافية كعين الدّيك.. سلام على اهلك أصحابك المشرّدين في كل أرجاء المعمورة، الحالمين بالعودة إلى أرضهم وارض آبائهم وأجدادهم في يوم من الأيام... مهما طال الزمن ومهما تباعدت المسافات.

---

*خالد منصور هو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، ومدير الإغاثة الزراعية في محافظة نابلس، وهو عضو في لجنة "سنعود" في محافظة نابلس. منصور من مواليد قرية أم الزينات المهجرة قضاء حيفا، ويقيم في مخيم الفارعة.



زيارة لقرية أم الزينات (تصوير: جمعية المهجرين)

أبعد من خاطرة!

بقلم: عيسى العزة*

قبل أن أكتب خاطرتي كلاجئ– تلح أسئلة كثيرة علي، هل يباح لي كلاجئ أن أحلم وأظهر خواطري وإن كانت خرساء... وعلى ورق؟ وهل هذه الخواطر تغضب أو تفضح أصحاب المبادرات السياسية الساقطة والمؤامرات علي وعلى قضيتي كلاجئ؟ هل أطلب من أصحاب المبادرات البائدة، وأصحاب الياقات البيضاء والقمصان البرتقالية والوجوه الناعمة الملساء والعيون الزرقاء عربا ويهودًا هل أطلب منهم السماح لي بالبوح أو النوح أو الشوكى أو الحلم أو الغضب أو الثورة؟

عفوا يا مبادرة جنيف– البحر الميت– ويا خطة الهدف، ويا "تحالف السلام"، ويا كل الأسماء السوداء... مهما علت أو هبطت بكم المواقع من وكلاء وأجراء... هل أغضبكم إذا غضبت؟ وهل أفقدكم كرامتكم إذا استرجعت كرامتي شظايا في خاطرة وعلى ورق؟

هل من حقي أن أضيء لحق العودة زاوية في ظلام ليلي؟ أم انني أنكأ الجرح وأحلم...؟ وأنتم أيها الوطنيون الواقعيون الليبراليون والحضاريون والمؤمنون بحقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الفكر والكفر والتعبير والرأي والرأي الآخر والاجتهاد، وأنتم لا تحلمون وتنكرون على اللاجئ أن يكون له حلمه وغضبه وخواطره؟؟... لا بأس، ولتكونوا مدخلا لخاطرتي ولكنها ليست خاطرة لاجئ ولا اجتهاداً ولا استفتاء على حق العودة.

****

ذهبت إلى قريتي قبل ستة شهور وهي من قرى فلسطين المدمرة والمهجرة عام ١٩٤٨. تقع إلى الغرب من "مسمية الحوراني" وإلى الجنوب من الرملة وإلى الشرق من عجور. وتبعد ٥٠ ميلاً عن مدينة بيت لحم إلى الغرب و ٥٠ ميلا عن مدينة يافا عروس البحر إلى الشرق، وهي قرية "تل الصافي" من قرى قضاء الخليل. ذهبت الى "تل الصافي" في زيارة من أجل حضور جنازة لأحد ابناء عمومتي وبتصريح إسرائيلي، ولساعات معدودة...

الشهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٤. السيارة تتحرك ببطء وذعر وتثاقل. تتجه من بيت لحم إلى الغرب. إلى حاجز– حوسان– الإسرائيلي ليسمح بعبور الخط "الاخضر" لدخول الوطن فلسطين.

على اليمين واليسار من الشارع الرئيسي وليس على اليمين الإسرائيلي أو اليسار الفلسطيني، كانت تمر بنا خائفة جافلة قرى رأس أبو عمار؛ بيت عطاب؛ علار؛ القبو؛ بيت نتيف وغيرها، وكان الصدر مقبوضا، والفكر شاردا. على اليمين واليسار غابات من السرو والصنوبر وأشجار التين والزيتون والعنب والبلوط والخروب وحقول ممتدة من الشجر المثمر... تتداخل الفصول... والفصل خريف... وننحدر عن كتف الجبل إلى سفوح وادي الصنع إلى أحضان بين نتيف... الصمت... وصوت محرك السيارة... ولون السماء والأرض والشجر والحجر... ورائحة بكر حالمة... وأنا الحائر العاثر... كحفنة تراب... وحبات دوم... وثمرات جميز... وسعف نخل أو نثل... وعروق زحيف... أو حزم حطب سويد، ينثرها الغياب... والشوق والحنين والعذاب فوق سهول فلسطين وجبالها من الشمال إلى الجنوب... ومن البحر إلى النهر.

بيت نتيف... ديرابان... دير الجمال... وتتجه السيارة شمالاً وتترك بيت جبرين إلى الجنوب والغرب... ولا نصل إلى زكريا ونتجه غربا... إلى عجور... ومغلس... وصرفند... وعمورية... والبريج... والبرية... ولا نصل الرملة ونتجه جنوبا في طريق فرعي ونعبر عددا من الكيبوتسات... ونصل إلى... إلى... قريتي... تل الصافي... حيث مواطئ عمرو بن العاص في معركة أجنادين من فتوح فلسطين.

من حضر من الأهل والأصدقاء والمشيعون ينتظر... ويوارى الجثمان التراب... وانصرف عن المقابر إلى مقابر أخرى لا تسكن إلا في صدري كلاجئ... طلبت من أحدهم أن يأخذني إلى بيتي المهدم في قريتي حيث مسقط رأسي... وطاوعني بعد الحاح... وصلت بيتي وبرفقتي أحد اقاربي... أخ وابن عم وصديق... أخذت استعيد معالم البيت من جديد وعرفته من نخلة تنتصب في ساحة الدار "ومطمورة" مدفونة إلى جانبها... وبعض الحجارة المتناثرة هنا وهناك...

جئت إلى قريتي أكثر من مرة بعد ١٩٦٧... وأعود اليوم إليها بعد غياب أكثر من خمس سنين... وأعود اليوم وكأنني أراها للمرة الأولى... ما أجمل... وما أروع... وما أبهى... وما أقدس... أعود– والمفردة هنا خارجة عن مفردات حق العودة– وكأن الأرض علمت بقدومي... أو كأنها في عيد أو كرنفال... الأرض تتنفس... الأرض تهمس... الأرض تتزين... الأرض تسحر... الأرض تفتن... الأرض تجرح... الأرض تقتل... الأرض تبوح... الأرض تحتفل؛ تستقبل؛ تشكو؛ تعاتب؛ تبكي وتنوح.

أردت أن أبحث عن شئ... أردت أن أركض وأنا على أبواب السبعين... الأرض تأخذني... أحاول... أن أطير... أفقد الاتجاه... أبحث عن حقل... عن كرم عن شجرة رمان أو تين أو مشمش... كنت أجلس تحت ظلالها وأنا ابن أثني عشر عاماً... ضاع الحقل... وقلع الشجر... وسقط الثمر... وبقي الحجر... ولون السماء... والنفس المتصاعد من بطن الأرض عند حراثها... لا زالت الأرض بكرا عذراء... ولا زالت لغة الأرض لم تلوث ولم تهجن... آه– لو تعلمون وتشمون رائحة الأرض عند ولادة... آه... لو تستنشقون رائحة الزحيف والميرامية والنعناع والزعتر في سفح تلة أو قمة جبل أو حضن واد... آه– لو تسمعين ما تقوله الشمس عند الشروق والغروب... للشجر والحجر والطير...

يا الله– من ترك هذه الجنان المغلقة؟ من هان؟ ومن دان؟ ومن سمسر؟ ومن باع؟ ومن هو الذي ما زال يعرض ترابك يا فلسطين وعظامكم أيها الأجداد في سوق النخاسة... وفي المزاد العلني المكشوف والمفضوح؟ حقي أن أكون هنا... أن أعود إلى هنا... أن أبقى هنا.

أشفق أخي أبو مازن... وكان ينتظر ويراقب ويشعر مثلي بالغثيان... وأنتشلني من حالة الضياع وأعادني إلى بيت العزاء... لنعود إلى المخيم في مدينة بيت لحم عند المساء... ومدة التصريح الإسرائيلي قاربت على الانتهاء... وأنا اليوم وأنا هنا في بيت لحم، فانا هناك في قريتي وأرضي بتل الصافي... أنا هنا في بيت لحم وهي مدينة عربية فلسطينية... وأنا لاجئ عربي فلسطيني... ولكن أرضي وكرامتي وهويتي هناك في قريتي في فلسطين وعلى ثرى وطني في فلسطين.

وستكون دولة عربية فلسطينية عتيدة ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل وأنا أبارك الواقعيون الليبراليون وأناضل من أجل ذلك... ولكن لن تكون الدولة على حساب حق العودة... وسأبقى ضيفا في دولتي الفلسطينية كلاجئ حتى أعود إلى بيتي وأرضي وقريتي المدمرة "تل الصافي".

إن اللجوء هوية جغرافية ونضالية، وحق العودة أكبر من كل تنظيم أو حزب أو فصيل سياسي، وهو المبرر لاشتعال الثورة وقيام منظمة الحرير... حق العودة حق مقدس ليس للاجئي الشتات إلى أرض الدولة الفلسطينية بل لجموع اللاجئين في الشتات والوطن... إلى قراهم ومدنهم الأصلية المدمرة.

****

هل أغضبكم أيها الوكلاء والأجراء... وأنا اطالب بتنفيذ معاهدة جنيف وإعلان حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرار١٩٤... وأنا أنادي بالسلام واحمل غصن الزيتون وأعترف بإسرائيل إذا اعترفت بحقوقي كاملة في العودة إلى قريتي التي دمرت وأرضي التي أغتصبت مع كافة حقوقي في الاعتذار والتعويض والاعتراف بي كعربي فلسطيني في دولة سموها كما شئتم لا كما أشاء... وكفى لعبا بالنار والويل من غضب جماهير حق العودة وهم بالملايين ولتخرس السنة الوكلاء والسماسرة.

وفلسطين عربية تاريخياً وجغرافياً وعقائدياً وثقافياً، وماضياً وحاضراً ومستقبلاً... وعاشت فلسطين.

وانا لا أقول لمن يبكي على وطنه ما قالته أم آخر ملوك بني الأحمر في غرناطة عائشة لولدها "أبي عبد الله الصغير" وهو يبكي على ضياع ملكه.

أبك مثل النساء ملكا مضاعا
لم تحافظ عليه مثل الرجال

بل أقول ما قاله آخر قائد عربي أموي في خرسان "نصر بن سيار" لآخر خليفة من بني أمية وهو "مروان بن محمد" قبل ضياع ملكه في دمشق:

أرى تحت الرماد وميض جمر
ويوشك أن يكون له ضرام
وإن النار بالعودين تذكى
وإن الحرب أولها الكلام
اقول من التعجب ليت شعري
أأيقاظ أمية أم نيام

---

*عيسى العزة هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والمفوض العام للتوجيه السياسي والوطني في محافظة بيت لحم، وعضو اللجنة الشعبية المركزة لحق العودة في محافظة بيت لحم. السيد العزة من مواليد يافا وتعود عائلته أصلا الى قرية تل الصافي المهجرة.


قرية لفتا في قضاء القدس (ارشيف بديل)



كويكات، قضاء عكا، ١،٢١٨ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عمقا، قضاء عكا، ١،٤٣٨ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

ولحلمة، قضاء الرملة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء الرملة، ١،٤٩٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الرملة، قضاء الرملة، ١٧،٥٨٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

قولة، قضاء الرملة، ١،١٧٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

البرية، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دانيال، قضاء الرملة، ٤٧٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دير طريف، قضاء الرملة، ٢،٠٣٠ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

خربة الضهيرية، قضاء الرملة، ١١٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عنّابة، قضاء الرملة، ١،٦٤٧ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

جمزو، قضاء الرملة، ١،٧٥٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الكنيّسة، قضاء الرملة، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

اللد، قضاء الرملة، ١٩،٤٤٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الجورة، قضاء القدس، ٤٨٧ نسمة، هجرت في ١١ تموز ١٩٤٨.

خربة زكريا، قضاء الرملة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

عجنجول، قضاء الرملة، ١،٤٣٨ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الحديثة، قضاء الرملة، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الجورانية، قضاء الرملة، هجرت ١٢ تموز ١٩٤٨.

جنداس قضاء الرملة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

المزيرعة، قضاء الرملة، ١٣٤٦ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

خرّوبة، قضاء الرملة، ١٩٧ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

صوبا، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

صطاف، قضاء القدس، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

خربة اللوز، قضاء القدس، ٥٢٢ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

عقور، قضاء القدس، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

راس العين، قضاء الرملة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

مجدل يابا (مجدل الصادق) قضاء الرملة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

دير أبو سلامة، قضاء الرملة، ٧٠ نسمة، هجرت في ١٤ تموز ١٩٤٨.

المالحة، قضاء القدس، ٢٢٥٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

عين حوض، قضاء حيفا، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

ويبقى الصبّار شاهداً

بقلم: د. واصف منصور*

قالت السيدة مقبولة نصار وهي من قرية عرّابة البطوف في منطقة الناصرة، والتي تعمل في مؤسسة مختصة برصد الانتهاكات الاسرائيلية للمقدسات الاسلامية، أن مجموعة من التجار الاسرائيليين ممن يعملون في تجارة الآثار القديمة، يقومون بعمليات استكشاف للمساجد التي لا تزال قائمة أو تهدمت أجزاء منها في القرى الفلسطينية المهجرة، ويقومون باقتلاع الأحجار منها ونقلها الى تل أبيب، حيث يبيعونها لشركات متخصصة تقوم بدورها ببيعها للأشخاص الذين يهوون الآثار ليبنوا بيوتهم منها باعتبارها "أحجارا أصلية" يعود تاريخها الى الزمن الغابر.

الى جانب المردود المادي العالي الذي تحققه هذه العملية، فانها تدخل ضمن المخططات الصهيونية التخريبية الرامية الى القضاء على معالم فلسطين الوطنية والدينية (الاسلامية والمسيحية على السواء). ومن هنا لابد من توضيح جوانب هذه الغرضين. ففي الجانب المادي، نعلم أن هناك شركة اسرائيلية تعبئ مياه نهر الأردن في زجاجات وتبيعها لليهود القادمين كزوّار بأثمان عالية باعتبارها مياه "أرض الميعاد المباركة"، وتبيعها للسياح والحجاج المسيحيين باعتبارها مياها مقدسة "تعمّد فيها السيد المسيح". ونعلم أيضا أن هناك شركات متخصصة في تعبئة تراب فلسطين في أكياس وبيعها بنفس الطريقة السابقة، وان هناك شركات أخرى متخصصة في جمع الأشياء القديمة وحتى لو لم يكن لها أية قيمة أثرية وبيعها كآثار نفيسة. واذا انتقلنا الى الجانب السياسي الاستراتيجي من المخطط الصهيوني، نتوقف عند وسيلتين أولها محاولة مسح كل ما يوحي بأن هذه الأرض هي أرض فلسطينية، وأن هناك شعب كان يسكنها هو الشعب الفلسطيني. وفي هذا الاطار دمّر الصهاينة أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية منذ عام ١٩٤٨، قليل منها يمكن الاستدلال على مواقعها، وأقل القليل منها أبقي على المسجد أو المقام الذي كان فيها. وهذه المساجد والمقامات نوعان، الأول بقي سليما وعددها ٣٢ حوّلها الصهاينة الى خمّارات ونوادي قمار (عددها أربعة) أو مكاتب وشركات (وعددها ستة) أو معابد ومقابر يهودية وعددها ثلاثة عشر. والنوع الثاني أغلقه الصهاينة وهو مهدم جزئيا ومهمل، وعددها خمسون مسجدا ومقاما. كما تمت عملية ممنهجة لتغيير أسماء المدن والقرى والمواقع، وكذلك الشوارع والساحات، واطلاق أسماء يهودية عليها، ليوحوا للزوّار اليهود والأجانب بأن كل ما يشاهدوه يهودي منذ غابر الأزمان.

وأختم حديثي بقصة قريتي "أم الزينات" الواقعة على جبل الكرمل الذي تقوم عليه مدينة حيفا. فهذه القرية التي احتلها الصهاينة ليلة ١٤ أيار من عام ١٩٤٨ وطردوا أهلها منها الى ما سمي فيما بعد بمناطق "الضفة الغربية"، ومن بقي منهم في فلسطين وحمل الجنسية الاسرائيلية منع من العودة الى قريته التي هدمها الصهاينة وسرقوا حجارة بيوتها وشبابيكها وأبوابها، وأحاطوها بسياج من الأسلاك الشائكة وعلامة الجمجمة والعظمتين التي تعني "خطر الموت - ممنوع الاقتراب". وفي عام ١٩٩٩ توفي أحد أبناء أم الزينات ممن يسكنون قرية عربية قريبة منها، وأراد أبناؤه ان يدفنوه في مقبرة أم الزينات تنفيذا لوصيته. ورغم انه يحمل الجنسية الاسرائيلية، أي أنه بحكم القانون "مواطن" الا أن الجيش الصهيوني منعهم من دفنه في مقبرة القرية، بل وقام بنبش القبور التي ظلت في المقبرة ورمى رفات الموتى في الخلاء. ولما حاول أبناء القرية "ممن يحملون الجنسية الاسرائيلية" تنظيم مسيرة في ذكرى سقوط القرية بيد الصهاينة والتوجه إلى أنقاضها، منعهم الجيش الإسرائيلي أيضا. وعندما أصرّوا على مسيرتهم هاجمهم وأثخنهم جراحا ورضوضا وفرّقهم بالقوة. فأهل أم الزينات ممنوع عليهم الاستقرار فيها أحياء أو أمواتا. وإمعانا في عنصريتهم، عمد الصهاينة الى ردم كل الآبار المتبقية في أراضي القرية ومنها "بير الهرامس" الذي تذكره كتب التاريخ اليونانية القديمة، وقطعوا شجرة البلوط التي يفوق عمرها مئتي سنة وكان أهل القرية يجتمعون تحت ظلالها قبل ١٩٤٨.

وهكذا نرى ان الصهاينة الى جانب استغلالهم نكبة الفلسطينيين للربح المادي، والى جانب محاولاتهم للقضاء على معالم فلسطين الوطنية والدينية، يريدون أن يحرموا أبناء فلسطين حتى من الحنين الى مدنهم وقراهم ويزيلون كل ما يشكل شاهد إثبات على أنهم كانوا هناك. ولكن أنّى لهم ذلك؟ فالتاريخ والجغرافية تترصدهم وتقاوم مخططاتهم. فالعابر لطرقات فلسطين المحتلة يستطيع بكل سهولة تميّز مواقع القرى المهجرة، من خلال أشجار الزيتون المعمّرة وأكوام الحجارة وأشجار الصبار التي تصرخ أنها عربية وأنها بانتظار عودة أصحابها.

*د. واصف منصور هو من مواليد عام ١٩٤٥ في قرية أم الزينات في قضاء حيفا. يشغل منصب وزير مفوض بسفارة دولة فلسطين بالعاصمة المغربية الرباط. وهو عضو الإتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، وعضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

مفاتيح، أبو سلمى وزنزانة: تداعيات ما بعد النكبة

بقلم: سلمان ناطور*



وقف جامع الاستقلال في حيفا من الجهة الجنوبية (تصوير: مقبولة نصار)

مفاتيح

ليس هناك جسم جامد كالمفتاح يحمل المشاعر التي يحملها، فالبصمات التي تبقى عليه ولا يمحوها قانون التقادم هي رسم خفي لاحاسيس الناس الذين حملوا المفتاح واخترقوا عالمهم او خرجوا منه، كالرسم البياني على جهاز تخطيط القلب، يسجل الغضب والحزن والفرح والسكينة، فكيف يكون المفتاح حين يحمله شاعر غادر البيت حاملاً مفتاحه وديوان شعر وشحن على ظهر قارب في البحر اقلع به من حيفا الى عكا، ثم الى بيروت والى.. والى.. الى أن التقينا في صوفيا.

في طفولتي لم يقل لي احد شيئًا عن أبي سلمى.. لا في المدرسة ولا في البيت.. وحين كنا صغارًا نحفظ الشعر ونتبارى فيه، كنا نبدأ المبارزة الشعرية بما اسميناه "المفتاح"، أي البيت الذي نفتتح به وكان:

أنشر على لهب القصيد   شكوى العبيد الى العبيد

وكان يصر على هذا المفتاح معلم اللغة العربية، لكنه لم يقل لنا من هو قائله، والحقيقة اننا لم نسأل لأننا كنا نبحث عن أبيات ذات قافية صعبة، و "الدال" هو واحد منها، وأما معلم التاريخ الذي كان يستجيب الى الحاحنا لتمضية درس التاريخ الناشف بمبارزة شعرية فقد كان يصر على مفتاح آخر، وهو:

العرب أشرف امة   من شك في قولي كفر

ولا أعرف حتى اليوم من هو قائل هذا البيت، لكن معلم التاريخ لم يكمل السنة الدراسية، فقد افتقدناه يومًا وقيل لنا انه يكتب الشعر وقد طرد من المدرسة وسمعنا فيما بعد انه غادر البلاد وصار يتنقل بين مصر وليبيا والاردن ولم يعد الى وطنه، بل تركنا نسخر من أنفسنا ونحن نسأل: هل حقًا، العرب أشرف أمة؟ قد يعود الينا يومًا ويحكي عن العرب، مؤمنًا او كافرًا، ويعلم الله انه بعد ان تعرف على حالة العرب في الخارج فسيأتينا معتذرًا ليس على كفره بل على يقينه في تلك الايام.

أبو سلمى

بعد ان أنهيت المدرسة الثانوية في حيفا سمعت لاول مرة عن ابي سلمى (عبد الكريم الكرمي)، ويحز في نفسي اليوم انني كنت أمر يوميًا، ولأربع سنوات متتالية، قرب بيته ولا اعرف أن في ذلك البيت عاش وكتب "شاعرنا القومي". لم أعرف في ذلك الوقت ما معنى "الشاعر القومي" لأن معلمة اللغة العبرية، غرزت في رؤوسنا ان حاييم نحمان بياليك هو شاعر قومي، ولا يجوز ان يكون هناك شاعر قومي لأمة الا بياليك للأمة العبرية. عندما كبرت صرت أسأل كطفل صغير: لماذا لا يكون لنا شاعرنا القومي، مثلما ان لهم شاعرهم؟ وكم اردت ان يكون أبي ومعلم التاريخ شاعرًا كهذا.

التقيت أبا سلمى في صيف ١٩٨٠، في صوفيا مدينة البلقان. جاء ليلقي الشعر وذهبت لأدرس الشيوعية. هناك تحدث عن حيفا، واذا بها مدينة غير التي تعلمت فيها وأعرفها واقضي معظم ساعات نهاري في غرفة صغيرة من غرف جريدة "الاتحاد" التي احتوت بين جدرانها على طاولة خشبية عريضة، هي طاولة ابي سلمى. احتفظنا نحن بطاولة مكتبه واحتفظ هو بمفتاح البيت. كنا نتحدث اليه عبر طاولته وكان يتحدث الينا عبر المفتاح. مناجاة عشاق لقمر لا يغيب، ولكنه بعيد، بعيد.

سأل عن شارع الملوك وساحة الحناطير وقال ان بيته في شارع البساتين، في حي الالمانية. سأل: هل تعرفون البيت؟ هل هناك احد يحرسه ؟ كان ابو سلمى يعاتبنا لأننا اكتفينا بطاولته ولم نحرس البيت، حتى اننا لم نعرفه، ولم نجرؤ على السؤال: "لماذا ذهبت؟"

غجر

بين حيفا الأمس وحيفا اليوم درج من حجر. الماضي من تحت والحاضر من فوق. بحرها يتراجع وقممها تفقد خضرتها يومًا بعد يوم. أصبحت مدينة شاحبة مشحونة بدخان المصانع وزعيق البواخر في الميناء. بكى وهو يحكي وبكينا نحن على بكائه. "خرجت مع مفتاح وقصائدي. وقعت قصائدي في البحر وظل المفتاح لأنني ربطته بخاصرتي.."

وفي طريقي اليه في فندق البلقان جلست على الارض امرأة غجرية وضعت في حضنها رضيعا والى جانبها وقف طفل في السابعة مادا يده للتسول. أردت ان أعطيه لكن مرافقتي البلغارية قالت: "لا. انهم ليسوا بحاجة، فالدولة توفر لهم كل شيء وهم يرفضون هذه النعمة! الغجر يرفضون النعمة ويفضلون التسول! هذه هي حياتهم! لقد بنينا لهم المساكن وسلمناهم مفاتيح الشقق، فباعوا المفاتيح وتركوا البيوت فارغة وانتشروا في الشوارع.. يغنون ويرقصون ويتسولون.. (شو هالحكي؟) لماذا تضحك يا رفيق ؟"

– خذني الى فندق البلقان واتركيني هناك مع الشيخ الغجري الفلسطيني! انه شاعرنا القومي؟ هل للغجر شاعر قومي؟ "لبلغاريا شاعرها!" قالت الرفيقة نانا، وودعتني عند مدخل الفندق، ولما عانقت ابا سلمى لم يتسلل الى اذني الا شهقاته وطقطقة صرة المفاتيح التي حملتها موظفة جميلة وغابت في الردهات الطويلة.

تلة رضوان

رحلة البلقان كانت كالخرافات الموروثة، لا يحيكها سوى القضاء والقدر والمصادفات الجميلة، وفي صميمها انسان تتقاذفه الاقدار، كهذا الشاعر العجوز الذي يحلم بالعودة الى بيته ويصفه حجرًا حجرًا، ويسأل عن الدرج وعن غرفة "سعيد" وعن الحديقة ويعاتبنا لأننا لم نحرسها. وحين يبدأ رحلته يختار الاسطورة: "يحكى عن راع في تلة رضوان كان يغني لجواميسه ويعزف على الناي، أحب ابنة شيخ القبيلة واحبته فبعث يطلب يدها."

غضب والدها على هذا الراعي "الوقح" الذي يجرؤ على مجرد التقدم اليه بطلب كهذا، فأمر بقطع اصابع يديه عقابًا له.." وكان هذا أقسى حكم ينزل على شاب ترقص انامله الجواميس في المراعي.. في اليوم التالي رفضت الجواميس الخروج لأن الراعي لم يأت ولم يعزف.. وما كان من أهل القبيلة الا ان قصوا اعواد القصب وركبوها في مكان الاصابع وعاد الراعي ليعزف على الناي فخرجت الجواميس الى المراعي وتزوج ابنة الشيخ..

قال ابو سلمى انه تأثر كثيرًا بهذه الحكاية وظلت ترافقه ومنها بدأ يكتب الشعر، كانت هي المفتاح للالهام، مثلما كانت اصابع الراعي المقطعة المفتاح

للموسيقى التي اطربت الجواميس، وهل هناك اقتحام لعالم روحاني او مادي دون مفتاح ؟

في عام النكبة فقدت عشرات الوف المفاتيح، منها ما ظل في الابواب المشرعة ومنها ما وقع على الطريق الوعرية او في البحر، اذا لم يربط في الخاصرة، وها هم اصحابها ينتظرون أكثر من خمسين عامًا صابرين على فراقها مؤمنين "ان الصبر مفتاح الفرج" مستبدلين مفتاح البيت الحديدي بمفتاح الأمل الذي تبدد بعد ان قامت الجرافات واخذت البيت والمفتاح..

البيت

مات ابو سلمى بعيدًا بعيدًا عن وطنه، بعد شهرين من لقائنا في البلقان. مات في امريكا ودفن في دمشق وترك المفتاح لأبنه سعيد.. عدت الى البيت في شارع البساتين، لأبحث عنه ولأسأله ان كان هو ايضا يشتاق الى أهله مثلما يشتاق أهله له، وقد كنت امر يوميًا بجانبه ولا أراه، وربما لأن معلمة المدنيات اليهودية قالت لنا: "العرب في حيفا هربوا خوفًا من البراميل التي دحرجناها في نزلة ستيلا مارس وعلى الدرج الذي يفصل بين حيفا من فوق وحيفا من تحت ففكروها طائرات ودبابات.. وتركوا بيوتهم وهربوا، ويقال ان امرأة حملت وسادة بدلا من ان تحمل رضيعها الذي نام في السرير.. وعندما دخلنا كان الطبيخ على النار.." عدت الى حيفا بعد رحلة البلقان وذهبت الى حنا نقاره، صديق أبي سلمى، وطلبت منه ان يأخذني الى البيت..

وقع خطانا على السلم الخشبي لم يوقظ أهل البيت.. انتظرنا ان يفتح احد بابًا ويقول:تفضلوا ! كنا كمن يتحرك في كهف مهجور. "هذه غرفة النوم".. وضرب حنا بكفه على جدار اهتز هزات خفيفة واختفى رجع الصدى، وفي عينيه علقت دمعتان.. اما السقوط على ارضية "الكوريدور" الخشبية واما البقاء في عناق طويل مع الرموش الذابلة.

طرقنا على الباب.. لم يسمع صوت. "ربما انه مهجور" طرقنا مرة اخرى. "من هناك"؟ ردت علينا امرأة كأننا ايقظناها من سبات عميق. لم نعرف كيف نعرف عن انفسنا، ولو عرفنا لأثرنا خوفها في مدينة عندما يطرق غريب وصل بلا موعد على ابواب منازلها، فاما ان يكون حراميًا واما ام يكون شرطيًا وكلاهما يثيران اشد احاسيس الخوف. "سلام عليك ايتها السيدة".. وجوم.. "هل تسكنين هنا منذ زمن بعيد؟ منذ عام١٩٤٨؟

عجوز في الستينات وقفت خلف بابها المشقوق وحدقت بنا حيرى ومرتبكة ونحن القينا بنظراتنا الى باطن الغرفة. "اسكن هنا منذ عام ١٩٤٩" أشار حنا الى الغرفة الواسعة وقال، هذا هو الصالون.. كان يستقبلنا هنا.. وسألنا السيدة: "هل تعرفين من كان يسكن الدار قبل مجيئك"؟ فاجابت السيدة: "لا اعرف!عائلة بولونية.. قبلها سكنت عائلة ألمانية.." قال حنا نقارة: "هذا البيت لقريب لي توفي قبل شهر.. نزح عنه قبل ٣٢ عامًا.. فسألت السيدة: "هل هو عربي؟"

امرأة عجوز قدمت من رومانيا عندما كان صاحب هذا البيت يحمل المفتاح وقصائده ويركب قاربًا ابحر به في محاذاة الشاطئ من حيفا، الى عكا، الى طرابلس.. "هل تعلمين ان صاحب هذا البيت هو شاعر فلسطيني كبير توفي قبل شهر؟ هل تعلمين انه ظل يحتفظ بمفتاح البيت على أمل العودة؟" حركت رأسها كأنها تقول: مسكين هذا الشاعر! ثم واصلت: "البيت قديم وقد طلبت من البلدية ان تعطيني بيتًا آخر، ولكن لا يوجد فلوس.. اسكن في غرفة واحدة، هنا مطبخ وهنا حمام وهنا غرفة مسدودة بالباطون.. سدتها البلدية، انها تدلف، جدرانها مشققة وشبابيكها محطمة..

مد حنا يده وصافح السيدة العجوز.. الدمعة التي تراخت على الرموش الذابلة انقسمت وتساقطت على خده.. عدنا الى السلم الخشبي.. والكوريدور.. وخرجنا من المدخل.. هناك بيت فوزي بندر.. كان وكيل شركة تأمين.. وهذا بيت زكي التميمي.. وهذا لحسين عبد الصمد.. وهذا للدجاني وهذا للعنبتاوي، وهناك نصار الفرمشاني.. وهذا بيت المحامي عيسى هزو.. هل حملوا مفاتيح بيوتهم التي بنيت من حجر وما زالت قائمة حتى اليوم؟

زنزانة

رهيبة صكصكة المفاتيح حين تجتمع وتتراقص على خاصرة راهب يمشي في دهليز الى غرفة معتمة في الاديرة القديمة، او حين تصطك في يد سجان تسمع وقع بسطاره عندما تكون منقبضا في زنزانة، وتعلو شيئا فشيئا الى ان يتوقف، فتقف على رجليك لتصغي بترقب وتوتر الى معركة حشر المفاتيح في الثقب الوحيد الذي يربطك بالعالم الخارجي، وعندما تسمع "طقة" وتتلوها اخرى اقوى منها تتنفس الصعداء لأن السجان يفتح الباب ويأمرك بان تخرج الى ان يعيدك ثانية.

ليس بيني وبين المفاتيح علاقة عشق، وقد جاء مفتاح ابي سلمى ليحررني من حقد على المفاتيح كان اشتد في نفسي في ليلة من ليالي ايلول ١٩٧٧. في منتصف تلك الليلة حرقت كل سجائري، ولم يكن من عادتي أن لا ابقي سيجارة لقهوة الصباح، لكنني فعلتها في تلك الليلة، فتبين لي فيما بعد ان السيجارة في البيت كالحجاب يطرد "الوسواس الخناس" ويبعد الشياطين وأولاد الحرام والا كيف حدث ان في تلك الليلة وبعد ان اقفلت الباب واسترخيت على سريري وما كدت اغمض عيني حتى سمعت طرقا شديدا على الباب وهرجا ووقع خطى ايقظ طفلي وزوجتي فقاموا مذعورين وانا معهم، ولما فتحت الباب واذا بثلاثة رجال واربعة وخمسة وعشرة تجمعوا في المدخل بلباس مدني وبوليسي وقال اولهم: "جئنا لنفتش البيت!"

وناولني ورقة لم اقرأها، ودخلوا بقوة وانتشروا في اركان البيت وفتشوا في المكتبة وفي الخزائن وفي الثلاجة وتحت الفراش، ووصل عددهم الى اكثر من ثلاثين رجلاً ضاع بينهم طفلاي وهما يبكيان ولا يفهمان ما يدور في البيت.. كان على طاولتي مفتاح كبير لبوابة قديمة ورثته عن جدي. حين كنت أتأمل فيه وأقرأه كان يعيدني الى تلك الأيام وذلك الجيل والى الحالة الفلسطينية التي تجمعني بهذا الجيل المعذب، ويبدو أن ضابط العملية بذكائه المخابراتي الخارق أدرك عمق العلاقة بيني وبين هذا المفتاح فبدأ يحقق: من أين لك هذا؟

وأمرني بأن آخذه الى البوابة الكبيرة، ولما أقنعته أن مثل هذه البوابات كان في زمن البيوت الحجرية الكبيرة التي هدمتها جرافاتهم، عندها سحبه بعصبية وقال: سيكون شهادة ضدك، وأمرني بأن أصعد الى السيارة واختفى المفتاح... أمضيت ليلتين في زنزانة "الجلمة" ولم تكن المرة الاولى التي اعرف فيها السجن والزنزانة، ولكنها المرة الاولى التي شعرت فيها ان السيجارة تصبح في السجن وسيلة تعذيب، قلت للسجان: اعطني سيجارة! نظر الي وابتسم ابتسامة خبيثة عبر الفتحة المربعة في وسط الباب وقال: "بعد قليل"، واصطكت مفاتيحه وغاب.. وكانت هذه "البعد قليل" ساعتين واكثر، عاد بعدها وفتح الطاقة وناولني سيجارة وقال: نسيت علبة الكبريت، سأذهب لأحضرها بعد قليل.

وكانت "البعد قليل" الثانية أطول من سابقتها، وأدركت ان طقوس التعذيب قد بدأت... ولم أشعر بالانفراج الا عندما كان السجان يفتح الباب ويقودني الى غرفة التحقيق... ثلاثة محققين كانوا هناك: طيب وشريروبشع.. الطيب عرض علي سجائره والقهوة وكان مؤدبا وحاول اقناعي بان ارتدع عن خطي السياسي المناهض للسلطة وعرض علي المال والوظيفة وحتى عضوية الكنيست.. وفتح ملفا كبيرا وقال: كل ما كتبته ونشرته وقلته محفوظ عندنا... وهو مترجم حرفيا...

قلت له: انا سعيد ان هناك من يهتم بما اكتب... وسعيد اكثر ان كتاباتي تترجم.. حبذا لو تقومون بنشرها بلغتكم... اغاظه هذا الكلام "الصقع"، فهب من مكانه وغادر الغرفة وتركني وحيدا ثم دخل علي الشرير وقال انه يستطيع ان "يخرب بيتي" وان يجعل حياتي جحيما وان الدولة التي انتصرت على مائتي مليون عربي لا تحسب حسابا لواحد مثلي... قلت له: "أعرف انكم اقوياء وانا لا اتحدى دباباتكم.." قال: اذن ستظل مشاكسا؟ وغادر الغرفة وتركني وحيدا ثم دخل البشع. شاب طويل وضخم ومفتول العضلات صار يبرم حولي ويلف ويدور وينظر الي نظرات مرعبة، وقال: من انت؟ ماذا تساوي؟ انت لا تساوي الرصاصة التي ستخترق دماغك.. لا.. لن نخسر عليك رصاصة.. نحن سنطلق سراحك.. سنقول لك انت حر، اذهب اينما شئت، وستركب سيارتك.. وتسافر وفجأة تأتيك سيارة شحن كبيرة.. سيمترلر.. وتدوس عليك كما يدوس الفيل على النملة.. وبعدها ستركض زوجتك خلف شركة التأمين لتدفع التعويضات..

وتكررت هذه الجولة الثلاثية... لمدة ٤٨ ساعة.. تعلمت منها درسا واحدا: ان لا أنام ليلة دون ان اترك سيجارة لقهوة الصباح.. أطل عليه.. وصرت أكره المفاتيح وصكصكتها.. الى ان كان ذلك اللقاء مع ابي سلمى في فندق البلقان في صوفيا.. صار للمفتاح معنى آخر في حياتي.. علمني مفتاحه ان ليلتي ويومي في سجن الجلمة كانت المفتاح الى عالم من المواجهة ليس فيه تنازل ولا مساومة ولا التفاف على الحق..

"سنلتقي في حيفا" قلت لأبي سلمى.. بعد شهرين رحل تاركا المفتاح.. وقد أشبعت قصائده الضائعة بملح البحر... بعد سنوات قليلة أخلت العجوز الرومانية البيت، ربما انتقلت الى بيت آخر أو الى العالم الآخر.. ظل البيت مهجورا لعدة سنوات أخرى. لم يقم أحد بزيارة البيت.. مررت يوما من هناك، كانت الجرافات قد أنهت عملها، والبيت تحول الى ركام صارت الجرافات تحمله على شاحنة كبيرة وتطاير غبار كثير.. لم يبق لبيت شاعرنا القومي أثر، هناك في حيفا، حي الألمانية ساحة كبيرة هي موقف سيارات.. أطل عليها من مكتبي في "معهد اميل توما"، فتأخذني بعيدا الى فندق البلقان والى مفتاح على خاصرة شاعر لم يقدر على حماية قصائده فسقطت في البحر ولم نقدر على حماية بيته فمسحتها الجرافات..

---

*الكاتب سلمان ناطور هو مدير عام معهد اميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية في حيفا. وهو محرر مجلة "قضايا اسرائيلية" التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية-مدار (رام الله). ناطور من مواليد دالية الكرمل (قضاء حيفا) في العام ١٩٤٩، وله أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي.


بيوت عربية تستعمل كملاهي في منطقة وقف الاستقلال في حيفا (تصوير: مقبولة نصار)



بيت شنّة، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

بير معين، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

البرج، قضاء الرملة، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

خربة البويرة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الدامون، قضاء عكا، ١٥٢٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معار، قضاء عكا، ٨٩٣ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الرويس، قضاء حيفا، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المزار، قضاء حيفا، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المجيدل، قضاء الناصرة، ٢٢٠٤ نسمة هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معلول، قضاء الناصرة، ٨٠٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

صفورية، قضاء الناصرة، ٥٠٢٣ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء حيفا، ٦١١٣ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

شفا عمرو، قضاء حيفا، ٤٢١١ نسمة، هجرجت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الصرفند، قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

كفر لام، قضاء حيفا، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

حطين، قضاء طبريا، ١٣٨٠ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

نمرين، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

طبرية، قضاء طبريا، ٢٧٢٦ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

زيتا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كرتّيا، قضاء غزة، ١٥٨٩ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

جسير، قضاء غزة، ١٣٦٩ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

حتّا، قضاء غزة، ١١٢٥ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

دير عمرو، قضاء القدس، ١٢ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كسلا، قضاء القدس، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

خربة اسم الله، قضاء القدس، ٢٣ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

صرعة، قضاء القدس، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عسلين، قضاء القدس، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

إشوع، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

دير رافات، قضاء القدس، ٤٩٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عين كارم، قضاء القدس، ٣٦٨٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عرتوف، قضاء القدس، ٤٠٦ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

لقاء في مطار محايد

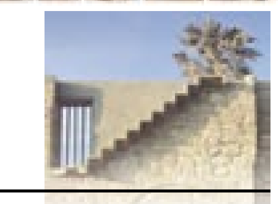
شعر: طه محمد علي*

سألتني..
وكنا من ضُحى النبعِ
مرة...
عائدينْ
"ماذا تكره..
ومن تُحِب؟!"
فأجبتُكِ
من خَلفِ أهدابِ الفُجاءة
ودمي
يُسرعُ ويُسرعْ
كظل سحابةِ الزُرْزُورْ:
"اكرهُ الرحيلَ...
أحبُّ النبعَ والدربَ
واعبُدُ الضُحى!"
فَضَحِكْتِ..
فأزهرَ لوز
وشدَتْ في الايكِ أسرابُ العنادلْ!

سؤآلُ!:
عُمرُه الآن عقودُ أربعةْ
يا للْجواب من السؤالْ
وجوابُ:
عُمرُه عُمرُ رحيلك
يا لَلسؤآلِ من الجوابْ.
واليومَ:
يا لَلْمُحالْ!
ها نحن في مطارٍ مُحايدْ..
على شفا صُدفةٍ
نَلتَقي!
وّيحيْ...؟!
نلتقي...؟!
وها أنتِ
تُعيدين السؤالْ؟!
يا لَلْمُحالِ من المحالِ!

عَرَفْتُكِ!
ولم تعرفيني.
"أهذا أنتَ؟!"
ولم تُصَدِّقي.
وفجأة..
انفجرتِ تسألين:
"إن كنتَ أنتَ أنتَ
فماذا تكره
ومن تُحبْ؟!"
فأجتبكِ
ودمي
يغادرُ الشُرفةْ..
يُسْرِعُ ويُسْرِعُ
كظلِّ سحابةِ الزُرْزُورْ:
"أكرهُ الرحيلَ..
أُحبُّ النبعَ والدربَ
وأعبُدُ الضحى"
فبكيتِ..
فاطرقت ورُودٌ
وتعثرتْ بحرير حُرقتِها حَمائمْ!

*الشاعر طه محمد علي من مواليد قرية صفورية المهجرة عام ١٩٣١. ومن أعماله الشعرية "القصيدة الرابعة وعشر قصائد أخرى" (١٩٨٣)، "ضحك على ذقون القتلة" (١٩٨٩)، "حريق في مقبرة الدير" (١٩٩٢).



لقد كنت حاضراً

بقلم: د. شريف كناعنة*

إنني في العادة أعرّف نفسي على أنني باحث أكاديمي وعالم اجتماع. وبحكم تعريفي الذاتي هذا، فقد كتبت وقدمت العديد من المقالات والأبحاث الأكاديمية التي كانت في معظمها تتناول موضوعات فلسطينية وتتمحور حول هذا الجانب أو ذاك من القضية الفلسطينية. ولكنني لم أكتب إطلاقا عن مواضيع تهز كياني وتأثر على نفسي بالقدر الذي يفعله موضوع "عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم". فهذا الموضوع بالذات يمسني في الأعماق، إلى درجة يجعلني فيها أشعر بأن مجرد التفكير في تقديم ورقة "موضوعية"، علمية، مجردة، هادئة، عنه، هي من قبيل "الاشتراك في اللعبة"، أو من قبيل "خداع الذات والآخر".

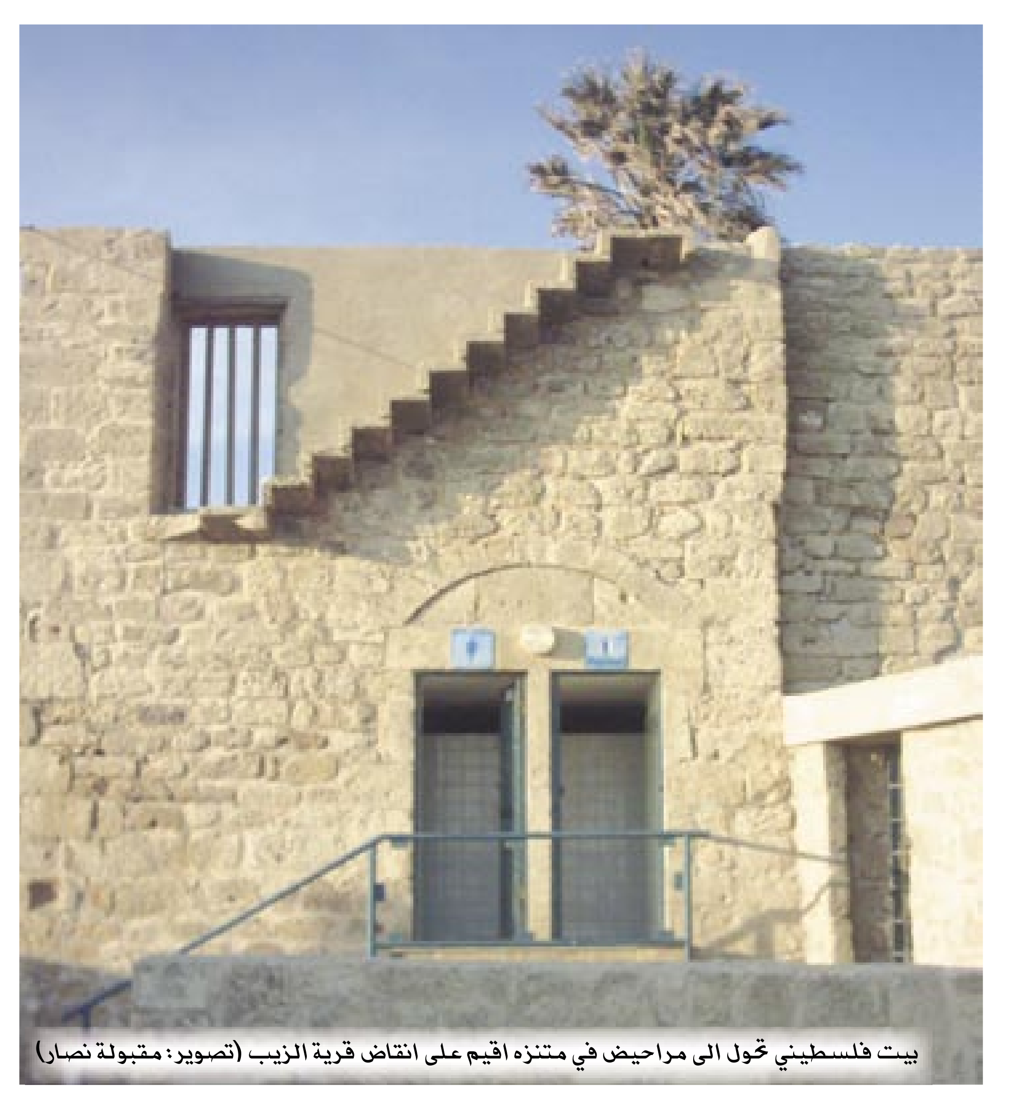
لقد ولدت في قرية فلسطينية في الجليل عام ١٩٣٥، وقريبا سأبلغ السبعين من العمر. وهذا يعني بالنسبة لي أنني كنت وما زلت أعاني فكريا وعاطفيا، وربما جسديا، مما فعله ولا يزال يفعله البريطانيون والصهاينة ضد شعبي طوال سبعين عاماً. وما بين ميلادي وحاضري، كلما تقدم بي العمر وأصبحت أشد وعيا وأحد إدراكا للظلم الممارس على شعبي بلا انقطاع، كلما زاد الألم في ذهني، وفي روحي. ومع مرور الوقت أصبحَت مشاعر الاستياء تسيطر على نظرتي "للآخر" وللحياة بشكل عام. و"الآخر" الذي هو محط استيائي يتضمن الصهيونية والانتداب البريطاني أولا، والثقافة والعقلية الأوروبية الاستعمارية ثانيا، والهيمنة الأمريكية الاستعمارية الجديدة ثالثا وأخيرا ولكن بدرجة لا تقل عن سابقيها. وقولي هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنني أعتقد أن شعبي هو سرب من الملائكة، أو أنه أفضل من باقي شعوب العالمِ. ولكنه شعبي.. ولطالما علمتني ثقافتي أن "يدكَ منكَ ولو شُلت".

سبعون عاما وأنا أشاهد شعبي يتعرض لعملية بطيئة من الإبادة العرقية. ولكن في الأعوام الأخيرة أخذت هذه العملية في التحول إلى حرب إبادة جماعية. عبر كل هذه الأعوام السبعين، كنت أقوم بدور المراقب للأحداث وليس بدور المشارك فيها. وبحكم ظروف حياتي وطبيعة تدريبي المهني ونشاطي الأكاديمي، تعودت على أن أقف جانبا وأتخذ لنفسي موقف المتفرج الذي يسجل الوقائع، بدلا من أن أشارك في اللعب السياسية أو العسكرية التي كانت تدور من حولي، والتي أدت إلى تدمير شعبي في النهاية. في الوقت الذي انتهت فيه ما تسمى "الانتفاضة الأولى" (أي ثورة ألـ١٩٣٦)، كنت في الخامسة من عمري. وما زلت حتى الآن أستحضر في مخيلتي صوراً غير واضحة المعالم لممارسات التدمير والإذلال التي كان يقوم بها الجنود البريطانيون ذوو الشعر الأشقر والعيون الزرقاء ضد قريتنا وأهلها. وأستطيع أن أرى في مخيلتي صورة عمي، وكان مختار القرية في حينه، يتوسل إلى الجنود ألا يدمروا "المونة" التي كانت موجودة في بيوت أهل القرية ويخلطوا موارد الغذاء الشحيحة المتمثلة في زيت الزيتون، والقمح، والعدس، والفول. وإذا كانت ملامح العجز تبدو واضحة على عمي المختار، فبإمكانكم أن تتخيلوا كيف كنا نشعر نحن الأطفال. استمر اضطهاد جنود الانتداب البريطاني للناس وإذلالهم وتحطيم معنوياتهم حتى عام ١٩٤٨، وفي هذه الأثناء تمت تصفية معظم قيادات الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الانتداب البريطاني. لقد جاء البريطانيون لنقل الحضارة إلينا وإعدادنا للاستقلال، ولكن حين غادرونا بعد ثلاثين عاما لم نكن قد وصلنا إلى درجة من التحضر بحيث نقوم بتسليم أراضينا وبيوتنا وممتلكاتنا بصمت وسلام للموجة الجديدة من الغزاة الأوروبيين، أي اليهود الصهاينة الأوروبيين. هكذا بدأنا نحن الفلسطينيون مسيرتنا "كإرهابيين". لقد بدأ الاستعمار الصهيوني في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا. إلا أن الهجمة الصهيونية الكبرى أتت في النصف الثاني من عام ١٩٤٧، وكنت حينها في الثانية عشرة من العمر، فكنت شاهدا حيا عليٍ اغتصاب فلسطين. وكان ذلك الاغتصاب اغتصاباً جماعياً ارتكبه اليهود الصهاينة، تدعمهم و"تصفق لهم" أوروبا.. نفس أوروبا التي ذبحت اليهود وأرسلت من تبقى منهم إلى الشرق الأوسط لأنهم لم يكونوا أوروبيين أنقياء بل ساميين.

على أية حال، لقد كنت في الثانية عشرة من العمر حينما تم تكثيف وتصعيد هجمات القوات اليهودية على القرى والمدن الفلسطينية عام ١٩٤٧، وسرعان ما تحولت هذه الهجمات إلى حملة كاملة لتهجير الفلسطينيين من وطنهم. كنت طفلا في الثانية عشرة في ذلك الحين، وما زلت أذكر كم كنت خائفا عندما رأيت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، والكلاب والحمير والخيول والأبقار، وفي بعض الأحيان عددا من الفراخ الصاخبة مربوطة من أرجلها ومحمولة على رأس امرأة أو على ظهر أحدى البهائم.. كل هذا الحشد من البشر والحيوانات يهرول عبر قريتنا في حالة من الهلع والفوضى والارتباك. وكم كان مروعا أن أرى رجالا ونساء بالغين وأصحاء يبكون كالأطفال ويتوسلون من أجل قطعة خبز أو جرعة ماء. كان هؤلاء أهل القرى المحيطة بالناصرة وطبريا، في طريق نزوحهم شمالا نحو الحدود اللبنانية. وأذكر على وجه الخصوص أهل قرية صفورية، لأن لهجتهم كانت تختلف عن لهجة أهل قريتي، خاصة المتقدمات في السن من النساء، اللواتي كن يلفظن حرف الكاف كالهمزة.

لقد صرح أريئيل شارون مؤخرا أن حرب عام ١٩٤٨ لم تنته بعد، واعتقد أن شارون كان يقصد (وإن لم يقلها صراحة) أن الوقت قد حان للعودة إلى تلك الحرب حيث توقفت، لاستكمالها وإنجاز مهمتها عن طريق التخلص من البقية الباقية من الفلسطينيين داخل حدود فلسطين الانتدابية، فطبيعة المشروع الصهيوني تستوجب إنجاز هذه المهمة.

لقد كان ذلك المشهد يبث في نفسي أشد الرعب، لأنه كان يبدو لي في تلك اللحظة كمشهد "يوم الحشر" الذي كان يصفه لنا معلم الدين بكل دقة وتفصيل. بعد ذلك بأشهر قليلة جاء دور قريتنا والقرى المجاورة. ولم تكن هناك أية مقاومة في هذه القرى، فجيش الإنقاذ كان قد انسحب في اليوم السابق، وأصبح السكان على يقين تام بان كل شئ ضاع وانتهى، وبأنه لا جدوى من المقاومة. هنا أتذكر تفاصيل المشهد بوضوح: جاء الجنود الإسرائيليون إلى القرية عند بزوغ الفجر، من منطقة الجبال الواقعة جنوبي القرية، وكانوا يطلقون النار من أسلحتهم الأوتوماتيكية. وما أن سمع أفراد عائلتي والعائلات المجاورة صوت الرصاص حتى استولت عليهم حالة من الذعر والارتباك، وذلك لأن عددا من نساء الحي، ومن بينهن أختي الكبرى، كن قد خرجن قبل الفجر إلى الهضاب الواقعة شرقي القرية لجمع الحطب ولم يعدن بعد. ولكن، ولحسن الحظ، عادت أختي والأخريات إلى البيت سالمات بعد برهة وجيزة. دخل الجنود القرية، وجمعوا كل الرجال القادرين في مركز البلد، وأحاطوا بهم من كل الجهات، وأخذوا يطلقون النار في الهواء بشكل متقطع. ووقف النساء والأطفال على مداخل البيوت في محاولة منهم لاستيعاب ما يجري. وكلما أطلق الجنود الرصاص في الهواء، انفجرت حشود النساء والأطفال بصراخ مذعور، فقد كانوا يظنون أن الجنود يقومون بإعدام الرجال. وجلس كبار السن على الأرض، كل أمام بيته، يتابعون ما يجري بصمت ورباطة جأش، ويطلبون بين الفينة والأخرى من النساء أن يتوقفن عن الصراخ مطمئنين إياهن بأن الأمور ستكون على ما يرام. وكان أبي أحد هؤلاء الرجال. لم يكن أبي في الواقع طاعنا في السن، فلعله كان في أوائل الخمسينيات من عمره في ذلك الوقت، ولكنه كان قد اعتاد على أن يبدو بسلوكه وتصرفاته وكأنه رجل أكبر سنا مما هو في الواقع، لكي يحظى بأكبر قدر من احترام الناس له. ثم حدث أمر في أثناء هذا المشهد أعتقد أنه أقسى وأصعب تجربة مررت بها في حياتي: كان أحد الضباط الإسرائيليين يجوب أحياء القرية طالبا من كل عائلة أن تسلمه قطعة سلاح واحدة على الأقل. وكان هذا الضابط معروفا لدى أهل القرية، وكانوا يدعونه



بيت فلسطيني تحول الى مراحيض في متنزه اقيم على انقاض قرية الزيب (تصوير: مقبولة نصار)

"الخواجة غزال" (أو "أبو غزال"، لا أذكر بالضبط). فقبل اندلاع القتال كان "الخواجة غزال" هذا يأتي إلى القرية ليشتري الماشية من أهل البلد، وقد تناول العديد من الوجبات في مضافة عمي المختار. ولذلك توقع والدي أن يكون لدى هذا الخواجة حد أدنى من الشعور بالامتنان، وأن يبدي بعض الاحترام لقاء "الأيام الخوالي". إلا أن الضابط تقدم نحو والدي شاهرا مسدسه وهو يصرخ ويتوعد ويهدد بإطلاق النار، طالبا من والدي أن يسلمه مسدسا. بقي والدي جالسا، محاولا الإبقاء على رباطة جأشه وكرامته، فتقدم منه الخواجة غزال وصفعه على طرف رأسه صفعة أوقعت حطته وعقاله. ثم فقد الخواجة غزال الأمل وانتقل إلى البيت التالي. إنني في الواقع اشك في مقدرة العديدين على استيعاب ما تعنيه تلك الحادثة بالنسبة لي! أنا الآن في التاسعة والستين، وعلى الرغم من ذلك فإنني ما زلت حتى الآن أبكي وتنهمر دموعي كلما تذكرت تلك الحادثة. جاءت حافلات كبيرة إلى القرية لاحقا في ذلك اليوم، وتم تحميل الرجال في الحافلات ونقلهم إلى مكان مجهول. وبدت القرية كأنها تصرخ وتنوح لساعتين أو أكثر، ثم خيم عليها الحزن والسكون. وتبين لنا فيما بعد أن الرجال لم يُؤخذوا للإعدام كما حصل في قرى أخرى، بل نقلوا إلى "معسكرات السخرة" حيث تم احتجازهم لفترات تراوحت بين عام وثلاثة أعوام. وبقيت عائلتي كبقية أهل القرية في ما أصبح يعرف بإسرائيل. وأصبحنا نُعرف "بعرب إسرائيل" أو "عرب الـ٤٨". وبقي منا في البلاد حوالي ١٥٠ ألفا فقط من بين المليون فلسطيني الذين كانوا يقطنون البلاد حتى عام ١٩٤٨، أما الباقون فقد أرغموا على النزوح إلى الدول العربية المجاورة. وُضِع الذين بقوا في البلاد تحت الحكم العسكري، وأخضعوا للعزل ومحاولات التذليل والترويض. ولما أصبحوا شبه مذللين ومروضين، تم إستخدامهم للعمل في بناء بيوت اليهود الإسرائيليين وزراعة محاصيلهم. وكانت الغالبية العظمى من الحجارة التي كانت تستعمل لبناء منازل اليهود، تُنتزع من البيوت المدمرة في القرى والمدن الفلسطينية المجاورة التي تم إخلاؤها قبل بضعة أعوام، أما الحقول التي كان هؤلاء العمال العرب يفلحونها "لمالكيها" الجدد من اليهود الإسرائيليين، فكانت ملكا للفلسطينيين العرب الذين طردوا من أراضيهم قبل ذلك بأعوام قليلة. وفي الكثير من الحالات كان العمال الذين يقومون بهدم بيوت القرى العربية المدمرة ونقل حجارتها إلى "مشاريع الإعمار" اليهودية الجديدة، يعرفون شخصيا أصحاب هذه البيوت. وكان العمل في فرعي البناء والزراعة هو العمل الوحيد المتوفر للعرب الذين بقوا في الدولة الجديدة، والذين كانوا في غالبيتهم من القرويين. ولم تكن ظروف هؤلاء العمال بأفضل من ظروف عمل أولئك الرجال الذين تم نقلهم إلى معسكرات السخرة عشية قيام الدولة، باستثناء فارق وحيد، وهو أن معسكرات نوم هؤلاء العمال كانت بيوتهم وقراهم هم أنفسهم.

عاش من بقوا في الوطن من الفلسطينيين في ظروف مرعبة، ولكن بما أنهم كانوا يشكلون أقلية ضئيلة تعيش وسط جو مشحون بالعداء والعنصرية، وبما انهم كانوا معزولين كليا عن العالم الخارجي، فإنه لم يتمكن أحد قط من اكتشاف ما قد مروا به من معاناة. كان حوالي الثلث من العرب الذين بقوا في إسرائيل "لاجئين داخليين"، أو -حسب العبارة المستوحاة من سجلات القانون الإسرائيلي- "حاضرين-غائبين". هؤلاء هم قرويون كانوا قد نزحوا عن قراهم ووصلوا إلى إحدى القرى المجاورة التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن قريتهم الأصلية، أو أنهم اختبئوا في الحقول والجبال القريبة لكي يتجنبوا ما كان ينزله الجيش الإسرائيلي من ويلات بأهل القرى التي كان يحتلها. بعد النزوح بفترة قصيرة حاول البعض من هؤلاء المهجرين أن يعودوا إلى بيوتهم في قراهم الأصلية، أو أن يعودوا لزراعة بعض المحاصيل في أراضيهم، فأطلق الإسرائيليون عليهم تعريف "المتسللين"، فكان هذا التعريف بحد ذاته كافيا لتسويغ قتلهم بمجرد اكتشاف وجودهم. بعد حين التحقتُ بالمدرسة الثانوية البلدية في الناصرة، ثم تخرجت منها وعملت كمدرس في مدرسة ابتدائية في قرية بدوية. وكان جهاز التعليم في المدارس العربية آنذاك يدار رسميا من قبل وزارة المعارف، إلا أنه في الواقع العملي كان، ولا يزال إلى حد بعيد، يدار من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي- الشين بيت. وكان معظم المدراء والعديد من المعلمين في المدارس الابتدائية العربية يعملون كمخبرين لجهاز المخابرات لقاء حصولهم على وظائفهم دون أن تكون لديهم المؤهلات المطلوبة. وقد شاعت في الوسط العربي آنذاك طرفة حول ذلك الوضع في جهاز التعليم، مفادها أن طالبي وظيفة التدريس في المدارس العربية كانوا يبصمون على الطلب لانهم لم يكونوا قادرين على كتابة أسمائهم. وكمدرسين، كنا نُجبر بالقوة على الاحتفال "بعيد استقلال إسرائيل"، وكنا نجبر على أن نجبر طلابنا على الاحتفال بهذه المناسبة، أما من لم يظَهر حماسا كافيا في الرقص والغناء من بين المدرسين فكان يفقد وظيفته بعد وقت قصير. وعلى الرغم من مرور أربعين عاما فما

لقد تعلمت الأطراف الثلاثة المعنية - إسرائيل، والفلسطينيون، والدول العربية المجاورة - درسا من أحداث ١٩٤٨. لقد تعلم الفلسطينيون ألا يتركوا منازلهم مهما حصل، وتعلمت الدول العربية ألا تسمح لأي لاجئ بالدخول إلى أراضيها،وتعلمت إسرائيل أن اللاجئين لا يختفون، ولا ينسون. فالطريق الوحيد إذاً للحصول على التخفيض المرجو لعدد الفلسطينيين داخل إسرائيل الكبرى هو ارتكاب مذابح أكبر بكثير من تلك التي ارتكبت عام ١٩٤٨.

زلت أذكر الأبيات الأولى من إحدى الأناشيد التي كان يغنيها المدرسون والطلاب العرب في ذلك الحين، حيث يقول البيت الأول: "بعيد استقلال بلادي قلبي فرحان - غني يا طير الشادي وقول الألحان." كان العمل في جهاز التعليم العربي مجحفا إلى درجة لم أستطع معها الاستمرار في وظيفتي وقتا طويلا، وفي نهاية الأمر تركت الوظيفة وغادرت البلاد إلى الولايات المتحدة، وحقيقة الأمر أن الدفع من الداخل كان أقوى بكثير من الجذب نحو الخارج. وفي الولايات المتحدة انتقلت من فرع إلى آخر من فروع العلم إلى أن استقر بي الأمر في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، ومكثت فيه إلى أن حصلت على الدكتوراة. وكان أن أدى تخصصي هذا في الأنثروبولوجيا إلى تعزيز وتدعيم وتسويغ ميلي إلى المراقبة عن بعد والانسحاب إلى مكان آمن حين تستاء الأمور. ولقد تعلمت من خلال تخصصي العلمي هذا أن أراقب "السكان الأصليين" دون أن أتدخل في شؤونهم، لكي لا "ألوث أو أدنس الحقل". في عام ١٩٧٥ حصلت على وظيفة في جامعة بيرزيت، حيث لا زلت أعمل. ومنذ ذلك الحين وأنا أراقب المشهد الفلسطيني وأدرسه وأكتب عنه دون أية محاولة "للتدخل" أو "تلويث الحقل".

لقد راقبت عملية التدمير البطيء والمنظم لشعبي ومجتمعي وثقافتي وتراثي لمدة تقرب من سبعين عاما. وقد ساعد تدريبي في الأنثروبولوجيا على أن أعي هذه العملية بشكل أفضل، أما قراءاتي للأدبيات من مختلف أرجاء العالم فقد جعلتني أدرك أن ما يحدث للفلسطينيين لا يختلف في شيء عما كان قد فعله الأوروبيون للسكان الأصليين في أنحاء مختلفة من العالم؛ في أجزاء من أفريقيا، وفي الأمريكيتين، وبولينيزيا، وميكرونيزيا، واستراليا، وتسمانيا.. لقد صرح أريئيل شارون مؤخرا أن حرب عام ١٩٤٨ لم تنته بعد، واعتقد أن شارون كان يقصد (وإن لم يقلها صراحة) أن الوقت قد حان للعودة إلى تلك الحرب حيث توقفت، لاستكمالها وإنجاز مهمتها عن طريق التخلص من البقية الباقية من الفلسطينيين داخل حدود فلسطين الانتدابية، فطبيعة المشروع الصهيوني تستوجب إنجاز هذه المهمة.

إن المشروع الصهيوني الذي أخرج إلى حيز التنفيذ قبل أكثر من ١٢٠ عاما، لا يزال قيد التنفيذ حتى يومنا هذا، وقد تم إنجاز ٩٠٪ منه. والظروف الآن مواتية لإتمام ما تبقى من هذا المشروع، غير أن ذلك سيتطلب ارتكاب مذابح أكبر من تلك التي ارتكبت بالفعل عام ١٩٤٨. ففي عام ١٩٤٨ ارتكبت إسرائيل ما بين ٤٠ و ٥٠ مذبحة في مواقع مختلفة من فلسطين، وكان ذلك كافيا لحمل الفلسطينيين المستهدفين على النزوح من المناطق التي احتلتها إسرائيل. أما اليوم فالأمور مختلفة عما كانت عليه عام ١٩٤٨، فقد تعلمت الأطراف الثلاثة المعنية – إسرائيل، والفلسطينيون، والدول العربية المجاورة – درسا من أحداث ١٩٤٨. لقد تعلم الفلسطينيون ألا يتركوا منازلهم مهما حصل، وتعلمت الدول العربية ألا تسمح لأي لاجئ بالدخول إلى أراضيها، وتعلمت إسرائيل أن اللاجئين لا يختفون، ولا ينسون. فالطريق الوحيد إذاً للحصول على التخفيض المرجو لعدد الفلسطينيين داخل إسرائيل الكبرى هو ارتكاب مذابح أكبر بكثير من تلك التي ارتكبت عام ١٩٤٨. إلا أنه يتوجب إنهاء هذه المهمة، ويتوجب إنهاؤها في أقرب وقت، لأن التحالف اللامقدس بين إسرائيل والولايات المتحدة يتطلب وضع حد نهائي للقضية الفلسطينية لكي يحولوا اهتمامهم إلى بسط هيمنتهم على بقية العالم، وعلى الأخص العالم العربي.

---

* د. شريف كناعنة هو أستاذ علم الاجتماع والانثربولوجيا في جامعة بيرزيت. كناعنة من مواليد قرية عرابة البطوف في الجليل عام ١٩٣٦، تلقى دراساته العليا في جامعة هاواي في الولايات المتحدة، ويركز نشاطه العلمي على جمع التراث الشعبي الفلسطيني ودراسته، كما يشرف كناعنة على تحرير مجلة "التراث والمجتمع" التي تصدر عن جمعية إنعاش الأسرة. هذا المقال هو ملخص لورقة قدمت أصلا إلى مؤتمر دولي حول "عودة اللاجئين: نظرة مقارنة"، عقده مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني -شمل- في رام الله، في آذار الماضي.


صبار قرية ديرابان، قضاء القدس (ارشيف بديل)



شلتا، قضاء الرملة، ١١٦ نسمة،
هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عجور، قضاء الخليل، ٤٣٢٧ نسمة،
هجرت في ٢٣ تموز ١٩٤٨.

عين غزال، قضاء حيفا، ٢٥١٧ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

إجزم، قضاء حيفا، ٣٤٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

جبع، قضاء حيفا، ١٣٢٢ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

آب ١٩٤٨

اللطرون، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ١٠ آب ١٩٤٨.

تشرين أول ١٩٤٨

بيت طيما، قضاء غزة، ١٢٣٠ نسمة
هجرت في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

البريج، قضاء القدس، ٨٣٥ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير أبان، قضاء القدس، ٢٤٣٦ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الهوا، قضاء القدس، ٧٠ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

سفلى، قضاء القدس، ٢٠٦١ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو لبى/علامات/تياها، قضاء بئر السبع، ١٤٥١ نسمة
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جغيم/علامات/تياها، قضاء بئر السبع، ٦٨٤ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

مسامر/رمادين/ تياها/، قضاء بئر السبع،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

شعور/رمادين/تياها، قضاء بئر السبع، ٥٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بدينات/تياها، قضاء بئر السبع، ٦٤٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جابر/جبارات، قضاء بئر السبع، ٨١٨ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو الأدوس/ ارتيمات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ١١١١نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ثابت/جلازين/جبارات، قضاء بئر السبع، ٦١٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن صباح/ حسنات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٤٦٠ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن عجلان/جبارين/جبارات، قضاء بئر السبع، ١٢٦٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

وحيدات جبارات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٥٧٦ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

النويري/سعادنة/ جبارات، قضاء بئر السبع،٢٧٣ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ايو جريبان، / سعادنة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٤١٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدقس/الدقس/ جبارات، قضاء بئر السبع، ١٢٣٣ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن رفيع/ سواركة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٩٨٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

جليدة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٢٧٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

مصطفى البرغوثي: السلطة الوطنية غير معنية بمناقشة قضية اللاجئين لأنها أسيرة الدبلوماسية القائمة

يرى الدكتور مصطفى البرغوثي سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية أن خطر التصفية الذي يحيط بعناصر القضية الفلسطينية وأهمها «حق العودة»، يكاد يكون غير مسبوق.

ويرجع البرغوثي ذلك الى السياسة الإسرائيلية، والدعم الدولي الذي تتلقاه إسرائيل والظروف الصعبة التي يحياها الشعب الفلسطيني، وأهمها عدم وجود استراتيجية وطنية مشتركة واضحة لمكافحة الهجمة الإسرائيلية.

ويلخص البرغوثي مضمون سياسة شارون في المرحلة الراهنة القائمة على تسويق خطة إعادة الانتشار من غزة، على اعتبار أنها حل بينما هي في الواقع ليست سوى خطة لتحويل غزة الى سجن كبير، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، ومقابل هذا الطرح السيئ، يسعى شارون الى أن ينتزع من العالم تصفية كاملة للأربع قضايا الرئيسية والتي تشكل قضايا الحل النهائي، والذي جرى الإجماع الفلسطيني عليها منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم، وهي قضايا: اللاجئون والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، و إزالة المستوطنات".

ويقول: «في القضايا الفلسطينية الجوهرية إسرائيل تحاول أن تفرض وجهة نظرها الخاصة والمنفردة، وقد استغلت في قضية حق العودة الكثير من المشاريع التي طرحت على اعتبار أنها مشاريع سلام فلسطينية إسرائيلية، مثل جنيف، وموضوع سري نسيبة أيلون، بهدف الترويج لفكرة إمكانية تصفية قضية اللاجئين، أما على صعيد القدس فعملية تهويد المدينة تجري بوتيرة متسارعة، وبحلول شهر تموز المقبل هناك مخطط إسرائيلي لأغلاق القدس من جميع الجهات.

وينتقد البرغوثي «غياب الفكرة والرؤية الجامعة المشتركة، والاستراتيجية الوطنية المشتركة، مع أنها كانت موجودة منذ انطلاق حركة «فتح»، وتأسيس منظمة التحرير، وانضمام معظم القوى الفلسطينية تحت إطار المنظمة، حيث كانت تجمعهم رؤى وطنية مشتركة تجاه حق العودة والقدس والدولة، والاستيطان، وهذه الأهداف جرت إعادة صياغتها في مؤتمر المجلس الوطني العام ١٩٨٨.»

ويقول: «الآن تجري محاولة خلخلة هذه الرؤية المشتركة، وأخشى أن هذا البرنامج معرض للخطر، ومجرد القبول بفكرة تبادل الأراضي وبقاء المستوطنات ينسف هذا الرؤية».

ويؤكد" هذه اللحظة حرجة جدا في تاريخ الشعب الفلسطيني، لذلك في هذه المناسبة يجب أن يجري استنهاض الشعب الفلسطيني، وأهم شيء في ذلك إدراكنا لأهمية إعادة بلورة الرؤية الوطنية الجامعة، لأنها سبب نجاح النضالات الفلسطينية مثل معركة الكرامة والانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، وعلينا أن ندرك أن هذه الرؤية قد تضعضعت نتيجة الظروف التي يعيشها الجانب الفلسطيني، لذلك نركز على أهمية استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني، وإعادة بلورتها من جديد".

ويقول البرغوثي «السلطة الوطنية الفلسطينية غير معنية بمناقشة موضوع اللاجئين لأنها اسيرة الدبلوماسية القائمة، والمشاريع المفروضة عليها مثل خارطة الطريق وغيرها، في الوقت الذي ترفض إسرائيل تنفيذ ما جاء في هذه المشاريع وخاصة وقف الاستيطان».

ويرى" أن الخطر الكبيرالذي تواجهه قضية اللاجئين، مرده الى العمل الذي يجري على تحويلٍ منظمة التحرير كجزء من السلطة، واحتوائها باعتبارها ممثلاً لحركة التحرر الوطني الفلسطيني في إطار السلطة، وبالتالي تقييدها بقيود السلطة، وحشرها في هذه الزاوية الضيقة التي تسمى "السلطة".

ويدعو البرغوثي «الى إشراك الفلسطينيين في الخارج في الانتخابات، أي أن يقوموا بانتخاب عدد مماثل من أعضاء التشريعي الذين سينتخبهم الفلسطينيون في الضفة والقطاع، ليكونوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك بهدف الحفاظ على عناصر حق العودة».

وحول دور المنظمات الأهلية في ترسيخ حق العودة يقول: «هناك عدد كبير من المؤسسات الأهلية الشعبية تقوم بدور كبير جدا وتحديدا في الخارج، وأهمها جمعيات العودة الفلسطينية المنتشرة في عدد في دول العالم، والتي تعقد مؤتمرا سنويا في الولايات المتحدة، وآخر في أوروبا، وهذه الجمعيات لعبت دورا مهماً في حماية حق العودة والتأكيد عليه، إضافة الى الجمعيات الفلسطينية الموجودة في لبنان، حيث عملت بجهد على إبقاء قضية العودة حية في أذهان الفلسطينيين وتحديدا الجيل الذي ولد في الشتات".

ويضيف «ما زال هناك اليوم مشروع كبير جدا، لتوثيق الذاكرة الفلسطينية، وهناك باحثون يقومون بهذا المشروع الهام في جامعة أوكسفورد ترأسهم الباحثة كرمة النابلسي، إضافة الى النشاطات التي تقوم بها الجاليات الفلسطينية في مختلف دول أوروبا، ولولا هذه الجهود لتعرضت قضية العودة لأذى كبير».

ويرى البرغوثي" أن هناك دوراً كبيراً مناطاً بالقوى والحركات السياسية حيث يقع على كاهلها إبراز حق العودة وتأكيده، وبلورة رؤية مشتركة حوله، لكن للأسف لا يبدو أن الجميع يعمل لذات الهدف".

ويوضح «هناك قوى سياسية تتجنب الحديث في الموضوع، وهناك قوى أخرى تتطرق له بالكلام ولكن بالفعل تتباحث حول أشياء مختلفة، وهناك قوى متمسكة به، لكن حتى يكون هذا قاسماً مشتركاً جماعياً، أرى أن الشعب الفلسطيني يواجه تحدياً كبيراً وقد يصل الى لحظة عليه أن يختار هل يريد تحرراً وطنياً ومستقبله كشعب ودولة حقيقية، أم يريد مجرد سلطة محكومة بإجراءات إسرائيلية قد تتحول الى حكم ذاتي على السكان».

ويضيف «قد يحتاج الأمر - وآمل أن لا يحدث ذلك - لأن نضحي بمشروع السلطة لصالح مشروع التحرر الوطني، آمل أن لا نصل الى نقطة فاصلة، ولكن لا يجوز من أجل بقاء السلطة أن نضحي بمشروع التحرر الوطني، الأفضل أن نجمع بين الاثنين، ونستفيد من السلطة كأساس لبناء مؤسسات دولة فلسطين المستقلة وهذا هو المطلوب».

وحسب سكرتير المبادرة الوطنية فإن الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية لعبت دوراً في إضعاف حق العودة، ومع ذلك أوسلو لم يشطب قضية اللاجئين، بل اعتبرها قضية من قضايا الحل النهائي، ولم يتم طرحها على الإطلاق ، لأن هذا تكتيك إسرائيلي يقوم على كسب الوقت بهدف فرض الحقائق على الأرض.

وحول التفاهمات الأخرى التي تولتها شخصيات وطنية فلسطينية بارزة، قال" مشاريع مثل جنيف ونسيبة أيالون، كانت مضرة جدا لسببين، لأنها أولا ألحقت أذى بهذا الحق، وجرى طرحها أمام الراي العام على انها تمت مقابل الحصول على مكاسب، وهذا امر غير صحيح، لأنها تفاهمات عقدت مع أطراف إسرائيلية غير رسمية، وشخصيات فلسطينية رسمية وهي خطيئة كبرى، لأنها تنساق وراء التكتيك الإسرائيلي الذي يهدف الى الحصول على تنازلات فلسطينية دون مقابل.

ثانيا كانت مضرة جدا لأنها قدمت الفلسطينيين كفريقين فريق يريد السلام وعلى استعداد للتنازل عن حق العودة، وفريق فلسطيني ضد التفريط بحق العودة وهم ضد السلام، هكذا جرى تصوير الأمر، وهذا غير مقبول، ويجب تجاوزه، ومحاولة التركيز على خلق القاسم الوطني المشترك الذي يجمعنا".

ويرفض البرغوثي اعتبار أن حق العودة بعد ٥٧ عاما، أصبح مستحيلا أو فكرة رومانسية غير قابلة للتحقيق، ويقول « هذا حق فردي لكل إنسان، ومثبت بأمرين، قرار« ١٩٤ » الخاص باللاجئين الفلسطينيين، والأمر الثاني أن حق اللاجئ في العودة الى دياره هو حق فردي مصان في القانون الإنساني الدولي، ولذلك لا يجوز التفاوض على الحق. ولكن على تطبيق الحق، لذلك لا يملك أكبر مسؤول فلسطيني الحق في التنازل على حق العودة لأن هذا الحق فردي وإنساني، حسب القانون الدولي، لذلك تم تأجيل هذه القضية في اتفاقيات م.ت.ف مع إسرائيل، والذي يرغب بحل حقيقي يجب ان يعالج هذه القضية لا أن يتجاهلها".

ساجي سلامة: يجب عدم ترك ملف اللاجئين للهواة والانتهازيين

يعتبر ساجي سلامة مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، أن الذكرى ٥٧ للنكبة تأتي في ظل ظروف أكثر تعقيدا وتحديات أصعب، تتبلور في تنكر إسرائيل للحقوق الوطنية الفلسطينية، بمساندة أميركية علنية غير مسبوقة.

ويرى سلامة" أن أخطر ما تواجهه قضية اللاجئين اليوم، هو خطر الإقصاء والتهميش عبر، المشروع الذي تطرحه إسرائيل القاضي بالانسحاب من قطاع غزة، وأجزاء صغيرة من الضفة، والذي سيجري استثماره في إقصاء باقي القضايا، وفرض سياسة الأمر الواقع، سواء في إقامة جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، وتكثيف الاستيطان، تحت غطاء أنها قدمت مبادرة استقبلها العالم بإيجابية، لكن المضمون الحقيقي لهذا المبادرة توفير غطاء للاستمرار في الانتهاكات، خلق وقائع جديدة على الأرض، وأهمها إقصاء وتهميش قضية اللاجئين".

ويستعرض بعض المحاولات الإسرائيلية بالتعاون مع الإدارة الأميركية ضد حق العودة، ويقول «هناك محاولة إسرائيلية حققت بعض النجاح عندما استطاعت الحكومة الإسرائيلية أن تحصل من الرئيس الأميركي جورج بوش على موقف بأن الإدارة الأميركية لا تؤيد حق عودة اللاجئين الى ديارهم، وأنها تفهم هذا الحق بأنه عودة الى أراضي الدولة الفلسطينية القائمة فقط».

ولم تجد هذه التصريحات أدنى استجابة أو قبول لدى الجانب الفلسطني، بل على العكس إصرار على التمسك بحق العودة، ويقول سلامة، " كل هذه المحاولات تؤدي الى العكس تماما، فهناك إصرار فلسطيني لا متناهي على التمسك بحق العودة، الى جانب التمسك بالسلام العادل، وإصرار لا تناهٍ على انتزاع اعتراف إسرائيلي بالمسؤولية عن نكبة الفلسطينيين، واستعادة أملاكهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم عبر كل سنوات اللجوء، وهذا الموقف هو القاعدة التي على أساسها يتوحد الشعب الفلسطيني، مواطنوه ولاجئوه، مدعوما بقرارات الشرعية الدولية.

ويؤكد «لا يمكن انهاء موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون حل قضية اللاجئين».

وحول وجود برنامج وطني مشترك ومتفق عليه رسميا وشعبيا ومن جانب الفصائل والقوى الوطنية، يوضح «ليس دقيقا ما يتم ادعاؤه من عدم وجود برنامج مشترك، بل على العكس لدينا برنامج وطني مشترك بشأن حق العودة، ، لكن تبقى بعض الاختلافات، وهناك إجماع على التمسك بحق اللاجئين وهذه تشكل القاعدة، القانونية، التي تستمد قوتها من قرارات الشرعية الدولية وتحديدا قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤، وهنا تلتقي كل ألوان الطيف الفلسطيني».

ويقول: «وهناك إجماع وطني آخر وهو ضرورة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن نكبة اللاجئين، وحقهم في التعويض والعودة الى ديارهم على اعتبار أن هذه هي القاعدة التي يمكن على أساسها التقدم في مفاوضات تفصيلية لبورة آليات ومضامين عملية الحل".

ويرى سلامة «كل ذلك لا يتعارض مع موقف آخر يحظى بأغلبية الشعب الفلسطيني والموقف الرسمي والذي يؤمن بإمكانية تحقيق ذلك عبر المفاوضات، وأن الشعب الفلسطيني قد ألزم نفسه أمام العالم بخوض المفاوضات مع إسرئيل لحل هذه القضية».

ويؤكد «قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الى جانب إسرائيل، وحل قضية اللاجئين، هما أهم هدفين للنضال والحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى أساس هذا التصور يمكن إنهاء الصراع».

وحول ما يطرح عن وجود انقسام في الموقف الفلسطيني حول قضية العودة، ظهر بتمثيل فلسطيني في مبادرة جنيف أو تفاهمات نسيبة أيالون، نفى ذلك قائلا " هذه اجتهادات غير ملزمة رسميا أو شعبيا، فهناك موقف وطني تمثله الاغلبية المطلقة، وهناك مواقف ليس عليها إجماع، ولا تعبر عن الموقف الشعبي أو الرسمي، وهي تعكس وجه نظر أصحابها فقط».

وبالنسبة لوثيقة جنيف، يقول «حتى لو كان هناك وزراء فلسطينيون، ذلك لا يعكس رأي منظمة التحرير الفلسطينية، الشيء الطبيعي أن يكون هناك التزام بالرأي الرسمي والشعبي، والشذوذ عنه لا يلزم الحكومة والشعب ومنظمة التحرير».

وعادة ما يوجه بعض السياسيين إصبع الإتهام لاتفاقية أوسلو، على اعتبار أنها أجلت قضية العودة حتى الحل النهائي، ولم تبحث. وحول ذلك يقول «لا نستطيع القول إنه جرى تأجيل، لأن كل القضايا قد أجلت للحل النهائي، اتفاقية اوسلو قدمت مدخلاً للقضايا ومدخلاً للحل، فلا نستطيع إن نقول إن قضايا اللاجئين والقدس والحدود قد تم تأجيلها، لأن كل شيء قد تأجل ولم يبحث فيه، ولم تحدث مفاوضات حقيقية حول المستقبل، لذا لا يمكن الحديث عن قضايا أنجزت وأخرى تم تأجيلها، كل ما جرى مجرد ترتيبات مؤقتة تمهيدا للدخول في مفاوضات حقيقية حول القضايا الجوهرية، وهذه مرحلة جرى إحباطها من قبل إسرئيل».

وبالرغم من اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، التي تتلقى إسنادا لا نهائيا من الإدارة الأميركية، يراهن سلامة على حق اللاجئين في العودة مستندا في ذلك الى ارادة الوجود الفلسطيني، والذي بات من المستحيل أن تتجاهله إسرائيل، إضافة الى استمرارية النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، وأهمية الدعم العربي والدولي، وأهم ورقة هي قوة السند القانوني الذي نملكه، والذي يظهر نضالنا بشكل مشروع».

وحسب سلامة هناك جملة من الالتزامات المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينة تجاه قضية اللاجئين، وأهمها" التمسك بحق العودة، وأن تبدي استعداداً لفتح هذا الملف على قاعدة الاحتفاظ بالحق الفردي والجماعي، وأن تصارح الشعب بمواقفها، إضافة الى تسلحها بالموقف الشعبي، وأن لا تترك هذا الملف للهواة والانتهازيين، وأن تبدأ بحشد حملة على مستوى عربي ودولي لايجاد حل عادل لقضية اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية».

وعلى صعيد الواقع المعاش في المخيمات الفلسطينية، طالب سلامة أن يكون موضوع تحسين مستوى حياة اللاجئين على جدول أعمال السلطة، وأن لا يجري التعامل بلا مبالاة تجاه المعاناة اليومية لملايين اللاجئين في المخيمات، لأن اللاجئين هم الأكثر معاناة في الشعب الفلسطيني.

نعلم أن هذه هي مسؤولية وكالة الغوث، ولكن بات الكل يعلم أنٍ وكالة الغوث لا تغطي كل الخدمات وأن ما تقدمه يشهد تراجعاً، وأن الدول المانحة تحاول أن تقلص حجم مساعداتها للوكالة، وكل هذا يدفع ثمنه اللاجئ في المخيمات، لذا بات على السلطة والمنظمة أن تغطيا ما أصبحت الوكالة لا تستطيع تقديمه من خدمات».

وحول دور وزارة التربية والتعليم في ترسيخ حق العودة في أذهان الجيل الفلسطيني الناشئ قال: «اعتقد أن المناهج بشكل عام بحاجة الى مزيد من التوضيح والشرح وإعطاء المعلومات حول حقيقة ما حصل في العام ٤٨، وهذا أمر بالإمكان تطويره، لكن الأهم أن لا يتم الخضوع لعمليات الابتزازٍ المستمرة الهادفة الى تزييف الضمير والوعي الوطني مستقبلاً».

وطالب سلامة الأحزاب" بتوحيد مواقفها أكثر، وتنشيط جهودها تحديدا في أوساط الراي العام الفلسطيني في الداخل والشتات، وتكثيف العمل الفعلي الإيجابي في ترسيخ حق العودة، وتعزيز صمود المخيمات، وعدم الاكتفاء بالمهرجانات والشعارات".

بسام الصالحي: يجب صياغة استراتيجية فلسطينية هجومية لحل قضية اللاجئين

يرى بسام الصالحي أمين عام حزب الشعب أن هناك ضرورة للمحافظة على الربط الواضح بين حق العودة وبين حل القضية الفلسطينية بشكل جذري، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي تعتبر التعبير المباشر عن احتلال الأرض، ونكبة ١٩٤٨ وبالتالي هي ليست موضوعاً ثانوياً في علاج القضية الفلسطينية، بل هي موضوع جوهري.

ويقول: «الخطر الرئيسي اليوم يتمثل في الاستمرار في محاولة تجزئة القضايا التي تشكل بمجموعها لب القضية الفلسطينية، وإذا كانت هذه الاستراتيجية هي المتبعة من قبل إسرائيل وبعض الأطراف الدولية، في المقابل هنالك ضرورة أن تكون الاستراتيجية الفلسطينية مبنية على وحدة هذه القضايا وضرورة حلها بشكل متكامل وكرزمة واحدة، لأن التجربة التي حصلت خلال العشر سنوات الماضية من محاولات حثيثة لتجزئة هذه القضايا وتأجيل حلها، لا تؤدي الى حل وإنما تزيد من تفاقم الوضع، ومن مخاطر استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني، وعدم حل قضية اللاجئين.

وطالب الصالحي" بضرورة البحث في تسوية فلسطينية شاملة في القضية الفلسطينية تتضمن موضوع الحدود والقدس واللاجئين، وكل القضايا المصيرية، ولهذا لا يمكن الارتياح للاتجاه الذي يوحي بأن قضية اللاجئينٍ هي الوحيدة المؤجلة، هذا غير مفيد، بل يجب ان يكون جزءاً من المعالجة المباشرة للقضية الفلسطينية".

وحول الرؤيةٍ الخاصة التي يملكها حزب الشعب تجاه قضية اللاجئين تحديداً، أكد الصالحي: «حزب الشعب متمسك بقرار ١٩٤ الذي ينص على حل عادل لقضية اللاجئين على اساس العودة والتعويض، ولكن يجب التأكيد على أهمية عدم استباق المفاوضات وذلك بعدم الانصياع لرغبة أمريكا وإسرائيل بأن تكون العودة قاصرة على حدود العام١٩٦٧، إضافة الى أهمية عدم وجود التزامات فلسطينية تقبل بحلول أقل مما أعطاه قرار ١٩٤، طالما أن العملية التفاوضية غير جارية، وأي تنازلات في هذا الموضوع ضارة جدا، وأي حديث عن حلول تسهل للطرف الآخر ما يطرحه من تعقيدات ومشاكل هي غير مفيدة».

ونوه" نحن في حزب الشعب غير راضين عن أية مقترحات تضعف هذا الحق، وتجعل موضوع المفاوضات منتهياً قبل أن يبدأ، وأي حل تخرج به المفاوضات يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي فلسطيني، لأن هذا الموضوع حساس جدا، وأي تسوية نهائية يجب أن تكون مرتبطة بالاستفتاء».

وأكد" يجب أن نسعى في المفاوضات الى تنفيذ القرار١٩٤، وإذا كان هناك ضرورة للوصول الى صيغة ما على ضوئه، فيجب أن تكون خلاصة العملية التفاوضية وليس استباقا لها".

ويعتقد الصالحي أنه حتى اليوم لا توجد رؤية واحدة لحل قضية اللاجئين لدى القوى المختلفة، وهذا شيء طبيعي لأنه حتى اللحظة الراهنة لم يجر أي تفاوض جدي حول هذه القضية، بالرغم من وجود برنامج نظري متفق عليه يقوم على قرار ١٩٤.

ويوضح: «هذا يفسر اختلافات القوى بهذا الشأن، وغير مفيد الآن إبراز تنازلات في هذه القضية دون أن يكون هناك تفاوض أصلا ، في حالة وجود تفاوض حقيقي، تقوده سلطة تفاوضية فلسطينية واحدة، وبعد نتائج المفاوضات يجب ان يتم عرضها على مختلف القوى حتى تقول رأيها النهائي فيه، قبل أن تعرض للاستفتاء العام، عندها يكون الحديث ملموساً، إزاء التفاصيل».

ويؤكد «لا يوجد خشية على حق العودة بين أبناء الشعب الفلسطيني، المخيمات الفلسطينية تعيد إبراز نفسها في كل مناسبة، وليس صدفة أن يكون غالبية الشهداء والجرحى والمعتقلين من أبناء المخيمات».

وبالرغم من ذلك يؤكد أمين عام حزب الشعب على أهمية إعادة صياغة استراتيجية فلسطينية حول مجمل القضايا الجوهرية.

واضاف: في المرحلة القادمة يجب أن يركز الجانب الفلسطيني على هدفين أساسين «الأول الإعلان عن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة من قبل الجانب الفلسطيني، ونطالب باعتراف وإسناد عربي ودولي لهذه الحدود التي تتضمن قطاع غزة والضفة الغربية وعاصمتها القدس، وثانيا التمسك بعودة اللاجئين، على أساس قرارات الشرعية الدولية، وهذا يجب أن يكون عبر صياغة استراتيجية فلسطينية هجومية، لا تخضع للضغوط الإسرائيلية الرامية لتجزئة الحل النهائي، وفرض حل من طرف واحد».

وانتقد الصالحي تدني الخدمات المعيشية في المخيمات، وطالب وكالة الغوث والسلطة السلطة الفلسطينية بالوقوف أمام مسؤولياتها تجاه اللاجئين في المخيمات، وقال: «القضايا المعيشية للمخيمات يجب أن تحل دون أن تبقى مرتبطة بالحل السياسي، لأن هذه القضية معقدة وستطول، ولا يجوز أن تبقى المخيمات بوضع خدماتي سيئ بحجة الحفاظ على حق العودة، لأن تحسين الخدمات في المخيمات لا يتناقض مع هذا الحق، ويجب أن يتم الضغط على وكالة الغوث لتحسين هذه الخدمات لا تقليصها، وأن تقوم السلطة من جهتها بالضغط لتحسين مستوى الخدمات».

"متحـف النكبـة".. الواجهـة والمواجهـة

بقلم: نهـاد بقـاعي*

لا يطرح هذا المقال طروحات جديدة أو وصفات سحرية. كما لا يدخل من باب الإملاء أو التأريخ، إنه اجتهاد يحتمل الرد والتعقيب، والأهم من ذلك،أنه يطمح إلى المتابعة والتطور، تكمن أهميته في إعلاء الأفكار التي يتبناها، نحو تدعيم المشروع الفلسطيني عموما ومشروع حفظ الذاكرة خصوصا. إنه دعوة الى العمل.

يعرض بروفيسور الدراسات الدولية بينيدكت أندرسون في كتابه "المجتمعات المتخيلة" (Imagined Communities) الدور الرئيس الذي لعبته المؤسسات الثلاث، إحصاء السكان، الخارطة والمتحف في بلورة الهويات القومية في جنوب شرق أسيا خلال العقود الماضية. لقد برز دور هذه المؤسسات كمراكز قوة استغلتها الدولة الكولونيالية من أجل خلق وترسيم هوية قومية واضحة المعالم. ويربط المؤرخ الاسرائيلي هيلل كوهين من خلال خاتمة بحثه حول المهجرين الفلسطينيين داخل اسرائيل بين أفكار اندرسون المستنبطة من الشرق الأقصى واعتماد الدولة العبرية كـ "ثمرة جهود" الصهيونية على ذات المؤسسات (بشكل عكسي تماما) في تعاملها مع وعي المهجر الفلسطيني (ولا وعيه في ذات السياق) في محاولة لتصفية قضيته، اضافة الى الآليات المباشرة الأخرى التي اعتمدتها لنفس الغرض.

ولأن "لعبة مجموع الصفر" ظلت تحكم مجمل تعامل الصهيونية مع الفلسطينيين، شعبا، ومشهدا، وذاكرة، منذ فجر الصراع، فقد ظلت الكينونة الفلسطينية أولا وكيانيتها ثانيا تعامل (بفتح الميم) على انها انتقاص مباشر وخطير وتهديد وجودي بشكل إفتراضي لمشروع بناء "هوية جيو-سياسية مشتركة للمستوطنين الصهاينة على أرض فلسطين". وبالتالي، فقد كان شطب الذاكرة الفلسطينية ضرورة واجبة من أجل إعادة الخلق والصياغة الهستوبيوغرافية للمكان. ومن نافلة القول في هذا السياق أن مشاريع شطب الذاكرة، هي خطوة تابعة لمشاريع التغييب المادي للفلسطيني نفسه من هذا المكان كشرط مسبق وواجب في العقيدة الصهيونية وممارستها، وهو ما تم فعلا عن طريق الطرد والإبعاد القسري والتهجير. من هنا، فقد حملت السياسة الصهيونية في تعاملها مع الفلسطيني، وجهين متلاصقين، قام الأول وهو القاعدة على أساس التغييب المادي، فيما قام الثاني وهو الواجهة على أساس الإنكار.

وتروي سوزان سليوموفيتش مثلا في كتابهاThe Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village حول قرية عين حوض الفلسطينية، كيف حوّل المستوطنون اليهود القرية الى عين هود وكيف رووا حكاياتهم عن تأسيس قريتهم الخاصة بصورة شبه خرافية، وبأنها وجدت "خرائب" "تغطيها الأعشاب وتعشش فيها الثعابين" و "فارغة" و "من دون أشجار".

على الضفة الأخرى، سارعت المؤسسة الصهيونية الى بناء الرواية والهوية الجماعية لجموع اليهود المهاجرين مع شتى بقاع الأرض، والى تحويل المشهد الجيو سياسي الى "يهودي" خالص. وذلك من خلال لائحة مطولة من الرموز والأساطير والسياسات حول المكان والتاريخ والذاكرة. كما موضعت جموع المهاجرين ضمن بوتقة واحدة ضمن ما سمي بـ "منجم الانصهار"؛ "تخليص الأرض"؛ "احتلال العمل"؛ "جمع الشتات" و"الدفاع" وغيرها. ومرة أخرى، برزت أهمية مؤسسة المتحف في عملية إعادة الصياغة والبلورة. إن جولة قصيرة في الدليل السياحي الاسرائيلي، على سبيل المثال، تقودك إلى التعرف على مئات المتاحف الوطنية في إسرائيل حول،

عانى الشعب الفلسطيني على مدار الصراع من توجه عام قائم على انتهاك حقوقه وانكارها،وظل النضال الفلسطيني عموما نضالا من أجل نيل الشرعية والاعتراف. في الوقت ذاته، شكلت نكبة عام ١٩٤٨، ضربة قاسية في صميم الفلسطينيين شعبا ومجتمعا وتاريخا، وفصلا حاسما له تبعات بعيدة المدى على مجمل تطوره الجماعي، ولكنها لم تكن الضربة القاضية باي حال، لأن الفلسطينيون في مرحلة ما بعد النكبة رفضوا منفاهم بكل بساطة.

الجيش، والاستيطان، والعمل، والتاريخ اليهودي القديم، وغيرها. ولكن يظل دور هذه المؤسسة اكثر بروزا فيما يتعلق بالمحرقة (الهولوكوست)، في "المركز والشتات" على السواء.

إن هذا يقودنا أخيرا إلى التجربة الفلسطينية المعاصرة. فقد عانى الشعب الفلسطيني على مدار الصراع من توجه عام قائم على انتهاك حقوقه وانكارها، وظل النضال الفلسطيني عموما نضالا من أجل نيل الشرعية والاعتراف. في الوقت ذاته، شكلت نكبة عام ١٩٤٨، ضربة قاسية في صميم الفلسطينيين شعبا ومجتمعا وتاريخا، وفصلا حاسما له تبعات بعيدة المدى على مجمل تطوره الجماعي، ولكنها لم تكن الضربة القاضية باي حال، لأن الفلسطينيون في مرحلة ما بعد النكبة رفضوا منفاهم بكل بساطة.

وبالرغم من أن الواقع الجديد الذي أفرزته النكبة، ظل محكوما لغياب صورة وافية وشاملة للنكبة، وظل الفلسطينيون مطاردين ومهددين ومحتلين ولاجئين، إلا أنهم عملوا منذ يوم التهجير الأول على رفض المنفى القسري كامر واقع، وفي ذات الوقت أنيطت بهم (وهم الضحية) مهمة مواصلة مسيرة إحقاق حقوقهم الجماعية والفردية على السواء. وقد تجلى هذا الإصرار من خلال آلاف الأمثلة الحاضرة، في كل مكان تواجد فيه الفلسطيني تقريبا. وخلال العقدين الأخيرين، وخصوصا خلال مرحلة أوسلو، شهدت الخارطة السياسية الفلسطينية تغيرات جذرية ذات معنى على مختلف الصعد، وبرزت أهمية الذاكرة والتأريخ بشكل غير مسبوق. وزاد الاهتمام بالمكان الأصلي، أي القرية والمدينة المهجرة، من خلال التوثيق والتأريخ والسينما، كما تمت عنونة قطاعات وحالات كانت محرومة سابقا من البحث والتوثيق. لقد كان الفلسطينيون خلال العقد الأخير أكثر "جرأة" في التعامل مع العديد من القضايا التي وضعت طويلا على الرف، كأمر "مفهوم ضمنا"، أو "سابق لأوانه".

هكذا، شكل مخيم اللاجئين والقرية المهجرة العناوين الرئيسة لكل ما يتعلق بنكبة ١٩٤٨، لأن هذه الأماكن أعتبرت، وبحق، شواهد حية وملموسة على الجريمة. ومع الأهمية القصوى للمكانين في الرواية الجماعية الفلسطينية إلا أنها تظل مختزلة وغير شاملة في تعاملها مع الرواية الجماعية الفلسطينية، لأنها تقدم بالدرجة الاولى صورة مصغرة عن تجارب جزئية أو فردية لما حدث فعلا. إننا في هذا السياق، بحاجة ماسة الى إطار جامع يجمع كامل الرواية الجماعية وليس جزءا منها فقط. وهنا يبرز دور مؤسسة المتحف كآلية مهمة للتجسيد.

"متحف النكبة". لأنه مكان للذاكرة والتعليم والحشد. إن التذكير بذكرى الجرائم، بالرغم مما يسببه من ألم، هي الوسيلة الأفضل للحيلولة دون تكرارها في المستقبل مرة أخرى. وعليه، فإن منطق "طي صفحة الماضي" كخطوة على طريق السلام تظل محاولة لتشويه التاريخ. إذن، المتحف هو جزء من استراتيجية أشمل، تطمح الى اجتياز النكبة عبر حفظها، ومحاولة اخرى من أجل الاعتراف بالشرعية وكسر حالة الانكار والاستثناء. كما أن متحف النكبة هو وجه آخر من أوجه المواجهة للرواية الصهيونية التي طالما نهشت باللحم الفلسطيني إضافة الى مواجهته مع الذات.

ولا بد أن يكون فضاء المتحف أوسع من آفاق القرية المهجرة ومخيم اللجوء المحدود جغرافيا، فهو قادر على توفير رواية جماعية متناسقة، في إطار ربطه للماضي بالحاضر والماضي والحاضر بالمستقبل. وكذلك في تعامله مع الهوية، التاريخ، الذاكرة، العودة وآليات الحل. كما للمتحف ايضا وظيفة هامة في توفير مستوى من الشرعية للرواية الفلسطينية للنكبة.

إن جدلية عدم كون النكبة حدثا غابرا، بل حدث حي لا يزال ينتظر الحل ينعكس بالضرورة على هذه المؤسسة. كما أن المطاردة التي يعانيها الفلسطينيون تجعل من أمر مأسسة الذاكرة أمرا في منتهى الصعوبة، وفي الوقت ذاته في منتهى الضرورة. إننا ملزمون، برغم كل شيء، بضرورة تذكير أنفسنا وتذكير العالم بأصل الصراع وتبعاته. كما على الذاكرة ان تجتاز الظرف الحياتي نحو المأسسة العملية والعلمية. وهذا الدور ملقى على عاتق الفلسطينيين وحدهم. إن متحف النكبة يطمح لأن يكون الواجهة والمواجهة معا. إنها دعوة صريحة الى العمل.

---

* نهاد بقاعي هو منسق وحدة الأبحاث، المعلومات والإسناد القانوني في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو المحرر النظير في جريدة "حق العودة".



قرية لفتا في قضاء القدس (ارشيف بديل)



ابو رواع/جبارات، قضاء بئر السبع ٢٣٠ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الفقرة/ رتيمات/جبارات، قضاء بئر السبع، ٧٩٦ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت عطاب، قضاء القدس، ٦٢٦ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

راس ابو عمار، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

الولجة، قضاء القدس، ١٩١٤ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة العمور، قضاء القدس، ٣١٣ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة التنور، قضاء القدس،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

جراش، قضاء القدس، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الشيخ، قضاء القدس، ٢٥٥ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت أم الميس، قضاء القدس، ٨١ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بئر السبع، قضاء بئر السبع، ٦٤٦١ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت تنيف، قضاء الخليل، ٢٤٩٤ نسمة،
هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبو، قضاء القدس ، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

كدنا، قضاء الخليل، ٥٢٢ نسمة،
هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

رعنا، قضاء الخليل، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

زكريا، قضاء الخليل، ١١١٤ نسمة،
هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الدبان، قضاء الخليل، ٨٤٧ نسمة،
هجرت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨.

دمرا، قضاء غزة، ٦٠٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

أسدود، قضاء غزة، ٥٣٥٩ نسمة،
هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبية، قضاء الخليل، ١٢٣٠ نسمة،
هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة ام بريج، قضاء الخليل، ١٦٢ نسمة،
هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

عيلبون، قضاء طبريا،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير نخاس، قضاء الخليل، ٦٩٦ نسمة،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدوايمة، قضاء الخليل، ٤٣٠٤ نسمة،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جبرين، قضاء الخليل، ٢٨١٩ نسمة،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

صفصاف، قضاء صفد، ١,٠٥٦ نسمة،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الجش، قضاء صفد،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

مجد الكروم، قضاء عكا،
هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير القاسي، قضاء عكا، ٢٦٦٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة عربين (القليطات)، قضاء عكا، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سحماتا، قضاء عكا، ١٣١١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

المسـرحيـــة

شعر: أبو الحسن الراضي *

لاحَ طـيْـفٌ مـن بـعـيدٍ   أسـمـهُ لـيـس قـدامَـةْ
جـاء يمشي يـتـمَـطّـىَ   يـحـملُ الـداعـيُ ظلامَـة
عـنـد شـخـص لا يـبـالي   يَـدّعـي فـنَّ الآمـامـة
قـف بـعـيداً وأنـتـظرني   صَـنـعْ بـطـبـشـورٍ علامة
كُـن خـفـيـف الـظـلِّ لكن   لا تُـتـاجِـرْ بـالـسـآمـة
خُـض غِـمار الحـربِ لكن   كـن وديـعـا كـالحـمامة
غـيـر مـرغـوبٍ لـديـهـم   أنْ تـبـادرَ بـابـتـسامة
إنْ تـكـونـوا خـيـر شـعـبي   إدفـعـوا عـنّـا الـغـرامة
اسـمـعِ الـطـيـرَ يُـغـنّـي   عـاش حُـرّا في فـخـامة
يـا لَحُـزْنـي لمـصـيري   مـات زيـدٌ والأُسـامـة
يـا شـقـائي مـن رمـوزٍ   تـدّعـي عـنـدي الـصَّـرامة
مِـثْـلُـهُ مـن خـلـق ربّـي   دَسَّ رأسـاً كـالـنّـعامة
ذاك غــرٌّ لــيـسَ إلا   لـيـس أهـلاً لـلـقِـوامة
فـي زمـان الـسـلـم قُـلـتـمّ   ادرسـوا فـنّ المـقـامَـة
اتـركـوا الـتـطـبـيـع جـنـبـاً   ضـاق صـدرِي بـالـزّعـامة
سُـلَّ سـيـفـاً مـن غِـمـادٍ   واسـتـعْـر وجـه الـوسـامة
إنْ قـبـلـتـم أن تُـداسـوا   أظـهـروا بـعـض الـنّـدامة
أجـمـعـوا أمـراً مـفـيـداً   غـيـرَ الـقـاءِ المـلامـة
لا تَـقُـلْ إنّـي بـريءٌ   دَمَّـر الـشـعـبُ الـلـمـامَـة
إنّ أصـنـامـاً تـهـاوت   مـن يـبـاهـي بـالـقـمـامَـة
كُـن سـيـاسـيـاً ولـكـن   لا تـبـعْ أرضَ الـيـمـامَـة
إبـن لـي قـصـراً لـعـلّـي   أبـتـغـي درب الـسـلامـة
أيّـهـا المـسـلـوب أرضـاً   لا تـفـاوض بـالـكـرامـة
قـاتـلُ الـدُّرِّ وحـجّـو..   حـز كـأسـاً فـي الـدّمـامّـة
فـوق أرضـي عـاثَ وحـشٌ   سـام شـعـبـي فـي لآمـة
فـي زمـان الـحـرب غـالـوا   أحـكَـمـوا لَـبْـسَ الـكِـمـامَـة
شُـغـل قـوم بـالأَمـانـي   أتـقـنـوا وضـع الـعـمَـامَـة
ذاك أمـرٌ مـسـتـحـيـلٌ   سـحـبُ إثـمٍ بـالـحِـجـامَـة
اسـتـطـابـوا شـربَ راحٍ   أُشـربـوا حـتـى المـدامَـة
يـا جـمـاهـيُـر اسـتـعّـدي   مـن هُـنـا حـتـى المـنـامـة
ذاك شـعـب مـسـتـقـيـمٌ   مـات مـن كُـثـر الـنـهـامّـة
عـزم شـعـبـي كـالـحـديـدْ   لـيـس حـالٌ فـي اسـتـدامـة
عـيـش شـعـبـي كـالـعـبـيـدْ   طـبّـقـوا فـنَّ الـشّـهـامـة
عـظّـم الـلـه أجـري   فـي وفـاة الاسـتـقـامـة
عِـش شـريـفـاً مـت شـهـيـداً   كـن إمـامـا ودعـامـة
عـم صـبـاحـاً يـا صـديـقـي   نـلـتـقـي يـوم الـقـيـامـة
حـسـبـنـا جـنّـات عـدنٍ   حـيـنـهـا تـحـلـو الإقـامـة

* الشاعر أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة، في محافظة بيت لحم، وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار. يعمل مدرسا للغة العربية، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة، معتمدا السهولة لايصال الرسالة بأقصر الطرق.

خطوات كانت هنـاك

بقلم: عيسى قراقع*

ينشر بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين على صفحات جريدة "حق العودة" ملفات من التاريخ الشفوي سجل على لسان لاجئين فلسطينيين طردوا من قراهم الفلسطينية على يد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨، كجزء من حفظ التراث الوطني حتى لا تمسح خطوات شعب اصيل اقتلع من ارضه بالقوة.

في ذلك الكهف

الحلقة الأولى

فجأة توقف الحاج يوسف في مكان وقال هنا كانت ام حسن الصادق... "ام حسن ظلت في البلد... قلنالها خلينا نوخدك قالت وين بدكم توخذوني وانا عاجز وتتغلبوا فيَّ... طيب انو بيجي بطعمك، قالت بتيجي ختيارة وبتجيب لي نتفة ميّة ورغيف خبز... كان كل شي في الدور مليان... بعد اسبوع ارجعنا لم نلقاها... كل شيء رايح... ملقناش حدا منهم ما عرفناش وين راحوا فيهم..."

في ذلك الكهف الذي يقال له "عراق الزاغة" في قرية الدوايمة هناك جماجم وعظام بشر... بقايا ملابس واحلام متكلسة... جثث تكومت فوق بعضها فلا تميز بين طفل وعجوز وامرأة ورجل... ومن ذلك الكهف تبدأ القصة... مذبحة لم تكتشف الا بعد خمسين عاماً... لكنها كانت راسخة في عقول وذاكرة من نجو وهربوا من القرية... خمسون عاماً والدوايمة تخبئ في كهوفها وآبارها رفات سكانها الذي ظلوا فيها رغم الاقتلاع... عيون متفتحة... أُطفئت في شهر رمضان... اصابتها الدهشة والنوم التاريخي المفاجئ...

وامام ذلك الكهف سالت دمعة ساخنة على خدّ يوسف ابراهيم عبد الدين، اللاجئ الفلسطيني الذي يسكن في مخيم الجلزون ابن قرية الدوايمة... يحك ذاكرته القديمة، ينهض، يتكئ على بقايا جسده، يسير معنا في حارات وشوارع قرية الدوايمة. "كان يؤذن للظهر... في شهر رمضان عندما شردنا من البلد... يوم جمعة... اجاني واحد اكبر مني في السن قلي روح اطلع شوف هالسيارات اللي جاية على البلد... اطلعنا على قبيبة بن عواد... شفنا دبابات وسيارات يهودية... والله بلشّوا في البلد طخ... بلد فش فيها سلاح... ودبت هالناس شاردة وتجري..."

يوم الجمعة ٢٨ تشرين أول ١٩٤٨، جاءت عصابات الصهاينة ضمن الكتيبة ٨٩ بقيادة موشي ديان وهاجمت القرية من جهتها الغربية ثم توزعت المصفحات الى ثلاث مجموعات شمالاً... غرباً وجنوباً وتركت الجهة الشرقية مفتوحة ليتمكن من ينجو من الهرب شرقاً صوب الخليل وبدأت عملية اطلاق النار وتفتيش المنازل وقتل من تجده ثم نسفوا بيت المختار حسن محمد هديب.

وفي العاشرة والنصف من صباح السبت ٢٩ تشرين أول، مرت المصفحات بالقرب من مسجد الدراويش وكان بداخله ٧٥ مسناً فقاموا بقتلهم جميعاً بالمدافع الرشاشة. توقف الحاج يوسف عبد الدين... نظر الى البلد الممسوحة ثم انحنى وبدأ يحرك التراب... كأنه يبحث عن خطواته الاولى... وتعقب ظلالاً مرت من هنا، اختبأت في ذلك الكهف ويدعى طور الزاغة... اطلقت عليهم نيران الهجانا فأبيدت اسر بكاملها ومنها أسرة دخل الله ابن محمود العامري وابراهيم جودة العامري... "طور الزاغة ببعد عن البلد ٣٠٠ متر من المجال القبلي... والناس بدهاش تطلع في الارض المكشوفة قالوا بقتلوناش اليهود ولا بيشوفونا فيه...ظلت اليهود ماشية توقفت عند باب الطور وبلشّوا فيهم..اطلعوهم وطخوهم كلهم..."

وعندما سألت الحاج عن قصة عصا المختار، تنهد وقال: "احنا قعدنا تقريباً شهرين واحنا قريبين من البلد نطيح نجيب النا شغلة نبيعها ونوكل منها... لا في شغل ولا معنا مصاري..حاولت في احدى المرات ان اختبأ في المغارة، وجدت فيها عظام كثير واللي خلاني اقول هذا اني لقيت عصاة قديمة لمختار البلد احمد عثمان زعاترة."

وبين التشرد والفقر قتل الكثير من الناس... لقد غامروا وعادوا للقرية.. من ينجو فهو ينجو بإعجوبة... البعض قتل بلغم والبعض تكهرب على الاسلاك التي احاطت بالقرية والبعض القي القبض عليه وقتل... وفجأة توقف الحاج يوسف في مكان وقال هنا كانت ام حسن الصادق... "ام حسن ظلت في البلد... قلنالها خلينا نوخدك قالت وين بدكم توخذوني وانا عاجز وتتغلبوا فيَّ... طيب انو بيجي بطعمك، قالت بتيجي ختيارة وبتجيب لي نتفة ميّة ورغيف خبز... كان كل شي في الدور مليان... بعد اسبوع ارجعنا لم نلقاها... كل شيء رايح... ملقناش حدا منهم ما عرفناش وين راحوا فيهم..."

لقد تفرق الناس من الدوايمة... بعضهم رحل الى العروب وآخرون الى اريحا والخليل ودورا، واستفز الحاج يوسف عندما سألناه عن دور الجيش العربي. "لا عربي ولا اسباني... ما كان عندنا جيش ولا جندي عنا... فش حدا عنا..."

هبت رياح خفيفة... تحمل رائحة بشر كانوا هنا... ابتسم الحاج يوسف... وبدأ يتكلم مع الرياح... هنا كانت بلد حيّة ... فيها القمح والشعير والدكاكين، الناس تعيش من منتوجات البلد وبقناعة وبساطة. "يا الله... يا الله... القمحات بكفين سنة تيجي كويسة وسنتين تيجي عاطلات، تخزنهن ان اجت السنة الجاية عاطلة... اللي عنده شوية قمح خازنهن يوكل منهن... يعني قليل بنبيع منه يعني حاجته الواحد يخليها والناس لبعضها البعض وتقرض بعضها البعض... بلد آمنة"

طلب الحاج يوسف ان نزور جدّ البلد الشيخ علي... توقفنا عند مقامه على ارض واسعة تملأها الاشجار والصبار... المقام تم قصفه من قبل الإسرائيليين ولكن بقايا المبنى موجودة... "الشيخ علي جدّ البلد... الناس تأتي اليه اللي ينذر له نذر يقول بدي اروح على الشيخ علي، يوخذ قماش ويحط على هذا القبر وكان الناس يطبخوا وينفخوا فيه لله تعالى..."

لم نكمل تتبع الخطوات... ظل الحاج يوسف يتأمل كل شيء... تذكر كل الناس... الاحياء والاموات ثم اطلق زفرة طويلة... آه يا بلدنا

* عيسى قراقع هو رئيس جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: "الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو"؛ "التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي"؛ "كيف تنام وقيدي يكبل حلمك"؛ "زوابع الخنساء في سجن النساء"؛ "زغاريد البلابل المقيدة" (شعر)؛ "حكاية الصامد بن البرتقال" (قصص)؛ "ذاكرة من ملح وحديد". كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.



لقاء بعثة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية في مخيم عايدة، أيلول ٢٠٠٠ (ارشيف بديل)

مـاذا حـدث للمقدسـات في القرى المهجـرة بعد تدميـرها؟

بقلم: جميـل عرفـات*


مسجد قرية الزيب تحول الى متنزه (تصوير مقبولة نصار)

إن الحريات الدينية هي أهم مركبات الحقوق المدنية وذلك بسبب إرتباط هذه الحريات والحقوق بالتراث والثقافة الجماعية. لقد أكد ميثاق حقوق الانسان على حرية الفكر والوجدان والدين وحرية الرأي والتعبير. وقد أعلن المجتمع الدولي عام ١٩٨١ القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس المعتقد وأن ممارسة ذلك يشكل إهانة للكرامة الإنسانية. في ذات الوقت، تؤكد جميع التقارير في داخل اسرائيل على وجود نمط منظم لإنتهاك هذه الحقوق من خلال حرمان المواطنين العرب الفلسطينيين (المسيحيين والمسلمين) من الدخول إلى عدة مواقع مقدسة مثل المساجد والكنائس لسبب او لآخر. وقد أستعملت هذه المقدسات في كثير من القرى المهجرة كحظائر للأغنام والأبقار أو كمخازن أو حانات أو متاجر. ولم تقم الدولة بأية خطوة لمنع ذلك. كما عمدت لمنع الترميمات وأعمال الصيانة التي حاولت جمعيات محلية تنظيمها. وهو ما أدى الى هدم الكثير من الأماكن المقدسة مثل كنيسة سحماتا، كنيسة المنصورة، كنيسة البروة وغيرها كثير. وكذلك الأمر بالنسبة للجوامع مثل جامع مسكة، جامع الطيرة، جامع سعسع، دير القاسي وغيره.

لقد أطلق على جميع الأماكن والأراضي المقدسة في فلسطين اسم ممتلكات "وقف"، وكانت تعود جميعها بشكل مباشر إلى الهيئة العربية العليا في القدس. كان هذا متبعا في العهد العثماني واستمر في عهد الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨. وقد تجاوزت مساحة أراضي الوقف الاسلامي في فلسطين ٦ ٪ من مجمل مساحة فلسطين التاريخية عدا المحلات التجارية ومحلات السكن. وفي عام ١٩٤٨، صودرت جميع أملاك الوقف الاسلامي بما فيها المساجد والمقامات والزوايا ووضعت تحت الوصاية أولا ثم نقلت ملكيتها للدولة لاحقا. أما ممتلكات الوقف المسيحي فقد بقيت تحت سلطة الطائفة ذات الصلة واستمرت الإدارة كما كانت عليه قبل عام ١٩٤٨. كان سبب ذلك الحساسية الدينية وسلطة العالم المسيحي والفاتيكان. وقد تعرضت الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القرى المهجرة التي يزيد عددها على ٥٠٠ قرية ومدينة للمصادرة. إضافة الى ذلك، فقد صادرت الدولة ٧٠٪ من أراضي العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، وحوّلت ملكية الأراضي المصادرة الى المستوطنات اليهودية التي قامت على أراضي تلك القرى.

أما ماذا حدث للمقدسات في تلك القرى فإنني سأقدم نماذج فقط تعبر عن التوجه العام الذي اتبعته إسرائيل. لقد بلغ عدد أماكن العبادة في تلك القرى ٢٤٧ مسجدا و١٩ كنيسة. كان عدد السكان في قرية الخيرية عام ١٩٤٨ نحو١٤٢٠ نسمة وهي إحدى القرى المهجرة، وكان فيها مسجد واحد ومدرستين. وتم تجريف مسجدها وتغطيته بالأبنية المحيطة به في مستوطنة "جفعتايم".

كنائس البروة وسحماتا دمرت تدميراً كاملا ولم يبق منها سوى بعض الجدران والأسس. كان عدد السكان في قرية البصة في عام ١٩٤٨ نحو٣٠٠٠ نسمة تقريباً، وكانت قرية مزدهرة ومن أرقى القرى العربية في شمال فلسطين، واحتوت على عدة مدارس وقد قدمت في سنة ١٩٤٧ تخطيطا لبناء كلية فيها. في العام ١٩٤٨ تم تهجير القرية ودمرت تدميرا كاملا ولم يبق منها سوى هياكل لثلاث كنائس وآثار مقام مقدس للمسلمين، وجامع مهمل يستعمل كحظيرة للابقار. أما المناطق الصناعية هناك فقد اقيمت مكان المقابر المسيحية والإسلامية، ولم تسمح السلطات بأي ترميم لتلك المقدسات. إضافة الى الكتابات العنصرية الموجودة على بعض الجدران هناك.

تحولت مساجد وادي حنين، اليازور، صفد، العباسية والطيرة الى كنس يهودية، وكتب على بعضها عبارات عنصرية مثل "الموت للعرب". كما تحولت بعض الأماكن المقدسة إلى أغراض أخرى. فتحولت مساجد قرى عسقلان، وقيسارية ويافا الى مطاعم، فيما حول جامع بسيسو في بئر السبع الى دكان ومطعم، وحول مسجد عين حوض ومسجد علاء الدين في يافا الى حانات، ومسجد قرية الزيب الى منتجع سياحي.

قرية حطين هي قرية عربية فلسطينية مهدمة في قضاء طبريا. تم بناء المسجد هناك بطلب من صلاح الدين الايوبي إحياء لذكرى معركة حطين. وحاول مهجرو القرية وبعض المؤسسات الأخرى ترميم المسجد وحمايته من دخول الابقار والحيوانات إليه. وبعد أن تم العمل بذلك قامت السلطات بإغلاق المسجد بسياج فولاذي لمنع المهجرين من دخوله وترميمه. مثل هذا حدث لجامع الغابسية وعمقا وإجزم وأندور.

صرفند هي قرية عربية فلسطينية مدمرة بالقرب من حيفا لم يبق منها سوى المسجد، وكانت مساحته ٣٥٠ متر مربع، وكان يعتبر من أفضل المساجد هندسة وتخطيطا، وظهرت فيه بعض علامات الإنهيار، قام مهجرو القرية ومؤسسات أخرى بترميم المسجد وإصلاحه، وبعد خمسة أشهر من العمل الدؤوب إفتتحوا المسجد للصلاة. وأستمر ذلك مدة ستة أسابيع الى أن قامت السلطات في منتصف الخامس والعشرين من شهر تموز عام ٢٠٠٠ بجرف المسجد وهدمه وتسويته بالارض.

وادي الحارثية هي قرية مهجرة أخرى. قام مهجرو القرية بترميم مسجد القرية في شباط من عام ٢٠٠٠. وبعد أسبوعين من ترميمه قام أفراد من مستوطنة "ياخين" القائمة على أراضي القرية بتدمير المسجد. مسجد قرية أم الفرج المهجرة في قضاء عكا، أستعمل كحظيرة للأبقار ثم هدم في العام ١٩٩٧.

النبي روبين هو أحد الأماكن المقدسة لدى المسلمين، وكان له موسم إحتفالات دينية قبل عام ١٩٤٨، وكان بالإمكان مشاهدة مأذنته من شارع تل أبيب- أسدود. لاحقا، تم تفجير المأذنة وقاموا بتحويل القبر الى مكان عبادة لليهود مع إضافة كتابات عبرية على القبر والجدران. قرية عين غزال المدمرة (قضاء حيفا)، هي أحدى قرى المثلث الصغير في الكرمل (إجزم وعين غزال) فيها مقام الشيخ شحادة. قام مجهولون بكسر النوافذ وتدمير شاهد القبر وكتبوا عليه: هذا قبر الحاخام "غدعون بن عزرا". كما تم انتهاك حرمة مقام الشيخ سمعان الموجود في قرية كفر سابا في حزيران من عام ٢٠٠٤، وحول المقام الى قبر يهودي، وكتب عليه قبر "شمعون بن يعقوب".

أما مساجد وادي حنين، اليازور، صفد، العباسية، الطيرة، فقد تحولت الى كنس يهودية، وكتب على بعضها عبارات عنصرية مثل "الموت للعرب". وقد تحولت بعض الأماكن المقدسة إلى أغراض أخرى. فقد تحول مساجد قرى عسقلان، وقيسارية ويافا الى مطاعم، فيما حول جامع بسيسو في بئر السبع الى دكان ومطعم، وحول مسجد عين حوض ومسجد علاء الدين في يافا الى حانات، ومسجد قرية الزيب الى منتجع سياحي.

هذه أمثلة فقط لما حدث في بعض القرى المهجرة، إضافة الى تدمير المقابر وتشويهها، كما حدث لمقبرة بلد الشيخ، خصوصا قبر الشهيد عز الدين القسام وما يلاقيه من أهانة من الكتابات العنصرية أو تكسير الشواهد أو رمي بعض القاذورات عليه. ومن المحير أن نلاحظ استمرار مثل هذه الممارسات والانتهاكات في حين أن أي تدنيس لكنيس يهودي أو مقبرة يهودية في أوروبا أو العالم يولد إتهامات فورية في اللاسامية.

إن على إسرائيل ملقاة مسؤولية تطبيق قانون حماية الأماكن المقدسة لعام ١٩٦٧ بحيث يضم الأماكن المقدسة التي تخص كل السكان في أسرائيل، وليس فقط الأماكن اليهودية. كما عليها السماح للمجتمعات العربية الفلسطينية ومنها المهجرة بترميم وحماية وصيانة مقدساتها. انني أناشد جميع الشرفاء في العالم أن يتخذوا الخطوات العملية للحيلولة دون الاستمرار في مثل هذه الانتهاكات.

---

*جميل عرفات هو كاتب وباحث فلسطيني يقيم في قرية المشهد بالقرب من الناصرة، وله العديد من الإصدارات والدراسات المهمة حول القرى الفلسطينية المهجرة، والتهجير الفلسطيني في الجليل.



عرب السمنية، قضاء عكا، ٢٣٢ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير سنيد، قضاء غزة، ٨٤٧ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جرجان، قضاء غز، ١٠٩٠ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

صالحة، قضاء صفد، ١٢٤١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سبلان، قضاء صفد، ٨١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سعسع، قضاء صفد، ١٣١١ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الراس الاحمر، قضاء صفد، ٧١٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

فارة، قضاء صفد، ٣٧١ نسمة
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

غباطية، قضاء صفد، ٧٠ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ديشوم، قضاء صفد، ٦٨٤ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

علما، قضاء صفد، ١١٠٢ نسمة،
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

تشرين الثاني ١٩٤٨

ابو سوين/النجمات/ الترابين، قضاء بئر السبع،١٢٢٥ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الكسار/النجمات/ الترابين/، قضاء بئر السبع، ١٨٣١ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو صهيبان/النجمات/ الترابين، قضع بئر السبع، ٤٦٧٣ نسمةن
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو عثيرة/ النجمات/ الترابين/، قضاء بئر السبع، ١٣٩٠ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

هريبا، قضاء غزة، ٢٥٩٨ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

سروح، قضاء عكا،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

النبي روبين، قضاء عكا،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء عكا،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

إقرت، قضاء عكا، ٥٦٨ نسمة،
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كفر برعم، قضاء صفد، ٨٢٤ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

حمامة، قضاء غزة، ٥٨١٢ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

بربرة، قضاء غزة، ٧٩٦,٢ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المجدل، قضاء غزة، ٤٩٦,١١ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

نعليا، قضاء غزة، ٥٢٠,١ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الخصاص، قضاء غزة، ١٧٤ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجورة، قضاء غزة، ٢٨٠٧ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجيّة، قضاء غزة، ١٤٢٧ نسمة،
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

عراق سويدان، قضاء غزة، ٧٦٦ نسمة،
هجرت في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المؤسسات والفعاليات الفلسطينية حول العالم تستنكر تصريحات زياد العسلي

تقرير صحفي صادر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في ٦ آذار ٢٠٠٥

نشرت صحيفة "ذي فوروورد" تقريرا قبل عدة أسابيع (www.forward.com/articles/٢٧٤٦) حول مؤسس ورئيس اللجنة الأمريكية الخاصة من أجل فلسطين، د. زياد العسلي، تضمن اقتباسات لتصريحات كان د. العسلي قد طالب الفلسطينيين من خلالها بالتنازل عن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها باعتباره "غير قابل للتحقيق".

كما تهكّم العسلي على الجيل الشاب من النشطاء الفلسطينيين والمؤيدين لهم في الولايات المتحدة الأمريكية، "أنا أفهم الجامعيين الشباب [المؤيدون للقضية الفلسطينية] الذين يصرخون في ساحات الجامعات. إنني أعلم ما الذي يتحدثون عنه، وأعلم أيضا أنهم لا يعلمون ما الذي يتحدثون عنه".

لقد أثارت تصريحات العسلي هذه حفيظة قطاعات واسعة من المنظمات والمؤسسات الفلسطينية الجماهيرية والشعبية التي أسسها اللاجئون ويقومون عليها في كل من فلسطين، لبنان، سورية، الأردن، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفعها الى إصدار بيان خاص يستنكرون فيه ادعاءات العسلي.

وفيما يلي نورد نص البيان

بيان للرأي العام

حول تصريحات د. زياد العسلي بشأن حق العودة

إننا في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وبإجماع كل أعضاءه في فلسطين التاريخية، ولبنان وسوريا والأردن، وأوروبا، وأمريكا الشمالية بمن فيهم تحالف حق العودة الى فلسطين في أمريكا الشمالية، ، بالإضافة الى المؤتمر العالمي لحق العودة، نضمّ صوتنا للجالية العربية في أمريكا الشمالية، و نعلن بان التصريحات والمزاعم التي ادلى بها الدكتور زياد العسلي، رئيس اللجنة الأمريكية الخاصة من اجل فلسطين، بما تضمنته من إلغاء لحق العودة الفلسطيني وإهانات للشعب العربي والفلسطيني، إنما هي تصريحات مرفوضة ومشجوبة حيث أنها تقع خارج الإجماع القومي والوطني لشعبنا العربي و الفلسطيني.

ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق غير قابل للتصرف او الإلغاء، وقد حرصت الشرعية الدولية على التأكيد عليه سنويا منذ العام ١٩٤٨. اذ لا يملك اي فرد او مجموعة او حكومة، اي حق او تفويض للتخلي عن هذا الحق الفردي والجماعي.

في الواقع، ان الاصوات التي يمثلها د. العسلي انما هي جزء من محاولات مدروسة ومنظمة هدفها إضفاء صفة الاعتدال على أصحابها، وذلك من خلال اسقاط حقوق الشعب العربي والفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة والسيادة وتقرير المصير.

ان د. العسلي، ومن خلال اللجنة الأمريكية الخاصة من اجل فلسطين، قد ذهب الى ما هو أبعد من وثيقة جنيف وتفاهمات نسيبة - بيلين وغيرهما من المحاولات التي تنتهك الحقوق الطبيعية والأساسية للشعب الفلسطيني والتي يشكل القانون الدولي حاضنا أساسياً لها. فها هو يروّج مشروع المحافظين الأمريكيين الجدد المعروف ب "الشرق الأوسط الجديد" على أساس فهم أجوفَ للديمقراطية. ويهدف المحافظون الجدد إلى إعادة صياغة الخارطة السياسية للمنطقة، ضاربين بعرض الحائط حقوق ومصالح شعوبها. وفي هذا السياق لا يسع المرء الا ان يتوقف عند المحاولات الحثيثة التي يقوم بها د. العسلي وآخرون لنشر ثقافة الهزيمة وتعزيز الشعور بالإحباط في أوساط الجالية العربية والفلسطينية.

وممّا لا شكّ فيه ان الهدف الرئيسي من وراء هذه المحاولات هو شطب حق العودة الفلسطيني. ففي تصريح له قبل ايام لمجلة الأمام "فوروورد" الصهيونية أعلن د. العسلي "أننا، (اي الشعب الفلسطيني) علينا ان نفصل بين "الحق" وبين "العودة" اذ لم يبقَ هناك اي شئ لكي يعود المرء اليه. إنها الان إسرائيل".

وكما كان متوقعا، رحبت الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة بتصريحات العسلي هذه، والتي زادت من شعبيته لدى هذه الأوساط، متناسية انّ رئيس اللجنة الأمريكية الخاصة من اجل فلسطين قدّ يستطيع بان يتخلى عن حقّه في العودة الى بيت عائلته في القدس، ولكنه قطعا لا يملك الحقّ بالتنازل عن او إلحاق أي أذى بحقوق ستة ملايين لاجئ فلسطيني.

والجدير بالذكر انّ د. العسلي في موقفه هذا يتناغم وبشكل كامل مع مواقف وأهداف الإدارة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية والمبنية على مجموعة من الافتراضات الخاطئة، من ضمنها الاعتقاد بان اللاجئين الفلسطينيين سيتقبلون امّلاءات الغير بعد عقود طويلة من التضحيات.

وينسى (أو بالأحرى يتناسى) د. العسلي ان الشعب الفلسطيني عامة، واللاجئين والمهجّرين خاصة، وحدهم يملكون الحق بان يقرروا مصيرهم بأنفسهم، و ذلك من خلال مشاركتهم الفاعلة في المنظمات الشعبية والأهلية الفلسطينية ودورهم المحوري في صياغة الإجماع الوطني الفلسطيني، هذا الإجماع الذي يعكس تراكما نوعيا والمبني على كم هائل من التجارب النضالية. ومما لا شك فيه انّ هذه المؤسسات واللجان الشعبية والأهلية، داخل فلسطين وفي الشتات، قدّ أكدت مرارا وبوضوح لا مجال فيه للتأويل بانّ حقّ العودة الفلسطيني، بشقّيه الفردي والجماعي والذي يكوّن القانون الدولي احدى دعائمه الرئيسية، هو شرط أساسي لتحقيق السّلام العادل والشامل.

ان التصريحات التي أدلى بها د. زياد العسلي، والتي تعكس إلى حدّ كبير حالة الاستسلام المتفشية في بعض الأوساط العربية-الأمريكية والتي يعتبر د. فؤاد عجمي احد ابرز رموزها، إنما هي امتداد للسياسة الأمريكية المعادية للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة.

ومما لا شك فيه انّ مواقف د. العسلي سوف تؤدي إلى إضعاف الإجماع الفلسطيني في أمريكا الشمالية، بغضّ النظر عن اذا ما كان هذا هو هدفه بالفعل، ام كونه نتيجة طبيعية لتصريحاته المشار إليها أعلاه. ولكن التاريخ يعلمنا بانّ الخطاب الذي يمثله العسلي على الصعيد الفلسطيني هو خطاب دخيل، يحمل في طيّاته عناصر خطيرة من شانها إضعاف لحمة ووحدة المجتمع.

إننا نؤكد على أن د. العسلي لا يمثل طموحات شعبنا الفلسطيني في الوطن او في الشتات، كما انه لا يمثل القاعدة الشعبية العربية في الولايات المتحدة، بعكس ما يدّعيه. وبناء على ذلك فانه يقع خارج اطار الاجماع الشعبي الفلسطيني والعربي في الوطن والمهجر، عدا ان تصريحاته اللامسئولة تقع خارج إطار الشرعية الدولي.

لقد فشلت، وعلى مدار سنوات الصراع، كل محاولات الأطراف المعادية لحق العودة بالالتفاف على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، هذا الشعب الذي برهن على مدى ٥٧ عاما انّه مصمم على ان يمارس حقه في العودة إلى دياره، بدعم ومناصرة ذوي الضمائر الحرة.

أسماء المنظمات:

- بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - فلسطين
- الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة بافرعها (في المانيا، فرنسا، الدنمرك، هولندا، بولندا، السويد، النرويج، بريطانيا، ايطاليا).
- الائتلاف الفلسطيني لحق العودة (لجنة حق العودة/الدنمرك، لجنة حق العودة/السويد، لجنة حق العودة/هولندا، جمعية الثقافة العربية/بولندا، الجالية الفلسطينية/فرنسا، لجنة حق العودة/المانيا، ائتلاف العودة/بريطانيا)
- مجموعة عائدون- سوريا
- مجموعة عائدون- لبنان
- اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة - الأردن
- منظمة الشبيبة الفتحاوية - محافظة بيت لحم - فلسطين
- لجنة أهالي مبعدي كنيسة المهد - فلسطين
- اللجنة المحلية لتأهيل الأطفال المعاقين - مخيم الدهيشة- فلسطين
- لجنة زكاة وصدقات مخيم الدهيشة- فلسطين
- اللجنة الشعبية مخيم العزة/ بيت جبرين - فلسطين
- اتحاد مراكز النشاط النسوي - مخيمات الضفة الغربية- فلسطين
- اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي - فلسطين
- لجنة الدفاع عن حق العودة - مخيم بلاطة -فلسطين
- مركز يافا الثقافي - بلاطة- فلسطين
- جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، شفاعمرو -فلسطين
- اللجنة الشعبية - مخيم الدهيشة - فلسطين
- اللجان الشعبية للخدمات - مخيمات الضفة الغربية - فلسطين
- التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة- فلسطين
- نادي ثقافي بيت اولا - الخليل - فلسطين
- بلدية بيت اولا - الخليل- فلسطين
- حركة فتح بيت اولا - الخليل- فلسطين
- نادي نسوي بيت اولا - الخليل - فلسطين
- جمعية بيت جبرين - اذنا - الخليل- فلسطين
- مركز الرواد - مخيم عايدة - فلسطين
- اتحاد لجان المرأة الاجتماعي - بيت لحم - فلسطين
- مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة - بيت لحم- فلسطين
- مركز الشهيدة امل - مخيم عايدة - فلسطين
- اللجنة الشعبية للخدمات - مخيم عايدة - فلسطين
- مركز لاجئ - مخيم عايدة
- مركز النشاط النسوي - مخيم الدهيشة - فلسطين
- جمعية الهدى الاسلامي - بيت لحم
- تجمع اهالي القرى والمدن المحتلة والمدمرة عام ١٩٤٨- محافظة رام الله - فلسطين
- لجنة التنسيق للجان التأهيل المحلية بالضفة الغربية - فلسطين
- المكتب التنفيذي للجان الشعبية - قطاع غزة - فلسطين
- لجنة الدفاع عن حق العودة - محافظة رام الله - فلسطين
- اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة - محافظة نابلس - فلسطين
- جمعية يازور الخيرية- نابلس - فلسطين
- جمعية كفر سابا الخيرية- نابلس - فلسطين
- مركز العودة الفلسطيني - نابلس - فلسطين
- مركز حواء الثقافي - نابلس - فلسطين
- مركز الفنون الشعبية العربي، الجنة- لبنان
- جمعية النجدة-- لبنان
- مؤسسة إنعاش-جمعية تطوير المخيمات-- لبنان
- بيت أطفال الصمود-- لبنان
- مؤسسة غسان كنفاني الثقافية—لبنان
- مركز المصادر والتدريب ك ج—لبنان
- المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني-- لبنان
- هيئة تنسيق المنظمات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية- -لبنان
- مؤسسة صامد-- لبنان
- مؤسسة الرعاية الطبية-- لبنان
- المؤسسة الاجتماعية للمعاقين—لبنان
- النادي النسائي العربي الفلسطيني-- لبنان
- المؤسسة الوطنية للتأهيل المهني والخدمات الاجتماعية-- لبنان
- المؤسسة الوطنية للخدمات الطبية و الاجتماعية والتعليمية-- لبنان
- المساعدات الشعبية للإغاثة والتطوير—لبنان
- جامعة المرأة العربية الفلسطينية-لبنان

بيان صادر عن جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل

يـوم استـقلالـهم! يـوم نكبتـنـا!

يا أبناء شعبنا الأعزاء.. تحية العودة!

عام آخر يمر على نكبة شعبنا العربي الفلسطيني، حيث قامت المنظمات العسكرية الصهيونية، ومن بعدها اسرائيل، بطرد حوالي مليون فلسطيني من وطنه الى خارج الوطن من خلال اعتماد المجازر والتهجير القسري المبرمج، ليصبح معظم شعبنا، بين ليلة وضحاها يفترش الأرض ويلتحف السماء في مخيمات اللجوء، كما وقامت بهدم أكثر من ٥٣٠ قرية ومدينة عربية عن بكرة أبيها وصادرت أملاكنا واراضينا بموجب عشرات القوانين الظالمة، معتبرة شعبنا غائبا عن أرضه ووطنه وهو حي يرزق، وهم يستبيحون مقدساتنا وما زالوا مستمرين في مخططاتهم الإجرامية بحق شعبنا الذي يواجه سياسة الحصار والتجويع والتصفيات الجسدية عبر مسلسل المجازر الرهيبة التي ما زالت تطال المدن والقرى والمخيمات.

إننا، في يوم إستقلال اسرائيل، نحيي الذكرى السابعة والخمسين للنكبة الفلسطينية. نحن المهجرون، نعاني الأمرين، لأننا على مرمى حجر من قرانا ومدننا المنكوبة وننظر بحسرة لصمت مآذن المساجد وأجراس الكنائس الذي أسكت يوم هجرنا، لتتحول الى خرائب لأبقار المستوطنين وخمارات ومراكز للدعارة وتعاطي المخدرات، ومقابر أجدادنا تدنس وهي تستصرخ الضمير الانساني منذ ٥٧ عاما.

وإيمانا منا بانتمائنا الفلسطيني وتجديداً للقسم والعهد اللذين قطعناهما على أنفسنا بالعودة ورفض البدائل، من تعويض وتبديل وتوطين، فإننا نتوجه الى أبناء شعبنا وهيئاته الاجتماعية والسياسية للمشاركة في الفعاليات التي تنظمها جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين كما يلي:

أولا: تنظم اللجان الشعبية والجمعيات المحلية للمهجرين زيارات للقرى المهجرة صباح يوم الخميس ١٢ أيار ٢٠٠٥.

ثانيا: بتاريخ ١٢ ايار ٢٠٠٥، تنظم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل مسيرة العودة الثامنة على أراضي قريتي هوشة والكساير المهجرتين، حيث تنطلق المسيرة، بعد التجمع على أراضي قرية هوشة، في تمام الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر. وقد تم التنسيق لهذه المسيرة مع أهالي هوشة والكساير وتنظيمات وحركات سياسية واجتماعية وجمعيات عربية وقوى يهودية مناصرة لحق العودة. وسوف تختتم المسيرة بمهرجان خطابي تلقى فيه كلمات للجنة المتابعة العليا، ولجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل، ولاهالي قريتي هوشة والكساير وللمنظمات اليهودية العربية المناصرة لحق العودة، كما يتخلل المهرجان فقرات فنية وطنية وملتزمة.

إننا نهيب بأبناء شعبنا وبالقوى الدمقراطية والتقدمية اليهودية المشاركة الفعالة في هذه المسيرة، دعما لحق العودة للمهجرين واللاجئين.

نعم لعودة اللاجئين والمهجرين.
حق العودة لا يتقادم.
حق العودة غير قابل للتصرف.
لا سلام حقيقي بدون عودة كل اللاجئين الى ديارهم.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل
أيار ٢٠٠٥

قـرار الجمعيـة العامـة رقـم ١٩٤ (الـدورة ٣)

بتـاريخ ١١ كانـون الأول ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي الى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة،
وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد،

١ . تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ . تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

أ . القيام بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت الى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دأ-٢) الصادر في ١٤ أيار ١٩٤٨.

ب . تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة او مجلس الأمن.

ج . القيام -بناءً على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن الى وسيط الأمم المتحدة الى فلسطين، او الى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناءً على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها الى وسيط الأمم المتحدة الى فلسطين.

٣ . تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وأمريكا، إقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ . تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ . تدعو الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، والى البحث عن اتفاق عن طريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية لجميع المسائل العالقة بينها.

٦ . تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة السلطات والحكومات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل العالقة بيتها.

٧ . تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها مدينة الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين. وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول الى هذه الأماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ . تقرر أنه نظراً الى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها المقرى والمراكز المجاورة التي أبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة باقي مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن إتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لتقدم الى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، إقتراحاً مفصلاً بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكلا الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ . تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك الى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأية محاولة لعرقلة الوصول الى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ . تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ . تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال والوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ . تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى بأنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي.

ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامين سلامة اللجنة، ويقدم الأمين العام عددا محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ . تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها الى مجلس الأمن والى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ . تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً، الى التعاون مع لجنة التوفيق، والى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ . ترجو من الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة ولتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحلي.

مساهمة الفنانة أمية جحا



الخلصة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كرنب، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الزويرا، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كانون الاول ١٩٤٨

ابو ستة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ١٣٣٥ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو الحسين/غوالي/الترابين/قضاء بئر السبع، ١٧٠٥ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو شالهوب/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٥٢١ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو ختلة/غوالي/ الترابين، قضاء بئر السبع، ٣٩٩ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو بركة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٢٠٣ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو عمرة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٨٦٦ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

الزراي/غوالي/الترابين، قشاء بئر السبع، ٤٧٩٣ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

العمور/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٧٤٥ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

وحيدات/الترابين/الترابين، قضاء بئر السبع، ٩٥٢ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو معيلق/حسنات/الترابين، قضاء بئر السبع، ٩٩١ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو مدين/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٢,٨٨٧ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

الظواهرة/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٩٣٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

السميري/حناجرة، قضاء بئر السبع، ١٥٢٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

النصيرات/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٢٢٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عسلوج، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عوجة الحفير، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٩

كفر عنان، قضاء عكا، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

الفرادية، قضاء صفد، ٧٧٧ نسمة،
هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

آذار ١٩٤٩

عراق المنشية، قضاء غزة، ٢٣٣٢ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

الفالوجة، قضاء غزة، ٤١٧,٥ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

عرب غمر، قضاء السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٥ آذار ١٩٤٩.

أم الرشراش، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٠ آذار ١٩٤٩.

المصدر: سلمان ابو سته، سجل النكبة ١٩٤٨، سجل القرى والمدن التى احتلت وطرد اهلها أثناء الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة. لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨

بيان صادر عن لجنة إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بديل عن العودة

قال تعالى: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله " صدق الله العظيم

يا شعب التضحيات...

سبعةٌ وخمسون عاماً تحت الخيمة وألم الجوع والتشرد لم تثن شعبنا عن التمسك بحقوقه وفي المقدمة منها حقه في العودة إلى دياره التي شرد منها ملحقاً الهزيمة بكل محاولات تصفية قضية اللاجئين وحقهم في العودة، مقدماً الشهداء والجرحى والمعتقلين في قوافل متصلة من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية خصوصاً الفقرة الحادية عشرة من القرار الأممي ١٩٤.

أكد شعبنا خلال سني نضاله القاسية أن حق العودة للديار يمثل الركن الأساسي للحقوق الوطنية المشروعة وهو حق ثابت لا يسقط بالتقادم وغير قابل للتجزئة أو الإنابة أو الانتقاص لأنه يجسد وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وظل التمسك به قاعدةً للإجماع الوطني والإسلامي والشعبي وصخرةً سقطت عليها كل المشاريع أو الحلول التي تمس هذا الحق.

يا جماهير شعبنا:

تتكالب قوى الأعداء منطلقة من مقولتها أن حق العودة يعيق أية تسوية سياسية، فاتحةً باب العطاءات والمناقصات للمشاريع المشبوهة التي تحاول أوساط فلسطينية هامشية تقديم نفسها كأطراف جاهزة للقبول بما يقبل به الصهاينة وحلفاؤهم الأمريكيون فجاءت مشاريع خطة الهدف، وإتفاقية جنيف وما يعرف بتحالف السلام الفلسطيني الإسرائيلي وتقديم أفكارٌ هنا أو هناك منطلقة من العناصر التي طرحها كلينتون وملتزمة بالأفكار الأمريكية الإسرائيلية للتسوية.

ورغم كل الأقنعة التي يختفي وراءها أصحاب المبادرات المشبوهة من أصحاب جنيف والهدف "تحالف السلام" بادعاء الواقعية أو تحت ذريعة أن هذا غير مقبول إسرائيليا لكن مشاريعهم ومحاولاتهم المشبوهة لم تنطل على جماهير شعبنا مما اجبر هؤلاء على التراجع محاولين تقديم أنفسهم كمدافعين عن القدس أو الدولة متناسين أن شعبنا يعي جيدا أن من يفرط بحق العودة ليس أمينا بالدفاع عن أي من حقوقه الوطنية لأنه مستعد دوما لتقديم التنازلات التي يرفضها شعبنا كما رفض مقايضة العودة بالدولة أو القدس فالحقوق ثابتة غير منقوصة ويبقى حق العودة في رأس هذه الحقوق .

نقف أمام الذكرى الاليمة لاقتلاع شعبنا من أرضه مدركين أن شعبنا وهو مستعدٌ خلال الأسابيع المقبلة لاستحقاق الانتخابات البلدية والتشريعية ليدرك أن الموقف من قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم يشكل معياراً أساسياً في التصويت والانتخاب وأن الفرصة مواتية لأن يدفع المتخاذلون والمتآمرون على حق العودة ثمن مواقفهم الانهزامية بإقصائهم عن أية مواقع مقررة في هيئات السلطة الفلسطينية وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية.

إننا في لجنة إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة ومعنا جماهير شعبنا في الوطن والشتات نؤكد على ما يلي:

١. نبذ كل الدعوات والمشاريع المشبوهة وأبرزها خطة الهدف، و جنيف، "تحالف السلام" والتي تتنازل عن حق العودة للديار تنفيذا للقرار ١٩٤ ورفض أية حلول أو تسويات سياسية تنتقص من هذا الحق.
٢. التصدي الحازم لعمليات تسريب الأراضي الفلسطينية للمؤسسات الصهيونية سواء ارتبط ذلك بأملاك شعبنا عام ١٩٤٨ أو ما يجري في القدس وآخرها صفقة البطريرك ايرنيوس للصهاينة.
٣. تفعيل دور م.ت.ف. ومؤسساتها وخاصة دائرة شؤون اللاجئين، وتطهير المنظمة من الخارجين على برنامجها الوطني وبشكل خاص أولئك المتنازلين عن حق العودة وما زالوا يمثلون مواقع قيادية في المنظمة.
٤. تعزيز الوحدة الوطنية وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني على قاعدة برنامج الاجماع الوطني والحقوق الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة للديار والاستقلال في دولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس خالية من الاستيطان والمستوطنين.

النصر لشعبنا والعودة للاجئين
المجد للشهداء والحرية للأسرى البواسل
لجنة إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة
فلسطين ١٤ أيار ٢٠٠٥



٥٧ عاما على النكبة

لنحيي معا ذكرى نكبة فلسطين في ١٥ أيار

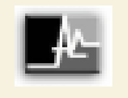
تطلق الصافرات في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا في جميع أنحاء الوطن
للوقوف دقيقة صمت إحياء لذكرى النكبة

كما ويلقي كلمة الشعب الفلسطيني في ذكرى النكبة،
سيادة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد محمود عباس.

يقام المهرجانان المركزيان في كل من:
ميدان المنارة في مدينة رام الله في تمام الساعة الواحدة ظهرا
ميدان فلسطين، شارع عمر المختار في مدينة غزة، الساعة الثانية عشرة ظهرا

لجنة إحياء ذكرى النكبة ٥٧- فلسطين

(ارشيف الاونروا)


حق العودة
تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تحرير
محمد جرادات نهاد بقاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.